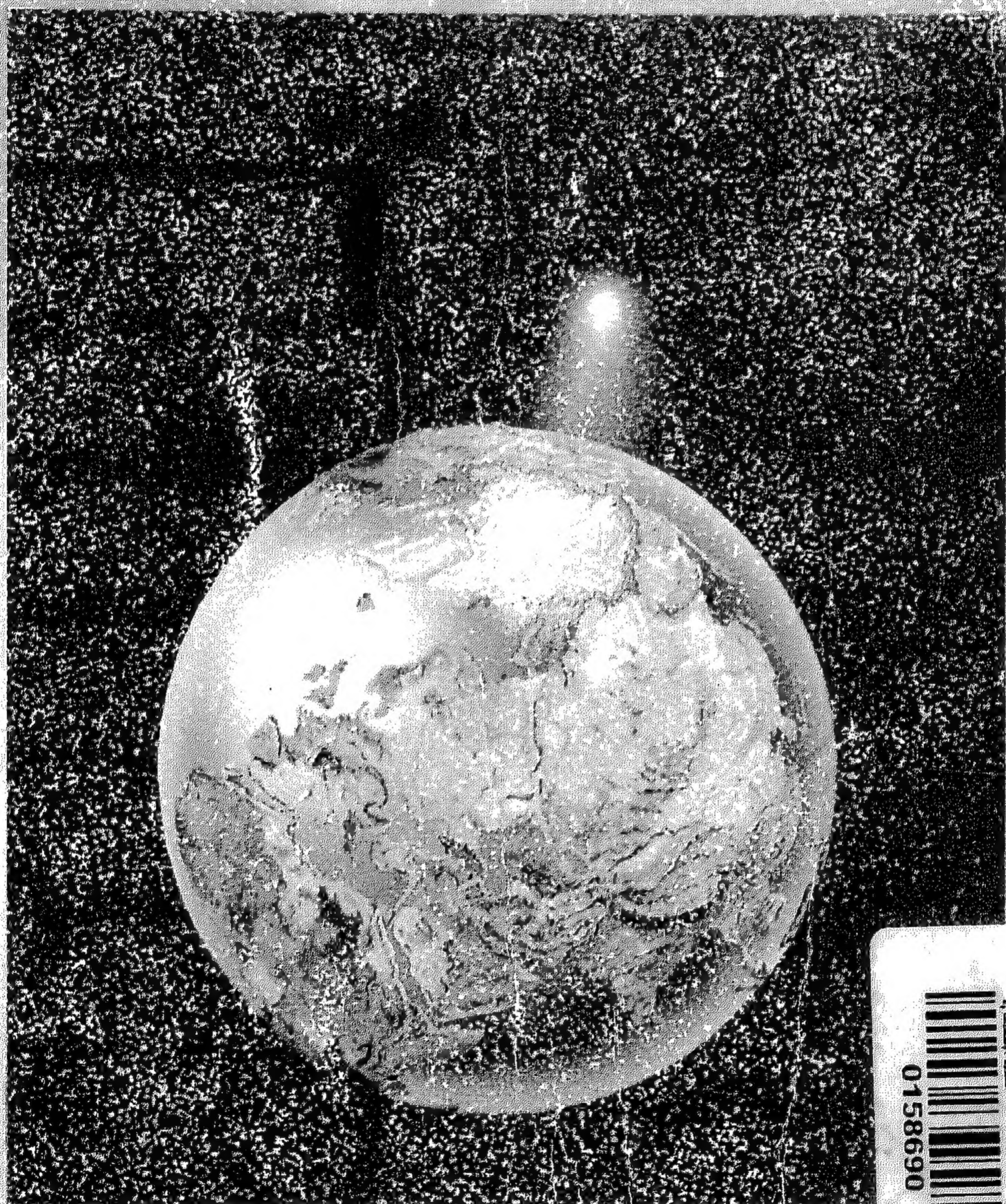


دراسة تأصيلية للجرائم
ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب



دكتور
محمد عبد المنعم عياد الخالق
الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٩



0158690

Bibliotheca Alexandrina

الجرائم الدولية

دراسة تأصيلية للجرائم
ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب

دكتور
محمد عبد المنعم عبد الحفيظ
الطبعة الأولى

١٩٨٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَقَالِي

وَلَا تَقْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُقْتَدِينَ

صَدَقَهُ اللَّهُ الْعَظِيمُ

قَالَ الرَّسُولُ الْكَرِيمُ

إِلَّا هَسَانُ بَنِيَانِ اللَّهِ مَلْعُونٌ مَن هَدَمَ بَنِيَانِ اللَّهِ

صَدَقَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

مقدمة

١- موضوع البحث

يعد موضوع الجرائم الدولية من الموضوعات الحيوية الهامة التي تشغل بالالحكومات والمختصين في المجتمع الدولي حيث تمثل تلك الجرائم تحديا وتمردا على النظام القانوني الدولي لكونها تقع على مصالح وقيم تهم المجتمع الدولي الذي يحرص على حمايتها فالمجتمع الدولي لا يزال يعاني من تلك الجرائم وبصفة خاصة من أفعال الحروب باعتبارها تمثل مشكلة كبرى تواجه البشرية فكريا وأخلاقيا والتي يبدو أنها لاتخمد فلاشئ يوقف نيرانها وجرائمها كما تمثل التفرقة بين الاجناس بسبب اللون أو العقيدة مشكلة أخرى حيث ترفع بعض الدول أساليب التفرقة العنصرية الى مرتبة السياسة القومية لها . فالصراع الدولي اليوم يغطي مساحات كبيرة من أشكال السلوك الدولي نظرا لما يكتنف العالم من موجات من التحزب والشغب والتنافس والشك والتوتر والعداء . والملاحظ على تلك الصراعات أنها محدودة الاثر لا يتعدى أثرها الدول المتصارعة ذلك أنه لم يعد ممكنا شن حرب عالمية مثل التي عانى منها المجتمع الدولي في الحربين العالميتين السابقتين . ويرجع ذلك الى أن هناك وعيا وادراكا متزايدا من غالبية دول العالم للحاجة الى وفاق مبادل أكثر تعقلا من أجل تسوية الخلافات بين الشعوب بطرق سلمية والى نبذ الحروب وجرائمها ومكافحة

سياسة التفرقة بين الاجناس وابادتها وجرائم الارهاب الدولى ذلك
أنه لا يمكن أن نؤمن بأن الانسان قد كتب له القدر أن يفنى نفسه
لذا فقد اكتسبت الجرائم الدولية فى العصر الحديث سمعة سيئة .

وقد دفع تأثير الرأى العام الدولى وفتوره من الجرائم
الدولية بكافة اشكالها وصورها الفقه الدولى الى أن ينادى بادانة
تلك الجرائم وعقاب مقترفيها مهما كانت مناصبهم . وقد عبرت عن
هذا الاتجاه بصدق محكمتا نورمبرج وطوكيو الدوليتان سنة
١٩٤٥ ، ١٩٤٦ عند محاكمتها كبار قادة الالمان من مجرمي
الحرب حيث أصدرت أحكامها باعتبار أفعال معينة تمثل جرائم
دولية وقسمت تلك الجرائم الى طوائف ثلاث طائفة أولى تتمثل
فى الجرائم ضد السلام وطائفة ثانية تشمل جرائم الحرب وطائفة
ثالثة تشمل الجرائم ضد الانسانية . وقد أخذت بهذا التقسيم
الثلاثى للجرائم الدولية الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولاشك أن التعرض بالبحث فى الجرائم الدولية يكتنفه بعض
الصعوبات نظرا لتعدد هذه الجرائم وغموضها بالمقارنة بالجرائم
الداخلية وذلك لاستنادها الى القانون الدولى الجنائى ذلك
الفرع الحديث من القانون الدولى وهو قانون عرقى لم يحظى غير
القليل من قواعده بالتقنين فى معاهدات شارة أو اتفاقيات دولية
فلا يعد السلوك بناء على ذلك مجرما الا اذا نص على تجريمه فى
قواعد القانون الدولى الجنائى العرفية أو الاتفاقية .

ويشير البحث فى الجرائم الدولية مجموعة من التساؤلات الهامة
نوجزها فى الاتى :

أولا : انه اذا كانت محكمة نورمبرج وطوكيو العسكريتان الدوليتان
قد أخذت بالتقسيم الثلاثى للجرائم الدولية فهل كان دورها منشئا
لتلك الجرائم أم أن دورها اقتصر على مجرد الكشف عنها وبالتالى
تحظى تلك الجرائم بنشأة تاريخية .

ثانيا : ما المقصود بالجرائم الدولية والطبيعة التى تتميز بها عن
الجريمة الداخلية والاركان التى يلزم توافرها لقيام تلك الجرائم .

ثالثا : اذا كانت الاضرار الناشئة عن الجريمة الدولية قد تقع على
الفرد أو الدولة أو المجتمع الدولى . فلمن يوجه الاتهام بارتكاب
الجريمة الدولية للشخص الطبيعى أم للدولة أم للاثنتين معا
متضامنين . وهنا يكون مساءلة الدولة والاشخاص المعنوية بطريق
التضامن من الناحية المدنية فقط .

رابعا : الاختصاص بنظر دعوى الجريمة الدولية هل يكون لقضاء
الدولة الداخلى وبالتالى يلزم هنا ان ينص المشرع الوطنى
على تجريم تلك الجرائم بكافة أشكالها وأنواعها والغاء كافة
النصوص التى تتعارض مع تحقيق ذلك أم يلزم انشاء قضاء دولى
جنائى له صفة الديمومة مستقل عن هيئة الامم المتحدة يكون
اللجوء اليه اختياريا للدول ويختص بنظر الجرائم الدولية
التي لا يمكن المحاكمة عنها أمام المحاكم الوطنية . وهل المحاكمة
أمام هذا القضاء مانعة للمحاكمة أمام القضاء الوطنى لسمو قواعد

القانون الدولى العام على القانون الوطنى أم أن الامر على خلاف ذلك وإذا كان من الضرورة انشاء مثل هذا القضاء الاخير فما هى الشروط التى يلزم توافرها لاقامته وهل يلزم ان يكون اقامة القضاء الدولى الجنائى متزامنا مع تقنين الجرائم الدولية وماهى الضمانات والحقوق التى يلزم ان تكفل للمتهم امام هذا القضاء .

خامسا : انه اذا كان يلزم ان يكون تقنين الجرائم الدولية متزامنا مع اقامة القضاء الدولى الجنائى فهل يشمل التقنين الجرائم الدولية بكافة أشكالها وانواعها ام يجب ان يقتصر التقنين على الجرائم الدولية بمعناها الضيق التى اوضحتها الاتفاقات الدولية وليست وايدتها السوابق القضائية الدولية على ان يضاف ما يستجد من جرائم فى المستقبل للمدونة العقابية الدولية .

سادسا : ما هى الخصائص التى تتميز بها العقوبة على الجرائم الدولية وهل تخضع الدعوى الناشئة عن الجريمة الدولية والعقوبة الصادرة عنها للتقادم مثلما هو الحال فى الجريمة الداخلية أم أن الامر على خلاف ذلك .

٢ - منهج البحث

أثرنا أن يكون منهج البحث فى الجرائم الدولية فى اطار بحث ما سلف ذكره من تساؤلات لذا نرى ان يشتمل منهج البحث على باب تمهيدى . يعقبه قسمين وخاتمة نتناول فى الباب التمهيدي الحديث عن مدلول الجريمة الدولية ويشتمل الحديث عنه ثلاث فصول ، الفصل الاول عن نشأة الجريمة الدولية

وتطورها في العصر القديم ثم في العصر الوسيط وأخيرا في العصر الحديث ونتناول الحديث عن كل عصر من هذه العصور في بحث مستقل على حدة ، والفصل الثاني عن التعريف بالجرائم الدولية وطبيعتها فيشمل الحديث التعريف بالجرائم الدولية ثم طبيعتها كل في بحث مستقل وفصل ثالث نتناول فيه الحديث عن نطاق الجرائم الدولية حيث نعقد مقارنة بين تلك الجرائم وكل من الجرائم العالمية والجرائم الداخلية والجرائم السياسية كل في بحث مستقل على حدة ويعقب الباب التمهيدي قسمين : القسم الاول ويشمل الحديث عن أركان الجريمة الدولية وسنخصص للحديث عن كل ركن من هذه الأركان باب مستقل الباب الاول للحديث عن الركن الشرعي ويشتمل الحديث عنه في ثلاث فصول الفصل الاول عن سريان القانون الجنائي من حيث الزمان ونتناول فيه الحديث عن مبدأ الشرعية والجريمة الدولية ثم قاعدة عدم رجعية القوانين الجنائية وسنخصص للحديث عن كل منها بحث مستقل وفصل ثان عن سريان القانون الجنائي من حيث المكان ونتناول فيه الحديث عن مبدأ الإقليمية والعينية والشخصية والعالمية وسنخصص للحديث عن كل منها بحث مستقل . والفصل الثالث يشمل الحديث عن أسباب اباحة الجريمة الدولية مثلثة في الدفاع الشرعي وحالة الضرورة وأمر الرئيس الأعلى ورضا المجنى عليه والمعاملة بالمثل وسنخصص للحديث عن كل منها بحث مستقل على حدة . والباب الثاني في الركن المادي للجريمة الدولية وسيشمل الحديث فيه في فصلين ، الفصل الاول في السلوك الاجرامي والنتيجة الاجرامية وعلاقة السببية وسنفرد للحديث عن

كل منها مبحث مستقل والفصل الثانى فى الحديث عن صور الركنين
المادى ومثله فى الشروع فى الجريمة والمساهمة الجنائية بصورتيهما
الاصلية والتبعية وسنخصص للحديث عن كل منها مبحث مستقل
وباب الثالث فى الركن المعنوى وسنخصص للحديث عنه فصلين .
الفصل الاول فى القصد الجنائى ومفهومه فى القوانين الداخلية
والقانون الدولى الجنائى وسنخصص للحديث عنه فى كلا من
القانونين مبحث مستقل ، وفصل ثان سىخصص للحديث عن الخطأ
غير العمدى ومفهومه فى كل من القانون الداخلى والقانون الدولى
الجنائى وسنفرد للحديث عن كل منهما مبحث مستقل . وباب
الرابع فى الركن الدولى وسنخصص للحديث عنه فصلين . الفصل
الأول فى شروط الركن الدولى والفصل الثانى فى صور الركن
الدولى وسنخصص للحديث عن كل منها مبحث مستقل .

أما القسم الثانى فسنخصصه للحديث عن المحاكمة عن
الجرائم الدولية ويشمل الباب الاول منه الحديث عن دعوى الجريمة
الدولية وآثارها ويشمل الحديث فيه فصلين ، الفصل الاول فى
الشروط التى يلزم توافرها فى الدعوى الجنائية الدولية ويشمل
الحديث فيها عن مفهوم الدعوى الجنائية الدولية فى كل من
القانون الداخلى والقانون الدولى الجنائى وأطرافها ثم المركز
القانونى لأطراف الدعوى الجنائية ومحل الدعوى الجنائية الدولية
وسنخصص للحديث عن كل منها مبحث مستقل على حدة . والفصل
الثانى فى الجهة القضائية المختصة بنظر دعوى الجريمة الدولية

تشمل ما توصلنا اليه من نتائج البحث في الجرائم الدولية وهي تمثل في حقيقة الامر الاجابة على ما سبق أن

والله ولي التوفيق

البَاب التمهيدى

مدلول الجريمة فى الدولىة

الباب التمهيدي مدلول الجريمة الدولية

نتناول بالحدِيث فيه عن الأصل التاريخي للجرائم الدولية
ثم نعقب ذلك بالحدِيث عن التعريف بتلك الجرائم وطبيعتها ،
وأخيرا سنتناول بالحدِيث نطاق تلك الجرائم ، أو بمعنى آخر ،
ما تتميز به تلك الجرائم عن الجريمة العالمية ، والجريمة الداخلية
ثم السياسية وذلك وفق التقسيم التالي :

- الفصل الأول : نشأة الجريمة الدولية وتطورها .
- الفصل الثاني : التعريف بالجريمة الدولية وطبيعتها .
- الفصل الثالث : نطاق الجريمة الدولية .

الفصل الأول

نشأة الجريمة الدولية وتطورها

الفصل الأول

نشأة الجريمة الدولية وتطورها

تمهيد وتقسيم :

لا يعتبر اقليم الدولة المكان الوحيد الذي يمارس عليه أفراد المجتمع نشاطهم ، بل انه في جميع العصور يتجاوز الناس حدود بلادهم ويتنقلون بين الاقاليم الاجنبية ، وقد أدى تطور وسائل المواصلات الى سهولة هذا التنقل وزيادته ، وكان له أثره في أساليب الجريمة فاتخذت صورا جديدة في النطاق الدولي وبدأت أعمال المجرمين تتخذ مظاهر دولية تتعدى في آثارها نطاق الاقليم الواحد .

وظاهرة الاجرام الدولي هذه ليست بنت اليوم ، ولكنها مرت بمراحل متعددة بدأت في المرحلة السابقة على الحرب العالمية الاولى ، ثم بدأت مظاهر هذا الاجرام تتزايد واتضحت معالمها أثناء الحرب العالمية الثانية على اثر ما ارتكبه النازيون في تلك الحرب من جرائم بشعة ضد الانسانية ومن مخالفات جسيمة لقانون الحرب ، مما دعا الحلطاء الى اقامة محاكم دولية في نورمبرج وطوكيو لمحاكمة مجرمي الحرب من الالمان وذلك عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية . وفق التقسيم الثلاثي للجرائم الذي انتهجته محكمة نورمبرج وهو : (١) الجرائم ضد السلام ، (٢) والجرائم ضد الانسانية ، (٣) وجرائم الحرب .

وسنتناول الحديث عن تلك الجرائم تفصيلا فيما بعد .
وسوف نتحدث الآن عن التطور التاريخي للجرائم الدولية وذلك
وفق التقسيم التالي :

- المبحث الأول : الجريمة الدولية في العصر القديم .
- المبحث الثاني : الجريمة الدولية في العصر الوسيط .
- المبحث الثالث : الجريمة الدولية في العصر الحديث .

المبحث الأول الجريمة الدولية في العصر القديم

اقتنعت الحضارات القديمة بأن السلوك الانساني اما ان يكون انعكاسا للخير او انعكاسا للشر في البشر، وأن الحرب صدرها ارادات الأفراد ونتيجة للاختلال المعنوي ، كما أكد الفكر اليوناني القديم بأن الناس يذهبون الى الحرب لأنهم يرفضون العيش داخل حدود الضرورة ويطالبون دائماً بالحياة المنعمة . فجوهر الحياة الانسانية هو القوة وهدف الانسان الدائم هو الاستحواذ على أكبر قدر منها لذا كان الصراع البشري مرتبطاً ببداء الخليقة^(١) نتيجة حب الانسان للسيطرة والنزاع ، فظاهرة الصراع البشري تعد احدى الحقائق الثابتة في واقع الانسان والجماعة وعلى كافة مستويات الوجود البشري ، ذلك أن الحياة البشرية دون نزاع أو تسلط تبدو غاترة ممتلئة ، والتاريخ ملئ بما يثبت أن الاحداث التاريخية ، وبخاصة الحروب ، يكمن وراءها حب الانسان للسيطرة والنزاع^(٢) .

وقد عرفت الانسانية نوعين من أشكال مواجهة السلوكيات الضارة بالأفراد في أي مجتمع ، تفضل الأول في اجرام داخلية

(١) تعدد حادثة قتل قابيل لهابيل اولى الجرائم في الحياة الانسانية .

(٢) د . أحمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولي ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠ .

محدد الاثر يقع بالمخالفة لقوانين وعادات مجتمع معين ، وتمثل
الثانى فى اجرام دولى يمثل اعتداء على المصالح الجوهرية التى
تهم المجتمع الدولى ويتعدى أثره حدود مجتمع معين كاعتداء
شخص مؤيد من المهيمنين على الأمر فى قبيلته أو مساعدتهم له
على أشخاص ينتمون لقبائل أو مجتمعات أخرى أو جماعة بأكفلهما
على جماعة أخرى مما كان يترتب عنه آثار وخيمة كانت تتسبب فى
نشوب الحروب التى وان بدأت فلا تحكمها قواعد أو مبادئ
انسانية ، وقد أدى عدم وجود توافق قانونى بين تلك المجتمعات
البدائية أن أصبح ما يبيحه مجتمع معين من سلوكيات قد يجرمه
مجتمع آخر ، فاعتداء شخص من جماعة أو قبيلة على آخر من
قبيلة أخرى سلوك مباح فى مجتمع المعتدى وبعث للفخر وواجب
تحت المروءة ، فتلك المجتمعات لم تكن تعترف بحق الغريب عن
المجتمع فهو عدو ويحل قتله والقوة هى التى كانت تحمى الحق بل
تخلقه ، فالعدالة فى تلك العصور لم تكن قائمة على أساس
اخلاق بل على المصلحة المادية المعززة بالقوة يقتص بها الخصم
من خصمه وينال من أمواله ما يراه عوضا عما اصابه دون ما تفرقة
بين أمر مدنى وأمر جنائى ، فكل اعتداء على حق يعتبر جريمة
لانه يمثل اهانة لصاحبه شأنه فى ذلك شأن الاعتداء على النفس
أو على المال ، ونادرا ما كانت تلك المجتمعات تلجأ للصالح
لندرة العلاقات بينها واعتمادها على القوة والسلب والنهب من

الجماعات الأخرى^(١) ، فالعدوان مباح في ظل تلك المجتمعات
الطورية بل يمثل بالنسبة لها ضرورة للبقاء كما كان يحق للقبيلة
المنتصرة في الحرب الأبقاء على الأسرى أو إبادتهم ، فلم يكن
أسلوب تبادل الأسرى معروفا كما كان يحق لها استرقاقهم وكذلك
كان للقبيلة المنتصرة إذا احتلت أرضا من قبيلة أخرى أن تعامل
سكان تلك القبيلة بوحشية واضطهاد وأن تعامل المجتمعات
الأخرى المخالفة لها في الجنس أو اللون بمنتهى القسوة
والوحشية^(٢) . وهذا ما حرمة المجتمع الدولي في مرحلة لاحقة
في اتفاقية مكافحة إبادة الجنس البشري التي أقرتها الجمعية
العامة للأمم المتحدة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ واعتبرت إبادة
الجنس البشري جريمة دولية ، كما أقر المجتمع الدولي عقب
أحكام محكمة نورمبرج الدولية سنة ١٩٤٥ على كبار مجرمي الحرب
من الألمان باعتبار ما يحدث من مخالفات أثناء الحرب والتي تقع
مخالفة لقوانين الحرب جريمة دولية كما أقرت الجمعية العامة
للأمم المتحدة التقسيم الثلاثي للجرائم الدولية في محاكمات

(١) د . علي بدوي ، أبحاث في التاريخ العام للقانون ،

مكتبة نورس ، (بدون سنة) ، ص ١٠ .

د . فتحي العرصاوي ، فلسفة نظم القانون المصري ،

الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٠ .

(٢) د . علي بدوي ، المرجع السابق ، ص ١١ .

نورمبرج وهى الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية ، وسنتعرض لتلك الجرائم تفصيلا فيما بعد .

وترجع أسباب اباحة الحروب فى العصور القديمة فى اعتقادنا وما كان يقع فيها من مخالفات لقوانينها وابادة للجنس واسترقاق له الى اعتقاد بعض الشعوب بامتيازهم على سائر البشر مثل الاغريق والرومان ، فكانت علاقاتهم بالشعوب الأخرى أساسها الحروب والفتوحات كما ظهرت فى روما مجموعة من القواعد القانونية تحكم العلاقات التى تنشأ بين الرعايا الرومان وبين رعايا الشعوب الأخرى أو المرتبطة بها وكان يسمى بقانون الشعوب بينما كان رعايا الدول الأخرى لا يتمتعون بأى حماية قانونية فيما ح قتلهم أو استرقاقهم وهذا ما يؤكد أن الشعوب القديمة لم تكن تعترف بالمساواة بينها وبين الشعوب الأخرى فكان أساس العلاقات بين الشعوب فى ذلك الوقت تحكميا^(١) .

ويضاف الى ذلك أن الحرب وان اعتبرت عملا مشروعاً للدول حق السير اليها بمطلق حريتها الا أن أضرار الحروب قبل

(١) د . محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى العام ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ، ص ٤٦ .
راجع : أفكار فلاسفة الاغريق والرومان فى هذا الشأن عند :

Jean Graven: Vers une Cour Criminelle
international (Cours de
dectrat) Lecaire 1955, 1956 p 2.

الحسرب العالمية الأولى لم تكن فادحة وذلك لكسـون غالبية الحروب كانت ثنائية بين دولتين أو ثلاثة على الأكثر ولم تكن عالمية كما حدث فيما بعد ، كما أن أسلحة التدمير كالطيران والقنابل الذرية والصاروخية لم تكن قد عرفت بعد كما كانت أعمال الكفاح المسلح قاصرة على الجيوش المتحاربة ، وغالبا على حدود الدول المتحاربة فلم تكن تتعدى آثارها المناطق المدنية بعكس الحال في الحروب الحديثة وذلك يرجع الى بدائية أدوات القتال في تلك العصور .

وقد مرت المجتمعات الانسانية بعد ذلك بمراحل شتى في تطورها بدأت بالفوضى في العصور القديمة ، كما سلف القول ، والاعتماد على القوة وانتهت بالتنظيم والخضوع للقانون^(١) .

فقد أخذت تلك المجتمعات شكل الاسرة ، ثم القبيلة ، فالمدينة ، فالدولة ، وقد نشأت الدولة في صورتها الحديثة في منتصف القرن السادس عشر كمؤسسة سياسية وقانونية تتكون من (الشعب - الاقليم - السيادة)^(٢) ، وقد وجدت الدول نفسها في حاجة الى اقامة علاقات مع غيرها من الدول ، اما بهدف دفع خطر العدوان وتحقيق السلام واما بحكم الحاجة الاقتصادية

(١) د . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٥ .
(٢) د . مفيد شهاب ، المرجع السابق ، ص ٦ .

والاجتماعية والثقافية ، وكثيرا ما كان ينشب خلاف بين الدول ويترتب عنه نشوب حرب لا تحكمها قواعد أو مبادئ أخلاقية فالحرب مباحة ومن حق الدول أن تختار طريق الحرب أو السلام ، فهي وسيلة مسن وسائل تنفيذ الدول لسياساتها القومية ، وقد ساعد الاعتقاد في تلك العصور بأن المنتصر في تلك الحروب دائماً هو صاحب الحق ، فبدأ الحرب لم يكن مذوماً بل المذموم هو ما قد تجره الحرب من هزيمة أو ما تخلفه من متاعب اقتصادية ، ومن هنا عابوا على نابليون الأول هبوطه بسبعة فرانس بعد خمسة عشر عاماً من الحرب بينما أشادوا بعظمة بسمارك لتحقيقه الوحدة الألمانية ، فالحرب في تلك العصور كانت تمثل أهمية أخلاقية وسياسية غير أن أهميتها القانونية كانت محل جدل في الفقه ، فالبعض يرى أن الحرب في هذه المرحلة كانت تمثل قضية سياسية وأخلاقية بينما ذهب البعض الآخر من الفقهاء إلى أن الحرب في تلك العصور كانت تمثل مشكلة تعلو على القانون بينما اكتفى رأي آخر بالقول بأن القانون الدولي لم يمنع حق الحرب في هذه المرحلة ، ونحن نتفق مع هذا الرأي ونضيف بأن القانون الدولي في هذه المرحلة قد خلق للحرب جانباً قانونياً باتجاهه نحو تأكيد إنسانيتها وهذا ما ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من جهود دولية^(١) لحل المنازعات الدولية بالطرق

(١) د . محمد منصور الصاوي ، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ٥٥ .

السلامية كمؤتمر برلين في ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ ومؤتمر واشنطن في ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ومؤتمر لاهاي سنة ١٨٩٩^(١) الذي أسفر عن معاهد سنة ١٩٠٧^(٢) بشأن تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، ويمكننا أن نقرر هنا أن القانون الدولي وان لم يجرم الحرب في هذه المرحلة الا انه عرف جرائم الحرب بمعنى الكلمة أي الجرائم التي ترتكب مخالفة لقوانين وعادات الجروب ، كما أن فكرة الجريمة الدولية مثلة في الجرائم ضد السلام ظهرت مع الملاح الاولي للقانون الدولي وقد ظهر هذا التجريم في ظل المدرسة الاسبانية القديمة في القرنين السادس والسابع عشر ، وهذا يؤكد أن أحكام محكمة نورمبرج وطوكيو واليتمان التي نصبها الحلفاء لمحاكمة كبار مجرمي الحرب من الالمان على الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية لم تكن منشئة لتلك الجرائم بل كاشفة ومظهرة لها فقط أي للعرف الدولي الذي يعد أساس تجريمها وان كنا نعتبر أن احكام تلك المحاكم تمثل انتقالا حاسما من الاباحة الكاملة للحرب وجرائمها في تلك العصور وما كان يحدث من اباداة للجنس البشري واسترقاق له الى التجريم الكامل لتلك الافعال والاصرار على ضرورة عقاب مقترفيها مهما كانت مناصبهم.

(١) انظر في تفاصيل هذا المؤتمر :

Benjamin B Ferencz: An international Criminal
court aceana publications
INC. London, Rome, New York,
Vol. 1, p. 103.

المبحث الثاني

الجريمة الدولية في العصر الوسيط

تمهيد وتقسيم

شهدت العصور الوسطى نوعين من الصراع، تمثل الأول في صراع الدولة للتغلب على امراء الاقطاع تحقيقا لوحدها الداخلية وتأكيدا لسيادتها، وقد انتهى هذا الصراع بتغلب الدولة وزوال نظام الاقطاع، وتمثل الثاني في صراع الدولة لتأكيد استقلالها في مواجهة الكنيسة مع أن الدين المسيحي كان بحث على جمع شمل الدول المسيحية إلا أنه كان يمثل وجود السلطة الكنسية وتسلطها على الشعوب المسيحية مايتنافى مع وجود الدول المستقلة^(١)، لذا سوف نتحدث عن موقف المسيحية والشرعية الإسلامية من الجرائم الدولية كل في مطلب مستقل على حدة .

المطلب الأول

موقف المسيحية من الجرائم الدولية

أدى انتشار المسيحية في العصور الوسطى الى قيام رجال الكنيسة بوضع خط فاصل بين الكنيسة والسياسة، وقد انقسم المسيحيون الاوائل الى فريقين، فريق يعتنق السلام، وفريق آخر تأثرا بالنزعة الوطنية، ويرى أن الانجيل لم يمنع صراحة قيام المهنة العسكرية وان قانون الحرب الذي جاءت به المسيحية

(١) د . محمد حافظ غانم مبادئ القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص ٤٩ .

لم ينسخ قانون القوة Abrogate فى الحياة الانسانية وكان اعتقاد بعض آباء الكنيسة أن الحرب وجدت كعلاج لخطيئة الانسان ، وأنها أداة لاقامة العدالة بين البشر ، وفى هذا الاطار تصبح عملا خيرا وليست عملا شريرا .

وقد قسم المسيحيون الاوائل^(١) الحرب الى مشروعة وغير مشروعة ، فجعلوها مشروعة اذا كانت مطابقة للقواعد الانسانية وتهدف الى تحقيق سلام دائم على أن تخضع لقواعد معينة ، منها وجوب احترام حياة وأملاك الابرياء ، وحسن معاملة الأسرى والرهائن ، وعدم أخذ أرض الدولة الا بالقدر الذى يكفى لرفع الظلم وتعويض أضرار الحرب وتكاليفها . وتكون الحرب غير مشروعة اذا كان الغرض منها اغتصاب اقليم أى دولة أو الاعتداء على حق دولة أخرى بدون مبرر قانونى وكانوا ينهاون عن هذه الحرب باعتبارها خطيئة دينية . وقد حاولت الكنيسة فرض رقابة أخلاقية على عملية ادارة الحرب للتخفيف من آثارها وذلك عن طريق فرض قيود^(٢) عليها تمثلت فى :

(١) د . عبد العزيز على جميع ، قانون الحرب ، مكتبة الأنجلو القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٣٦ .

(٢) د . عبد الرحيم صدقي ، القانون الدولى الجنائى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٩ .

أ - الهدنة الالهية La trêve de dieu :

ويقصد بها تحديد مواقيت زمنية يحرم فيها القتال مثل
تحريمها أثناء الصيام Le Carême أو الأعياد L, advent وكان
الجزء الدينى للخروج على هذه العادات هو الحرمان من
الغفران L, Excommunication

ب - السلام الالهى La Paix Dieu :

ويقصد به اعفاء نوعيات معينة من أفراد الشعب من
الانضمام للخدمة العسكرية واعطاء فئة أخرى حصانة فى مواجهة
الاعمال العسكرية ويدخل فى عداد هؤلاء (رجال الدين -
النساء - الفلاحين - الاطفال) .

ج - تحريم استخدام أنواع معينة من الاسلحة نى عمليات

القتال (١) (الغازات السامة - الاسلحة الكيماوية) .

وقد أدى تقسيم الحرب الى عادة وحرب غير عادة وظالمة
الى الاعتراف للدولة التى تدخل فى حرب عادة بحقوق واسعة
فى مواجهة خصمها كما أباحوا لها حق معاقبة الدولة المعتدية
ومعاقبة جنسودها على أعمالهم العدوانية .

(١) د . أحمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولى ، المرجع
السابق ، ص ٧٤ .

موقف الفقه الدولى من الجرائم الدولية

انتقد بعض الفقهاء تقسيم الحرب الى حرب مشروع وحرب غير مشروع ، واستندوا فى ذلك الى أن هذا التقسيم أمر نسبى تختلف فيه الدول بسبب مصالحها الخاصة فضلا عن أن الدول المتحاربة كثيرا ما تخفى أطماعها غير المشروع وتسترها بأسباب ظاهرة مشروع ، كما أن كل دولة ستعتبر حربها مشروع وما دله فتوجه كل منها للآخرى أعمال القصاص التى تبيحها الحرب العادله مما يؤدى الى مزايده فى أعمال القصاص والعنف غير أن بعض الشراح يعارض ذلك ويسرى أن الحرب غير المشروع جرمه دوليه ضد السلام وأنها كما تلتجى اليها الدول كوسيله لرد العدوان أو لاسترداد حق مغتصب فانها أيضا تلتجى اليها كوسيله لتحقيق مصالح استعماريه وأن الوظيفة الاخيرة للحرب تتعارض مع وظيفتها كوسيله للدفاع (١)

(٢) بينما يرى البعض الآخر من الفقهاء أن الحرب تمثل مظهر من مظاهر سيادة الدولة وليس له وأن من حق الدولة أن تستبدل

(١) د . عبد العزيز على جميع ، قانون الحرب ، المرجع السابق ص ٣٦ ، وما بعدها

(٢) د . محمد بهاء الدين باشا ، المعاملة بالمثل فى القانون الدولى الجنائى ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ، ١٩٢٤ ، ص ١٢٢ .

ببشئتها حالة السلم بحالة الحرب واستندوا في ذلك إلى أن الحرب تمثل ضرورة عملية لعدم وجود سلطة عليا في المجتمع الدولي فوق الدول تقتص من الدولة المعتدية كما هو الحال بالنسبة للأفراد داخل الدولة.

ويضيف أنصار هذا الرأي الأخير بأن المواثيق الدولية كعهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة لم تجد بدا من أن تتخذ من الحرب وسيلة لتنفيذ المواثيق الدولية وإقرار السلام.

غير أنه أيا كانت الأسانيد التي يستند إليها مؤيدو تقسيم الحرب إلى حرب عادلة وحرب ظالمة فإن هذه التفرقة ينقضيها وضوح المعيار، إذ متى تكون الحرب عادلة أو لا تكون؟ وهل يترك تقدير ذلك للدولة التي تقدم على الحرب أم يجب أن يسند هذا العمل إلى سلطة مختصة؟ وإذا كانت الملامح الأولى للتفرقة بين الحرب المشروعة والحرب غير المشروعة قد بدأت مع ظهور المدرسة الإرشادية التي يرى أنصارها أن مشروعية الحرب تدور مع عدالة سببها وأن عدم مشروعية الحرب مدعاة لاستهجان الدين والأخلاق دون سواهما، فقد لعبت مبادئ الأخلاق دور هام في وضع الحد بين الحرب المشروعة وغير المشروعة فاعتبرت الحرب الدفاعية والحرب التي تتخذ باسم المجتمع الدولي مشروعتين واعتبرت الحرب خارج هاتين الصورتين غير مشروعة وفي تطور لاحق لأفكار هذه المدرسة بظهور القانون الدولي الأوربي Jus Publicum Europaeum أصبحت مشروعية

الحرب لا تدور مع عدالة السبب كما سلف القول . بل صارت تعتمد على امتلاك المهيمنين على الدولة لسيادة ممارسة الحرب من جانب ومراعاتهم القيود الشكلية عند ممارسة الحرب من جانب آخر وهكذا تحول الفكر الأوروبي من نظرية الحرب العادلة ^(١) Bellum justum الى نظرية الحرب المعلنة Justus hostis

وقد نادى جروسيوس ^(٢) بأهلية الدولة ورئيسها الذي أعلن الحرب للمسئولية الجنائية والعقاب ، كما نادى بعدم مشروعية حرب الاعتداء ومشروعية الجزاء الذي يوقع على الدولة ورئيسها الذي أعلنها واقترح ^(٣) أن تكون عقوبة الاعدام هي جزاء من يخالف قانون الشعوب ويرى أن الحرب تكون مشروعة اذا كانت موجهة للدفاع ضد استباحة الناس للحم الانساني أو في حالة ممارسة البعض للقرصنة أو انكار وجود اللـه

-
- (١) د . محمد بهاء الدين باشا ، المعاملة بالمثل في القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .
(٢) د . محمد محبي الدين عسوز ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، مجلة الاقتصاد والقانون ، العدد الأول ، السنة الخامسة والثلاثون ، ١٩٦٥ ، ص ١٤ .
(٣) د . عبد الرحيم صدقي ، القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

أو استبعادهم وجود أية عقيدة . كما بذلت بعض المجهودات
الفردية^(١) من بعض فلاسفة القرن الرابع عشر حول تقييد حق
الدول في الحرب تمثلت في مؤلفات بيير ديبوا Pierre dubois
سنة ١٣٠٥ وإيراسموس ومؤلفه في مكافحة جنون الحرب سنة
١٥١٠ حيث شكك في عدالة الحرب واعتبرها تمثل انتحارا جماعيا
وأريك كروشيك سنة ١٦٢٣ الذى أعلن كراهيته للحرب وعلل
سببها بنقص الاخلاق لدى الدول وكذلك أفكار الفيلسوفان
الاسبانان فرانسيسكو دي فوتوريا Francisco de vitoria
وفرانسيسكو سواريز Francisco de suarez حول الحرب
العادة وتوضيح مفهوم الحرب ومشروع دانتى اليجيىرى
Dante alighiare ومشروع سوللى Sulliy سنة ١٩٠٣
بانشاء جمهورية مسيحية كبرى تضم شعوب أوروبا وكذلك مشروع

(١) راجع مشروعات هو^١لا^٢ الفلاسفة عند كل من :
Jean Graven: Vers Une Cour. Griminelle inter-
national: Op Cit p 22 et SS.

- د . بطرس غالى ، التنظيم الدولى ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٢١ ، وما يليها .
- د . حسنين ابراهيم صالح عبيد ، القضاء الدولى
الجنائى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ،
ص ١٧ ، وما بعدها .
- د . عبد الله العريان ، فكرة التنظيم الدولى ،
مجلة الاقتصاد والقانون ، عدد مارس ويونيه ، ١٩٥٥ ،
ص ٢٢٣ .

السلام الدائم في أوروبا الذي وضعه الأب سان بيير Saint pierre

سنة ١٧٢٩ ، ومشروع المحكمة الأوروبية الذي نشره برينيه Brunet

وقد ظل الفقهاء ينادون بهذا التقسيم للحرب العادلة والحرب الظالمة حتى القرن العشرين حيث اسقطوا هذا التقسيم واستبدلوه بتقسيم آخر هو الحرب الدفاعية والحرب العدوانية حيث اعتبروا الحرب الأخيرة جريمة دولية ضد السلام^(١) .

(١) د . محمد مجيب الدين عسوف ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

المطلب الثاني

موقف الاسلام من الجرائم الدولية

قسم الاسلام الجماعة الدولية قسمين كبيرين هما :
دار الاسلام ، ودار الحرب ، وقسم الحرب الى حرب مشروعة وحرب
غير مشروعة بالنسبة لكل من الدارين^(١) .

أولا : دار الاسلام :

عرفها بعض علماء الحنفية بأنها ما يجرى فيها حكم امام
المسلمين ، وعرفها البعض الآخر بأنها ما غلب فيه المسلمون
وكانوا فيه آمنين أو هي اسم للموضع الذي يكون تحت يد
المسلمين ، أما الشافعية فعرفها بعضهم بأنها ما في قبضتنا وان
سكنها أهل ذمة أو عهد .

ثانيا : دار الحرب :

عرفها الحنفية بعدة تعريفات منها أن دار الحرب هي ما

(١) د . محمد رأفت عثمان ، الحقوق والواجبات والعلاقات
الدولية في الاسلام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،
١٩٧٣ ، ص ١٢٦ .

د . عبد الحميد أبو المكارم ، الاسلام والعلاقات
الدولية ، الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٧٠ .
د . عبد الحميد الحجاج ، النظم الدولية في الشريعة
والاسلام ، معهد الدراسات الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ،
ص ٤٠ .

يجرى فيها أمر رئيس الكافرين أو هو البلد الذى يخاف فيها المسلمون من الكافرين ويشترطون وفقا لتلك التعريفات فى دار الحرب ألا تكون المنعة والسلطان للحاكم المسلم حيث لا يستطيع تنفيذ الاحكام الشرعية وأن يكون الاقليم متاخما للديار الاسلامية بحيث يتوقع منه الاعتداء على دار الاسلام ويشترطون أخيرا فى دار الحرب ألا يبقى المسلم أو الذى مقيما فى هذه الديار بالامان الاسلامي الأول الذى مكن رعية المسلمين من الإقامة فيها.

ومن هذه التعريفات التى أعدها العلماء دار الاسلام ودار الحرب نلاحظ معنى السيادة وجودا أو عدما ، فإذا تحققت السيادة للمسلمين على أرض فهي دار اسلام ، وإذا انعدمت فهي دار حرب^(١) .

وقد تجلّى أدب الاسلام فى حالة السلم وفى حالة الحرب
فى الامور الآتية :

(١) يضيف البعض الى دار الاسلام ودار الحرب دار ثالثة هي دار العهد وهي التى تضم الدول التى كانت بينها وبين الدول الاسلامية عهد أى ميثاق للصلح بين الطرفين .
للمزيد ، راجع : د . أحمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولى ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

١ = في حالة السلم^(١) :

السلم هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم ولا يلجأ المسلمون للقتال الا برغبة اعداءهم واختيارهم لمنع الحكام المارقين من الفساد في الارض فهم يبغون نشر الدين الاسلامي وتعاليمه بالطرق السلمية ولغير المسلمين ما للمسلمين وعليهم ما عليهم في حالة السلم ، فأرواحهم وأموالهم ممانعة لا يجوز الاعتداء عليها من قبل المسلمين ، وقد حث الله سبحانه وتعالى المسلمين على ضرورة التعاون الانساني مع غيرهم بقوله تعالى :

”يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَمُّكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ“^(٢)

٢ = في حالة الحرب :

الحرب العادلة في الاسلام هي الحرب الدفاعية والدفاع ينطوى على نوعين أشار اليهما القرآن الكريم ، يتمثل النوع الأول في الدفاع عن النفس .

- (١) د . محمد رأفت عثمان ، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الاسلام ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .
(٢) سورة المجرات ، آية : ١٣ .

وفى ذلك يقول سبحانه وتعالى :

” أَذِنَ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ
لَقَدِيرٌ ۚ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا
رَبُّنَا اللَّهُ ۚ“ (١)

ويتمثل النوع الثانى فى الاغاثة الواجبة لشعب مسلم
أو حليف عاجز عن الدفاع عن نفسه ويستدل على ذلك بقوله تعالى

” وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ
وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ
الظَّالِمُ أَخْلَاهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ
نَصِيرًا ۚ“ (٢)

ويجب فى الحالتين أن يكون العدوان حالا أو أن يكون
العدو فى حالة تآهب للهجوم ، فالحرب تكون مشروعة فى الاسلام فى
حالة ما اذا كانت هناك ضرورة للالتجاء اليها تتمثل فى الدفاع

-
- (١) سورة الحج ، آية : ٣٩ .
(٢) سورة النساء ، آية : ٧٤ .

عن النفس ونصرة الملهوف^(١) . والدفاع عن النفس أو المال جائز في الشريعة الاسلامية ، وهو لا يسقط العقوبة فقط بل يسقط الجريمة وينقل الفعل من حالة منع الى حال حل^(٢) ، ومثلما يجيز الاسلام الحرب دفاعا عن النفس أو المال فانه يحرم العمد وان بصورة قطعية لكونه صورة من صور الظلم يحرمه الله سبحانه وتعالى في العديد من الآيات منها قوله تعالى : **لَا تَنْصَدُوا إِنَّا أَنزَلْنَا الْقُرْآنَ بِالْحَقِّ وَالْأَعْيُنُ عَلَى الظَّالِمِينَ**^(٣) وقوله تعالى : **وَلَا تَنْصَدُوا إِنَّا أَنزَلْنَا لِيُحِبُّ الْمُتَّقِينَ**^(٤)

وقد أوجبت الشريعة الاسلامية على الحاكم المسلم رد الاعتداء بالقدر الضروري لردّه ولا يتجاوز المحارب المسلم حدود الدفاع فلا يقتل من لا يقاتل ولا يقتل الاطفال والشيخ والعمال والمنصرفين للزراعة ولا يباح دم انسان الا من يكون فسى ميدان

(١) د . حسنين ابراهيم صالح عبيد ، الجريمة الدولية ،

دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٤٩ .

(٢) د . محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه

الاسلامى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، (بدون سنة) ،

ص ٥٣٩ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٩٠ .

(٤) سورة البقرة ، آية ١٩٣ .

القتال ، فالحرب في الاسلام حالة طارئة تقتضيها الظروف القهرية من أجل رد العدوان وتثبيت دعائم العدالة ، فالقتال يصبح فرض عين على المسلمين اذا تعرضت الدولة الاسلامية للعدوان والظلم^(١)

كما نهى الاسلام عن التمثيل بجثث القتلى من الاعداء حتى ولو فعل ذلك الاعداء مع شهداء المسلمين كما حرم على المسلمين أن يبدأوا أعداءهم بالقتال قبل دعوتهم للاسلام أو احراق أعداءهم الذين يقعون في أيديهم ، كما نظم الاسلام معاملة أسرى الحرب ، فالأسير محظور قتله إلا ان استحق القتل باعتبار ماضيه أو ترتب على قتله مصلحة عامة قتل بأمر رئيس الدولة أو من ينيبه في هذا الشأن كما لا يجوز للمسلم أن يقتل أسيره إلا اذا لم يستطع أن يسيطر عليه أو خاف منه غدرا أو خشي أن يهرب منه ، كما حث الاسلام المسلمين على عدم جواز التفريق في الأسرى بين الوالدة والابن والوالد ، وبين الأخ وأخيه ، كما حث الاسلام المسلمين على ضرورة المعاملة الطيبة للأسرى وعدم جواز قتل الأسير بعد اسلامه^(٢) .

(١) د . محمد سلام مدكور ، نظرية الاباحة عند الاصوليين والفقهاء ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٤٨٠ .

(٢) د . محمد رأفت عثمان ، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الاسلام ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
د . عبد الحميد أبو المكارم ، الاسلام والعلاقات الدولية المرجع السابق ، ص ٧٠ .

د . عبد الحميد الحجاج ، النظم الدولية في الشريعة والاسلام ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

ويمكننا أن نقرر بناءً على ما سبق ذكره أن الحرب تكون مشروعة في الإسلام في الحالات الآتية :

١ - قتال فريق من المسلمين رفض الصلح مع فريق آخر قبل الصلح .

٢ - نجدة أمة إسلامية عجزت عن الدفاع عن نفسها واستغاثت بالمسلمين .

٣ - في حالة الدفاع عن النفس إذا هوجم المسلمين .

٤ - في حالة رفض أهل الكتاب دفع الجزية .

٥ - في حالة رفض المشركين الإسلام .

وفي غير هذه الحالات لا يقر الإسلام الحرب ويحرمها . وقد أخذ بهذا التحريم للحرب ميثاق منظمة الأمم المتحدة في الفقرة الرابعة من العادة الثانية من الميثاق واستثنت حالة الدفاع الشرعي الفردي والجماعي في العادة (٥١) من الميثاق .

المطلب الثالث

أساليب الجماعة الدولية لمكافحة الجرائم الدولية

تبلور اهتمام الجماعة الدولية بمكافحة الجرائم الدولية في الفترة السابقة على نشوب الحرب العالمية الأولى في عقد مؤتمرات دولية ثنائية أو ثلاثية أو جماعية منها مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥^(١) والذي أعلنت فيها لدول المؤتمر تجارة الرقيق لما يمثل من اهدار لأدمية الانسان ومؤتمر لندن سنة ١٨٣٩^(٢) المنعقد لنفس الغرض ومؤتمرات باريس سنة ١٩٠٢ ، سنة ١٩٠٤ ، وأسفرت هذه المؤتمرات عن ابرام العديد من الاتفاقات الدولية في مجال مكافحة الرق والاتجار فيه مثل تلك الاتفاقية المبرمة في ٣ مارس سنة ١٨١٥ بين انجلترا وفرنسا والمبرمة في نفس السنة بين انجلترا وروسيا وايران وكلها معاهدات استهدفت مكافحة الاتجار في الرقيق الأبيض باعتباره جريمة دولية ، كما أبرمت العديد من الاتفاقيات التي تحرم اباداة الانسان والمحافظة على كرامته بعدم استرقاقه كذلك تعاونت الدول منذ القدم للقضاء على جريمة

(١) انظر: تفاصيل مؤتمر فيينا في مؤلف أ. د. كلود ، النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة: د. عبدالله العريان دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٤٧٥ ، وما بعدها .

(٢) د . محمد منصور الصاوي ، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٣٢ ، وما بعدها .

القرصنة بوصفها جريمة دولية ، وعلى تحويل كل دولة تنزع يدها على القرصان الحق في عقابه بصرف النظر عن جنسيته أو مكان ارتكاب الجريمة ، كذلك أبرمت الدول سنة ١٩١٠ اتفاقية دولية لمكافحة تداول الفحش والدعارة والاتجار فيها ، وفي مجال مكافحة جرائم الحرب^(١) باعتبارها جرائم دولية نجد الولايات المتحدة الأمريكية أثناء حرب الاستقلال كانت التعليمات الصادرة للجيش سنة ١٨٦٣ خاصة المادة السابعة والأربعين من تلك التعليمات تنص على أن : [الجنايات التي ترتكب من جندي أمريكي أثناء الحرب مثل القتل والحرق والجرح والضرب والسرقة مع حمل السلاح والسرقة ليلاً وبطريق الكسر والتزوير أو الخطف أو تشويه الإنسان تستحق انزال الحد الأقصى للعقاب على الفاعل ما لم تكن العقوبة المقررة هي الاعدام] . وفي نفس التعليمات أو القانون نصت المادة (٧١) على أن : [من يجرح عمداً أو يقتل أو يأمر بقتل إنسان عاجز أو يشجع جنوده على قتله يعدم إذا ثبت ذنبه وثبت انتماءه إلى جيش الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى كان من الأعداء الأسرى].

(١) د . محمد منصور الصاوي ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

كما نظمت اتفاقية لاهاي^(١) المنعقدة سنة ١٨٦٤ ، سنة ١٩٠٧ والتي ساهمت فيها سبعة وسبعون دولة حيث عالج ملحق الاتفاقية تنظيم قوانين وعادات الحرب بهدف أن تصبح للحرب أصول انسانية . وهذا ما حرصت عليه بوضوح المادة الثامنة والعشرون من الاتفاقية من النص على الاسلحة المحسرة استعمالها في الحرب وهي :

- ١ - الاسلحة السامة أو استخدام السم .
- ٢ - قتل أو جرح رعايا أو جنود الدولة العدو بواسطة الخديعة أو الخيانة .
- ٣ - قتل أو جرح العدو رغم تسليمه للسلاح .

(١) Benjamin B Ferencz: Op cit, p 103 et SS, p 127

- أ . دكلود ، النظام الدولي والسلام العالمي ، المرجع السابق ، ص ٥٥ ، وما بعدها .
- د . صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٨ .
- د . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، المرجع السابق ، ص ٥٦ ، وما بعدها .
- د . حامد سلطان ، التنظيم الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٠ .
- أنظر في تفصيلات بعض هذه الاتفاقيات ، محمد وفيق أبو ثلج ، موسوعة حقوق الانسان ، تقديم ومراجعة . جمال العطيفي ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣٩٩ ، وما يليها .

- ٤ - قتل الجميع بدون تفرقة رغم تسليمهم .
- ٥ - استخدام أسلحة أو مواد أو قذائف تؤدي إلى حدوث أضرار أزيد مما يجب .
- ٦ - تدمير أو الحجز على ممتلكات الأعداء .
- ٧ - استخدام مبنى برلماني بدون مسوغ مشروع .
- ٨ - عدم قبول دعاوى رعاية العدو والمتعلقة بحقوقهم أو تعليقها .
- ٩ - يحظر على المحارب أن يجبر رعاية الدولة العدو على أن يحاربوا في صفوفه ضد بلدهم .

كما حظرت المادة (٢٥) من الاتفاقية الهجوم بالقنابل أو أية وسيلة أخرى على المدن أو القرى أو المبانى غير المحصنة بوسائل دفاعية ، كما حرمت المادة (٢٨) نهب أو سلب المدن أو الأقاليم التي استولى عليها بفعل الحرب ، كما حرمت المادة (٥٠) من الاتفاقية توقيع أية عقوبة مالية جماعية على السكان بواسطة أفعال فردية على أساس أنه لا يمكن القول بأن السكان متضامنين في المسؤولية .

وحقيقة الأمر أن هذه الاتفاقية تعد مكسبا كبيرا للإنسانية وقت إبرامها في وقت تميزت فيه الحروب بالعنف والوحشية وتعبر عن رغبة الدول المشتركة فيها في وضع أسس إنسانية للحرب غير ملزمة للدول سوى من الناحية الأدبية طالما أنها جاءت غير مقترنة بجزاءات تكفل ضمان تنفيذها وإن كان يحسب لاتفاقيات لاهاي أنها أدت إلى قيام صرح قانوني يكفل منع الحروب أو على الأقل الحد منها ومهدت السبيل للتنظيم الدولي في القرن العشرين .

المبحث الثالث

الجريمة الدولية في العصر الحديث

تمهيد وتقسيم :

دارت معارك الحرب العالمية الاولى لمدة أربع سنوات ، وقد كشفت تلك الحرب عن تطور خطير في وضع الحرب فقد تعددت الاعتداءات على قواعد وعادات الحرب ، فاستعملت أسلحة الدمار الجماعي كالغازات السامة ، وأخذ كثير من الرجال والنساء غير المحاربين كرهائن ، كما أصبحت الحرب شاملة تمس الأمة المحاربة في جميع أفرادها فلأول مرة تأخذ الحرب صفة العالمية فاشتركت فيها أمم من جميع أنحاء العالم وصار من الصعب على دولة ما أن تلتزم الحياد^(١) .

وعندما وضعت الحرب أوزارها ساد العالم اقتناع بضرورة إقامة نظام دولي جديد تصبح الحرب في ظله محرمة أو على الأقل مقيدة . لذا فقد أسفر المؤتمر التمهيدى للسلام عقب الحرب العالمية الاولى عن ابرام معاهدة فرساي التي اشتملت على خمسة عشرة جزءا ضمت (٤٤) مادة تضمن الجزء الاول منها عهد عصبة الامم في المواد من (١ - ٢٦) والجزء السابع المسئولية عن الحرب ، وعن جرائم الحرب والجزاءات في المواد من

(١) د . محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، المرجع السابق ، ص ٧١٦ .

(٢٢٧ - ٢٣٠) فنص في المادة (٢٢٧) على مسئولية غليسون الثاني جنائيا عن الحرب وعلى حد تعبير المادة السابعة عن اهانتة البالغة للاخلاق الدولية وقدسية المعاهدات ، كما تضمنت المادة (٢٢٨) المسئولية عن مخالفة قواعد وقوانين الحرب ^(١) .

وقد اتجهت الجهود الدولية الى الدعوة الصريحة الى ضرورة انشاء منظمة دولية تتكفل بحفظ السلام في المستقبل ، وقد تمثلت هذه المجهودات في صورة مجهودات فردية اقليمية ^(٢) كجمعية اتحاد الرقابة الديمقراطية الانجليزية سنة ١٩١٤ والمجلس الهولندي لمحاربة الحرب الذي عقد في منتصف سنة ١٩١٤ والجماعة الامريكية لتدعيم السلام ، كما شملت تلك المجهودات مشروعات أخرى حكومية من أمثلتها تقرير لجنة فليمور أوائل سنة ١٩١٨ ، ومشروع الرئيس ولسن الذي كان من أكبر الدعاة الى اقامة عصبة الامم والمشروع الفرنسي بشأن التنظيم الدولي سنة ١٩١٨ وتقرير لجنة المسئوليات ^(٣) المنبثقة عن مؤتمر السلام والتي

(١) د . حسنين عبيد ، القضاء الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٢) راجع في تفاصيل تلك المشروعات :

د . بطرس غالي ، التنظيم الدولي ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ ، وما بعدها .

(٣) د . حسنين عبيد ، القضاء الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

انيط بها بحث موضوع المسؤولية الناشئة عن الحرب العدوانية وقد
تقدمت بتقريرها بعد شهرين من تشكيلها الذي ضم خمسة عشرة
عضوا يمثلون عشر دول من دول الحلفاء وقد اشتمل هذا التقرير
على أربعة موضوعات حول المسؤولية عن الحرب العدوانية وصور
الاخلال بقوانين الحرب وعاداتها كذا تحديد المسؤولية الفردية
لرؤساء الدول وقادة جيوشها عن الحرب العدوانية ، وأخيرا
التركيز على وجوب انشاء محكمة دولية تتولى المحاكمة عن كافة
صور الاخلال بقواعد القانون الدولي وتوقيع الجزاء المناسب .

المطلب الأول
الجريمة الدولية
في فترة ما بين الحربين العالميتين

(١) عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى سارعت لجنة مشتركة باسم لجنة هيرست ميلر مكونة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الى وضع مشروع عهد عصبة الأمم الذي تدارسته الدول في مؤتمر فرساي وحرصت على أن تضمنه في معاهدات صلح سنة ١٩١٩ وقد تمت الصياغة الفعلية لعهد عصبة الأمم في الاجتماع العام لمؤتمر السلام الذي عقد في ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩ وأصبح جزءاً لا يتجزأ من معاهدة فرساي ودخلد و التنفيذ بصفة رسمية في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ ويقع العهد في ستة وثلاثين مادة جاء في مقدمتها أن أغراض العصبة هو توثيق التعاون بين الأمم وضمان السلم والأمن الدولي وذلك بفرض

(١) Stefan Glaser: Infraction international Le
brairie Generale de droit et de
juris prudence. R. Pic HON Et R.
DuR and Auzias, Paris 1957 p 73.

Jean delvanis: La legitime de defense en droit
international modern paris 1970
p 17.

Hassan Abdel Hadi Alchalabi: La legitime defense
en droit international le editions
universitaires d. Egypte 1952 p 19.
et SS.

- د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، دار النهضة

العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

- د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، المرجع

السابق، ص ٧١٧.

- د. حسنين عبيد، الجريمة الدولية، المرجع السابق، ص. ٥.

وضع التزامات على الدول الأعضاء بعدم اللجوء الى الحرب وأن تقوم العلاقات بين الدول على أساس العدالة والشرف واحترام قواعد القانون الدولي كما نصت المادة السادسة عشرة من العهد على تعهد دول العصبة جميعها بمقاومة أى عمل من أعمال الحرب والعدوان الخارجى ضد أى دولة من دولها ، كما تضمنت المادة العاشرة من العهد على ضمان السلامة الإقليمية ووحدة الاراضى والاستقلال السياسى لجميع الدول الاعضاء كما ألزمت نفس المادة مجلس العصبة فى حالة تهديد سلامة الدولة العضو واستقلالها بان يتشاور فى الاجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذا الالتزام .

موقف ميثاق عهد عصبة الامم من الجريمة الدولية^(١) :

لم يحرم عهد عصبة الامم اللجوء الى الحرب فلم يتضمن نصا

(١) Glaser : L'infraction (Int): Op Cit p 73

Delfanis: Op Cit p 18

Alchalabi : Op Cit p 20 et SS.

- د . محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى العام
المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

- د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع
السابق ، ص ٥٠ .

- د . حامد سلطان ، الحرب فى نطاق القانون الدولى ،
المجلة المصرية للقانون الدولى ، عدد سنة ١٩٦٦ ،
ص ١٤٠ .

- د . محمد محمود خلف ، حق الدفاع الشرعى فى القانون
الدولى الجنائى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ،
ص ١٦٧ ، وما بعدها .

- د . عبد العزيز جميع ، قانون الحرب ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

عاما بتحريم الحرب كمبدأ مسلم به بل قيد حق الدول في الدخول فيها بشروط خاصة ، كما حرم على الدول الدخول فيها في حالات معينة نص عليها في المواد من الحادية عشرة إلى السابعة عشرة ، فقد نصت المادة الحادية عشرة من العهد على أن كل حالة حرب أو حالة تهديد بالحرب سواء تعلقت بدولة عضو في العصبة أو غير عضو تهتم العصبة بجمعها وعليها واجب اتخاذ ما يلزم من اجراءات لصون سلم العالم ، كما وضعت المادة الثانية عشرة من العهد قيودا على عاتق الدولة في حالة قيام نزاع بينها وبين دولة عضو في العصبة يخشى أن يؤدي الى قطع العلاقات السلمية هو واجب عرض هذا النزاع على التحكيم أو على القضاء أو على مجلس العصبة كما يحرم عليها الالتجاء الى الحرب قبل مضي ثلاثة شهور على صدور قرار التحكيم أو حكم المحكمة أو تقرير المجلس ، وقد حرمت الحرب طبقا لذلك في حالة واحدة هي حالة الفصل في النزاع بقرار تحكيم أو حكم محكمة أو قرار ملزم من المجلس مع قبول أحد الطرفين المتنازعين له، وفي هذه الحالة يحرم على الدولة الاخرى الدخول في حرب مع الدولة القابلة للتحكيم أو الحكم أو التقرير الملزم من أجل هذا النزاع (م ١٣ / ٤) ، (م ١٥ / ٦) ، كما تسرى حالة تحريم الحرب بالنسبة للدول غير الاعضاء في العصبة اذا قبلت تلك الدول الالتزام بالاحكام السابقة (م ١٧)

ومن استعراض أحكام ميثاق عهد عصبة الأمم يتبين أن
ميثاق العهد يبيح اللجوء إلى الحرب في الأحوال التالية :^(١)

١ - حالة عدم صدور قرار التحكيم أو حكم المحكمة في فترة
معقولة كما تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من
العهد أو عدم صدور تقرير ملزم في ظرف ستة أشهر من
عرض النزاع فإذا انتهت الفترة المعقولة أو الستة أشهر
جاز الدخول في حرب بينما تكون الحرب محرمة في حالة
اللجوء إليها من جانب الدولة العضو قبل عرض النزاع على
التحكيم أو القضاء أو مجلس العصبة أو بعد عرضه ، ولكن
قبل فوات الثلاثة شهور طبقا لنص المادة الثانية عشرة من
العهد .

٢ - إذا أخفق المجلس في إصدار تقرير ملزم في النزاع
المعروض عليه والتقرير الملزم هو الذي يصدر باتفاق الآراء
دون اعتبار لأصوات الدول المتنازعة أي باجماع الدول غير
المتنازعة بينما تكون الحرب محرمة إذا شنتها دولة عضو في
العصبة على دولة عضو أخرى أخلا بالتزام الضمان
المتبادل المنصوص عليه في المادة العاشرة من العهد
التي تلزم الدولة العضو باحترام سلامة أقاليم غيرها من
الدول الأعضاء .

٣ - حالة صدور قرار التحكيم أو حكم المحكمة أو قرار المجلس ولم ترضى به إحدى الدولتين المتنازعتين من أعضاء العصبة وانتظرت فترة الثلاثة أشهر ولكن إذا دخلت دولة الحرب مع مخالفة أحكام العهد فإن هذه الحرب تعتبر حرباً دولية بالمعنى القانوني وكل ما يترتب على هذه المخالفة هو تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من ميثاق العهد ، وتشمل جزاءات اقتصادية وعسكرية والطرء من العصبة كما تعد الحرب محرمة في حالة إعلانها على الدولة التي قبلت التحكيم أو حكم القضاء أو تقرير المجلس الصادر بالاجماع ولو بعد مضي الثلاثة أشهر طبقاً لنص المادة الثالثة عشرة والخامسة عشر من العهد كما تكون الحرب محرمة أيضاً في حالة قيام نزاع بين دولتين أحدهما غير عضو في العصبة ودعاهما المجلس إلى اتباع الاجراءات المنصوص عليها في العهد ورفضت أحدهما ذلك والتجأت إلى الحرب مباشرة .

وعلى الرغم من عدم وجود نص صريح في العهد بشأن حق الدفاع الشرعي إلا أننا نستنتج من الفقرة الأولى من المادة

(١) Graven: Cours de Droit pénal international; Op Cit p 81.

Glaser: L, infraction (int): Op Cit p 77.

Alchalabi: Op Cit p 20 et SS.

- د. محمد محمود خلف ، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

السادسة عشرة التي تنص على أن الدولة التي تلجأ إلى الحرب
اخلاً بالتزاماتها في العهد الخاصة بفض المنازعات بالطرق
السلمية تعتبر كأنها قامت بعمل حربي ضد جميع الدول الاعضاء
في العصبة ، كما تنص الفقرة الثامنة من المادة السابعة على أن
كل عضو في العصبة عليه واجب تقديم المساعدة المتبادلة بقصد
مقاومة اعتداء الدولة التي قامت بخرق الميثاق كما يتبع نفس
القاعدة اذا حدث النزاع بين دولة عضو وأخرى غير عضو . وأجازت
الحرب في الحالات السالف ذكرها ادى إلى استنتاج الفقه من
ذلك بأن اللجوء إلى الحل السلمي على ضوء أحكام العهد كان
اجراء اختياريا Facultatif.

وفي اعتقادنا ان عهد عصبة الامم وان كان لم يحرم مبدأ
اللجوء إلى الحرب الا أنه كان بداية الطريق نحو تحريم الحرب
من جهة واعتبارها جريمة ضد السلام من جهة أخرى ، فالنص في
وثيقة على مسئولية حاكم جنائيا عن إشعاله الحرب وان ظل
مستعصى التنفيذ كان بلا شك اشارة لبدء الجهود الدولية
لتحريم الحرب . وآية ذلك أن للجريمة الدولية جانبان ، جانب
اخلاقي وآخر قانوني ، ويتمثل الجانب الاخير في القاعدة العرفية
أو الاتفاقية التي تجرم الفعل المخالف للاخلاق من جهة والتي
تعاقب على هذا الفعل من جهة أخرى وقد بدأ الجانب القانوني
للحرب كجريمة ضد السلام يتكون على صعيد قاعدة القانون
العرفية والاتفاقية بعد الحرب العالمية الاولى .

المطلب الثاني

الجهود الدولية لتحريم حرب الاعتداء

بعد قيام عصبة الامم بسنوات قليلة ساد الاقتناع بضرورة تعديل هذا العهد وتكاملته وضولا الى هذا التحريم الشامل للحرب ، وتجسد هذا الاقتناع فى شكل مجهودات دولية على المستوى العالمى من جهة ، والمستوى الاقليمى من جهة أخرى مثل مشروع معاهد المعونة المتبادلة سنة ١٩٢٣ ، وبروتوكول جنيف فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، واتفاقية لوكارنو سنة ١٩٢٥ ، وقرار الجمعية العمومية لعصبة الامم المتعلق بالحرب العدوانية فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٧ على اعتبار أن الحرب العدوانية جريمة دولية ، وقرار الاتحاد البرلمانى سنة ١٩٢٨ باعتبار أن كل عدوان مسلح جريمة دولية ، و " مؤتمر هافانا " فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٨ الذى نص على اعتبار الحرب العدوانية جريمة ضد الجنس البشرى ، وميثاق بريان كيلوج فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ الذى نص على المنع العام المطلق للجوء للقوة كما أدان الحرب فجاء المنع فيه شاملا ومطلقا وسنوالى الحديث عن تلك المشروعات فيما يلى :

أولا : مشروع معاهدة المعونة المتبادلة سنة ١٩٢٢

أصدر مجلس العصبة قرارا فى سنة ١٩٢٢ يدعو فيه كافة الدول الى الحد من التسلح وتقديم المعونة اللازمة بكافة صورها

الى الدولة المعتدى عليها ثم تكفلت احدى اللجان التابعة لمجلس العصبة باعداد مشروع عن تلك المعونة المتبادلة أشار الى وجوب الامتناع من جانبى الدول الموافقة على المشروع عن شن حرب الاعتداء دون أن يضع لها ضابطاً^(١) ، وقد نص مشروع المعاهدة على اعتبار أن حرب الاعتداء جريمة دولية فى مادته الاولى كما نص المشروع فى مادته الثالثة على انه اذا لمست دولة قرب وقوع عدوان عليها من جانب دولة أخرى فلها اخطار أميين عام العصبة بذلك والذي يقوم بدوره بدعوى مجلس العصبة للانعقاد ليقرر الوسائل الكفيلة بمنع العدوان ، كما نصت العادة الرابعة من المعاهدة على انه اذا كانت هناك دولة أو مجموعة من الدول أطراف فى المعاهدة مشتركة فى أعمال حربية فان على مجلس العصبة أن يقرر خلال ٤ أيام من تاريخ اخطاره ما اذا كان هناك عدوان من عدمه ومن هم ضحايا هذا العدوان^(٢) .

(١) Jean Graven: Cours de droit pénal international Bucarest 1926 p 81.

- د . حسنين عبيد ، القضاء الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

- د . محمد محيى الدين عوض ، دراسات فى القانون الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٢) د . محمد محمود خليف ، الدفاع الشرعى والقانون الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

د . ويصا صالح ، العدوان المسلح فى القانون الدولى ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، ١٩٢٥ ، ص ١٩٨٥ ، وما بعدها .

د . محمد حافظ غانم ، الامن الجماعى ، الاسكندرية ، ١٩٥١ ، ص ١٩ .

وان كان يحسب لهذا المشروع تميزه في احراز بعض التقدم على عهد عصبة الامم من ناحية احيائه المعيار الموضوعي للعقد وان الوارد في المادة العاشرة من العهد وتخويله مجلس العصبة السلطة التقديرية لتحديد العدوان وضحاياه ، الا أن هذا المشروع لم يعرف حرب الاعتداء ولا ما يعتبر من الحسب حرب اعتداء وقد سقط هذا المشروع .

(١) ثانيا : بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ :

حرم بروتوكول جنيف حرب الاعتداء في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ونعتها بأنها جريمة دولية وعرفها بأنها الحرب التي توجهها دولة طرف في البروتوكول ضد دولة أخرى طرف فيه اخلا لا منها بما نص عليه فيه من واجب حل المنازعات بالطرق السلمية ، وقد وضع البروتوكول نظاما لحل المنازعات يؤدى الى الفصل بين المتنازعين بقرار تحكيم أو حكم محكمة أو تقرير مجلس العصبة فاذا رفضت دولة اتباع هذا النظام أو رفضت تنفيذه بحسن نية ودخلت

(١) Glaser: L, infraction (int): Op Cit p 73

Graven: Cours de droit (int): Op Cit p 83.

Plawski: Etudes des principes fondamentaux
du droit international pénal Paris
1972 p 31 et SS.

د . سمعان بطرس فرج الله ، تعريف العدوان ،
المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد الاول ، ١٩٦٨ ،

فى حرب من أجل هذا النزاع اعتبرت حربها حرب اعتداء وجريمة دولية تعرضها لتوقيع الجزاءات المنصوص عليها فى المادة السادسة عشرة من العهد وقد اباح البروتوكول الحروب التى تدخلها الدولة دفاعا عن النفس ضد دولة أخرى والحرب التى يوجهها المجلس أو الجمعية كجزاء على اخلال دولة بواجباتها فى العهد طبقا للمادة السادسة عشرة ، وعلى ضوء بروتوكول جنيف أصبح اللجوء الى الوسائل السلمية اجباريا مما جعل اللجوء الى الحرب مستحيلا قانونا ولا يمكن اللجوء مطلقا للحرب البعد استنفاد كل الطرق والاجراءات السلمية التى حددها البروتوكول الا أنه لم يتم العمل بهذا البروتوكول لعدم تصديق العـدد الكافى من الدول لنفاذه .

ثالثا : اتفاقية لوكارنو سنة ١٩٢٥ (١) :

ابرمت اتفاقية لوكارنو سنة ١٩٢٥ بين كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ونصت الاتفاقية على عدم اللجوء

(١) د . سمعان بطرس فرج الله ، تعريف العدوان ، المرجع السابق ، ص ١٩٧ .
د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

د . محمد محمود خلف ، الدفاع الشرعى والقانون الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .
د . محمد محيى الدين عوض ، دراسات فى القانون الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٥٦٥ .

الى الحرب الا فى حالات ثلاثة ، وهى حالة الدفاع الشرعى ، وحالة الاشتراك فى القيام بعمل حربى مشترك ضد دولة أخلت بالتزاماتها المنصوص عليها فى العهد وفقا للمادة السادسة عشرة من العهد وأخيرا حالة الدخول فى حرب تنفيذا لقرار يصدره مجلس العصبة أو جمعيتها العامة وفقا للفقرة السابعة من المادة الخامسة عشرة وبشروط أن يكون ذلك ضد دولة بادئة بالعقد وان وقد قبلت الدول المشتركة فى الاتفاقية تحريم الحرب فيما بينها واللجوء الى التحكيم لفض المنازعات سواء أكانت منازعات ذات طبيعة قانونية أو ذات طبيعة سياسية وتعتبر اتفاقية لوكارنو أول معاهدة اقليمية لتحريم حرب الاعتداء .

رابعاً : قرار الجمعية العمومية للعصبة بتحريم حرب الاعتداء (١)

أصدرت الجمعية العمومية للعصبة فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٣ قراراً باجماع الآراء ذكرت فيه أن حرب الاعتداء لا يصح استخدامها كوسيلة لفرض المنازعات بين الدول وتعتبر هذه الحرب جريمة دولية ثم صاغت هذه المبادئ فى قاعدتين :

(١) د . محمد محيس الدين عوض ، دراسات فى القانون الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .
د . عبد العزيز على جميسع ، قانون الحرب ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

الاولى : أن كل حرب اعتداء محرمة وستبقى محرمة.
الثانية : يجب على الدول أن تلجأ الى جميع الوسائل السلمية
لفض ما يقوم بينها من منازعات دولية .

ولم يحدد القرار الهيئة التي تدخل في اختصاصها هذه
الجريمة ، كما ان قرار الجمعية لم يضع جزاء يوقع في حالة ارتكاب
هذه الجريمة ، لذا يرى بعض الشراح^(١) ان الالتزام المنصوص
عليه في القرار يعتبر التزاماً أدبياً اذ ليس للجمعية أن تصدر
قراراً له صفة التشريع والا استلزم ذلك تعديل في نصوص عهد عصبة
الامم يخلوها هذا الحق .

(٢)
خامساً : قرار الاتحاد البرلماني الدولي سنة ١٩٢٨ :

اعتبرت المادة السادسة من قرار الاتحاد البرلماني الدولي
سنة ١٩٢٨ العدوان المسلح جريمة دولية يتكفل القانون الدولي
بمعاينة فاعليها ، وخولت المادة السابعة من القرار الحق للدولة

(١) د . محمد محمود خليف ، الدفاع الشرعي في القانون
الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .
(٢) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،
ص ٥٤ .

د . محمد محمود خليف ، الدفاع الشرعي في القانون
الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

المعتدى عليها حق رد ما يقع عليها من عدوان على أساس الدفاع الشرعى بل أوجبت على المجتمع الدولى مساعدتها كما تجب المساعدة لها حالة انكار حق مقرر لها أو الاعتداء عليه .

سادسا : ميثاق بريان كيلوج أو ميثاق باريس سنة ١٩٢٨ ^(١) :

رغبة من الدول فى استكمال النقص والقصور الملموسا فى نصوص ميثاق عهد عصبة الامم الخاصة بتحريم الحرب ، أبرمت ميثاق بريان كيلوج فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ والذي تضمن فى مادته الأولى استنكار الدول المشتركة فيه للالتجاء الى الحرب لتسوية المنازعات الدولية ونبذها اياها كأداة للسياسة القومية للدول كما اوجبت فى المادة الثانية على ضرورة حل كافة الخلافات والمنازعات التى يمكن أن تقوم بينها مهما كانت طبيعتها بالطرق

(١) Glaser: Infraction (int): Op Cit p 73.

Ibid: droit international pénal Conventionnel, établissements, Emile Bruylant Société anonyme d'editions juridiques et scientifiques, Bruxellus, 1970 p 214

Graven: Cours de droit pénal international: Op Cit p 94.

- د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

- د . محمد محمود خلف ، الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

- د . محمد محيى الدين عوض ، دراسات فى القانون الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

السلمية ، واذ كان عهد عصبة الامم قد قيد من حق الدول فى
الالتجاء الى الحرب فان ميثاق بريان كيلوج قد منع اللجوء الى
القوة بشكل عام ومطلق ، واعتبر الاعتداء على هذا المنع جريمة
دولية ، فالحرب محرمة فى ظل الميثاق كعبداء عام واستثنى من
التحريم للحرب الحرب التى تكون كجزاء بوليسى يأمر به مجلس
العصبة أو أن تكون وسيلة للدفاع عن النفس ولرد العدوان وان لحين
تدخل العصبة . غير أن ميثاق بريان كيلوج رغم كونه قد حرم
الحرب كوسيلة لفض المنازعات الا أنه لم ينص على وسيلة أخرى
لفضاها ولم يضع قواعد واجراءات تسير الدول على مقتضاها لفض
المنازعات التى تنشأ بينها ولم ينص على انشاء هيئة تسهر على تنفيذها .

كما اكتفى الميثاق بتحريم الحرب بالمعنى القانونى
ولكنه لم يحرم وسائل الاكراه ولا فرق بينها وبين الحرب من حيث
العنف والقتال وانما يكمن الفارق فى وجود النية أو عدم وجودها
والذى يسعى اليه العالم هو تحريم الحرب فى صورتها المادية ،
هذا بالاضافة الى أن الميثاق لم يضع جزاء أو عقوبة على الاخلال
به . الا أنه رغم ذلك فانه يحسب لميثاق بريان كيلوج انه
لم يحرم الحرب كأداة للسياسة القومية فحسب ، بل اعتبرها أيضاً
جريمة دولية وان لم يحدد ميثاق بريان كيلوج المقصود بالحرب
العدوانية L, aggression الا أنه يكفى أنه شكك فى مشروعية الحرب
Le gilimité وهذا فى حد ذاته كسب كبير على الصعيد
الدولى أى على صعيد القانون الدولى الذى كان يعتبره الفقهاء

قانون السلم والحرب ، وبهذا الميثاق أصبح القانون الدولي قانون سلام لا قانون سلسم وحرب بمعنى ان المجتمع الدولي لم يعد يعترف بالحرب كأداة مشروعة للسياسة الدولية أو على الأقل أصبحت الحرب العدوانية بميثاق بريان كيلوج جريمة واضحة الا انه لم يعد لهذا الميثاق دور فعال في نبذ الحروب بعد أن أبدت بعض الدول تحفظاتها عليه مما قلل من فعاليتها كوسيلة لنبذ الحروب .

سابعاً : قرار مؤتمر الجامعة الأمريكية سنة ١٩٢٨ الملحق
في هافانا : (١)

وفيه اعترفت دول المؤتمر بان حرب الاعتداء جريمة ضد الإنسانية وانه من واجب جميع شعوب أمريكا ان تتعهد بالالتجاء الى الوسائل السلمية لحل جميع ما يقوم بينها من منازعات .

ثامناً : الميثاق الأرجنتيني المبرم في بيونس ايرس في أكتوبر ١٩٣٣ (٢)
المعروف باسم ميثاق سافورا لا مارس وفيه تعلن الدول
الموقعة عليه انكارها لحرب الاعتداء في علاقاتها الواحدة مع

(١) د . محمد محيي الدين عوض ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

د . عبد العزيز علي جميع ، قانون الحرب ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ، وما بعدها .

(٢) د . محمد محمود خلف ، الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

الآخري أو مع الدول الآخري وحل المنازعات التي تقوم بينهما بالطرق السلمية وعدم الاعتراف بصحة احتلال أو تملك لأقليم تتم بالقوة المسلحة .

ولم تتوقف الجهود الدولية عند هذا الحد فقد عقدت اتفاقيات^(١) تحت إشراف ورعاية عصبة الأمم وقد حرصت هذه الاتفاقيات على تحريم عدة أفعال وبهذا اتسع نطاق القانون الدولي الإنساني

Le droit international humanitaire

ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية إلغاء الرق وتجارة العبيد سنة ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ والاتفاقية المتعلقة بمعاملة مسجونين الحرب الموقعة في ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٩ واتفاقية مكافحة الاتجار في الرقيق الأبيض في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٣ واتفاقية مكافحة الإرهاب في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧^(٢) في أعقاب حادث اغتيال ملك يوغوسلافيا الكندي (Alexandre) والوزير الفرنسي بارتو (Barthou) في مارسيليا بفرنسا .

(١) Glaser: Introduction à L, etude du droit international Pénal Bruxelles-Paris 1954, p 17.

(٢) د . محمد محيس الدين عرض ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٥٨ ، وما بعدها .

وقد عنيت هذه الاتفاقية الاخيرة بتعريف الارهاب [بأنه يمثل أفعالا إجرامية موجهة ضد الدولة التي يكون هدفها أو طبيعتها اشاعة الفزع أو الخوف في نفوس كافة الشعب] .

كما أقرت هذه الاتفاقية بمحاكمة مرتكب جريمة الارهاب أمام محكمة جنائية دولية على أن يكون اختصاص هذه المحكمة اختياريا للدول صاحبة الشأن . وخلاصة القول فإن الملاحظ أن فترة عهد عصبة الأمم والمواثيق السابق الاشارة اليها ان تحريم الحرب باعتبارها جريمة دولية ضد السلام لم يكن مطلقا وأن ميثاق بريان كيلوج رغم حرصه على تحريم الحرب بصفة مطلقة الا أنه لم يكتب له النجاح لبدء بعض الدول تحفظاتها عليه كما أن المواثيق التي تلت عهد عصبة الأمم سواء أكان منها ما يصف حرب الاعتداء بأنها جريمة دولية وما لم يصفها بهذا الوصف واكتفى بتحريمها انها لم تضع جزاء جنائيا يوقع على من يقترفها .

المطلب الثالث

الجريمة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

تمهيد وتقسيم :

اندلاع الحرب العالمية الثانية في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ من الاسباب الرئيسية لفشل عصبة الامم في تحقيق دورها في حفظ السلم والامن الدوليان ، وقد حدثت أثناء الحرب انتهاكات إجرامية على الصعيد الدولي ، ومن وجهة النظر القانونية ظهرت قضية العدوان والدفاع L, aggression et la defense وقد أدى ارتكاب القوات الالمانية أثناء الحرب لجرائم جنائية حيال أسرى الحرب والسكان المدنيين في البلاد المختلفة وما اتسم به اجرامهم من فظاعة عديمة النظير الى الحد الذي لم تكن هناك ثمرة أى توازن بين طغيان القوات الالمانية ومقاومة قوات الحلفاء وقد أثارت تلك الافعال حكومات الدول المتحالفة ودفعها الى التفكير جديا في محاكمة المسؤولين عن الحرب من الالمان في حالة انتصارها في الحرب وقد صدرت عدة تصريحات بهذا المعنى أثناء معارك الحرب العالمية الثانية ، ففي سنة ١٩٤٢ شكلت لجنة من دول الحلفاء للكشف عن جرائم الحرب وصدر في لندن في ١٣ يناير سنة ١٩٤٢ تصريح باسم سان جيمس declaration de Saint James palace الدول والحكومات المتحالفة في لندن لمعاقبة مجرمي الحرب بواسطة تنظيم قضاء محاكمة

المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية
Les Crimes Contre L, humanité

وقد اعتبر البعض من الفقه هذا التصريح بمثابة اعلان لنشأة
فكرة العقوبة على الجرائم ضد الإنسانية (١).

وفي ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ (٢) بموسكو وقع الاتحاد
السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تصريحاً نشر
في أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ تضمن عزم الدول المتحاربة على معاقبة
المانيا وحلفائها على الجرائم الدولية التي ارتكبتها جنودها
وحلفاؤها بالاراضى المحتلة . وقد اجاز هذا التصريح للدولة
المجنى عليها الحق في عقاب من أضر بها وفق قانونها الوطني
كما أعطى الحق لدول الحلفاء في عقاب من تجاوز اضراره دولة
معينة ونص على اعتبار قادة القوات الالمانية الممثلين الرسميين

Plawski.: Etudes de principes fondamentaux (١)
de droit (int) Pénal: Op Cit p 36.

Graven: Op Cit p 72 at SS.

- وفي نفس المعنى :

د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،

ص ٥٧ .

د . عبدالعزيز على جميع ، قانون الحرب ، المرجع السابق ،

ص ٦١ .

Graven: Op Cit p 75 et SS.

(٢)

Plawski : Op Cit p 97 et SS.

Claude Lombois: Droit pénal international,
Paris 1971. p 125.

للسلطات الالمانية بمثابة مجرمين باعتبار أن أفعالهم تمثل انتهاكا
للقانون الدولي .

وحقيقة الأمر فإن هذا التصريح يعد بمثابة تشريع
Loi Universal أى انذار عالمي قبل انزال العقاب .

وقد تلى ذلك اجتماع د ومارتون أوكس بالقرب من
واشنطن في اغسطس سنة ١٩٤٤ أعقبه مؤتمر يالتا في فبراير سنة
١٩٤٥ والذي ضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا
والاتحاد السوفيتي ، ووفقا لما تم الاتفاق عليه في يالتا اخذت
الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها توجيه الدعوة لمؤتمر
سان فرانسيسكو الذي سمي مؤتمر الامم المتحدة للتنظيم العالمي
والذي انعقد في سان فرانسيسكو في الفترة من ٢٥ أبريل الى
٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ . وقد وافق المؤتمر في ٢٦ يونيو على
ميثاق الامم المتحدة^(١) .

وكان قد سبق ذلك ان اتفق الحلفاء في لندن سنة ١٩٤٥
في ٨ أغسطس بعد هزيمة ألمانيا في ٥ يونيو سنة ١٩٤٥ على تشكيل
محكمة عسكرية دولية في نورمبرج لمحاكمة مجرمي الحرب من الالمان
الذين لا يمكن حصر اجرامهم في اقليم جغرافي لدولة واحدة

Ben Jamin B Ferencz: Op Cit p 428.

والذين ارتكبوا هذه الجرائم بصفته الشخصية أو التمثيلية
لجماعات أو طوائف معينة كما أوضح ميثاق لندن أسس الجريمة
وكيفية المحاكمة عنها وقد أتيح لسائر الحكومات المتحالفة الانضمام
اليه^(١) . وسنتعرض للحديث عن موقف كل من المحاكم العسكرية
الدولية وميثاق الامم المتحدة من الجرائم الدولية وفق التقسيم
التالى :

الفرع الأول : موقف المحاكم العسكرية الدولية من الجرائم
الدولية

الفرع الثانى : موقف ميثاق الامم المتحدة من الجرائم الدولية .

(١) Benjamin B Fenencz: Op Cit p 434 et SS,
p 453 et SS.

- د . حسنين عبيد ، القضاء الدولى الجنائى ،
المرجع السابق ، ص ٥٨ ، وما يليها .
- د . محمد محمود خلسف ، الدفاع الشرعى فى القانون
الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

الفرع الأول

موقف المحاكم العسكرية الدولية من الجرائم الدولية (١)

نصت المادة الاولى من تصريح لندن في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ على تشكيل محكمة عسكرية دولية في نورمبرج لمحاكمة مجرمي الحرب من الالمان عن الجرائم الدولية التي ارتكبوها أثناء معارك الحرب العالمية الثانية ، كما انشئت في طوكيو محكمة عسكرية دولية أخرى سنة ١٩٤٦ (٢) بقرار من القائد الاعلى للقوات

Pella ves Pasien V.: La guerre-crime et les (١)
criminels de guerre,
Paris, 1946, p 33.

Graven: Op Cit, p 242.

Glaser: L, infraction (int): Op Cit p 16-17.

Lombois: Op Cit p 94 et p 128

- راجع الفقرة أ ، ب من المادة السادسة لميثاق لندن المنشئ لمحكمة نورمبرج ، وفي نفس المعنى راجع :
- د . محمد محيي الدين عـوص ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٥٢٢ .
- د . محمد عبد المنعم رياض ، محكمة دولية لمحاكمة كبار مجرمي الحرب ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، مجلد (١) ، عدد ١٩٤٥ ، ص ١٢٥ ، وما يليها .
- د . حسنين عبيد ، القضاء الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .
- د . عبد العزيز جميع ، قانون الحرب ، المرجع السابق ، ص ٦١ ، وما بعدها .

Ben·Jamin B Ferencz: Op Cit p 487.

(٢)

المتحالفة لمحاكمة مجرمي الحرب من دول المحور في الشرق الأقصى وقد فرق ميثاق لندن المنشئ^١ لمحكمة نورمبرج بين الجرائم الكبرى التي ارتكبتها كبار المسئولين بدول المحور وهي الخاصة بإشعال نار الحرب وإصدار الأوامر المخالفة للقوانين والمعاهدات الدولية وجعل الاختصاص بنظرها للمحكمة العسكرية في نورمبرج والجرائم العادية التي ارتكبت في داخل البلاد المحتلة بواسطة الجيوش الألمانية وجعل الميثاق للدول صاحبة الشأن حق المطالبة بتسليم المجرمين في تلك الجرائم لمحاكمتهم أمام محاكمها .

وقد قسمت العادة السادسة من لائحة لندن والتي غالباً ما يطلق عليها لائحة نورمبرج Statut de Nuremberg الجرائم التي يحق لمحكمة نورمبرج أن تفصل فيها أو التي يمكن محاكمة مجرمي الحرب عنها إلى ثلاثة طوائف .

الطائفة الأولى : الجرائم ضد السلام : Les Crimes Contre La Paix:

وتتمثل في أي تدبير أو تحضير أو مباشرة أو ابتداء أو إثارة أو متابعة حرب عدوانية أو حرب مخالفة للاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو الاشتراك في خطة مدبرة أو مؤامرة لارتكاب أحد الأفعال السابقة ولم تتعرض محكمة نورمبرج^١ لتعريف الحرب العدوانية سواء في لوائحها أو أحكامها^(١) بينما

أوضحت لجنة القانون الدولي ان المقصود بعبارة التدابير
أو التحضير لحرب عدوانية يقصد بها كل الخطوات التي تؤدى
الى الحرب وذلك استنادا الى ما جاء فى حكم محكمة نورمبرج من
أن التدابير أو التحضير عنصران أساسيان للحرب^(١) ، كما
لم تتعرض المحكمة لتعريف فكرة المؤامرة بوصفها جريمة ضد
السلام وان كانت فسرتها لجنة القانون الدولي على ضوء ما جاء
فى حكم المحكمة بأن المؤامرة يجب ان تصل الى حد العزم
أو التصميم على الفعل ويتعين بناء على ذلك التأكد من أن هناك
خطة مرسومة من جهة والمساهمين فيها من جهة أخرى ، كذلك
لم تتعرض المحكمة لتعريف العدو وان ولم تحدد حقوق ضحاياه
كما انها لم تجادل فى شرعية حرب الحلفاء وهو ما يستنتج منه
بقناعة المحكمة بأن دول الحلفاء كانت فى حالة دفاع شرعى
وردها على ما اثارته دول المحور من ادعائها بأن حربها للحلفاء
تعتبر دفاعا شرعيا^(٢) . وقد حسم قضاء نورمبرج أمر الحرب
ونص على اعتبارها جريمة ضد السلام وهذا ما اكدته الفقرة الاولى
من المادة السادسة من لائحة لندن .

Graven: Op Cit p 242.

(١)

Ibid: Op Cit p 242.

(٢)

الطائفة الثانية : جرائم الحرب Le Criminels de guerre

وتتمثل فى المخالفات المرتكبة ضد قوانين الحرب وعاداتها كالقتل وسوء معاملة الاسرى والتنكيل بهم والاغتيال والاعتقال وتدوير المدن والقرى بما لا يبرره ضرورة الحرب والاشغال الشاقة للاهالى المدنيين أو مسجونى الحرب والنهب وقتل الرهائن .
الطائفة الثالثة: الجرائم ضد الانسانية : Contre l'humanité

وتشمل اعمال الابادة والاسترقاق والاضطهاد المذهبى والابعاد وكل عمل غير انسانى ارتكب ضد اى شعب من الشعوب قبل الحرب أو اثناءها أو الاضطهاد لدوافع سياسية أو متعلقة بالجنس أو الدين سواء أكانت هذه الافعال أو الاضطهادات تشمل انتهاكا لقواعد القانون الداخلى للبلاد التى ارتكبت فيها أو لا تعد كذلك^(١) .

Pompe: Aggressive war and international Crime (١)
London, 1953, p 23.

- وفى نفس المعنى أنظر:

د . عبد الحميد خميس ، جرائم الحرب والعقاب عليها ،
رسالة دكتوراه ، مقدمة لحقوق القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٢٠١ .
د . عبد العزيز على جميع ، قانون الحرب ، المرجع
السابق ، ص ٣٥ ، وما بعدها .

وقد اتبعت محكمة طوكيو العسكرية الدولية سنة ١٩٤٦ نفس
الاسلوب الذى اتبعته محكمة نورمبرج فى تقسيمها للجرائم الدولية
فاخذت بنفس التقسيم الثلاثى لتلك الجرائم^(١) وعرفت بها بنفس
التعريف .

(١) Glaser: L, infracton (int): Op Cit p. 16-17
Benjamin B Ferencz: Op Cit p 488.

الفرع الثاني

موقف ميثاق الامم المتحدة من الجرائم الدولية^(١)

دخل ميثاق الامم المتحدة في دور التنفيذ في أكتوبر سنة ١٩٤٥ وقد حددت الفقرة الاولى من المادة الاولى من الميثاق أن من أهداف الامم المتحدة اقامة عالم يسوده السلام والأمن وأنه تحقيقاً لذلك تتخذ الهيئة التدابير الفعالة المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية، كما أوكل الميثاق لمجلس الأمن مهمة تقرير ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الاخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان وأن يقدم في ذلك توصياته وأن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير لحفظ السلم والأمن الدولي واعادته الى نصابه ، وقد أوضحت المادة التاسعة والخمسون من الميثاق اختصاص مجلس الأمن Concil de Sécurité بالتثبت من وجود حالة العدوان من عدمه وقد أدى عدم وجود تعريف للعدوان في بداية قيام

(١) Glaser: L, infraction (int): Op Cit p 33 et SS.

Graven: Op Cit p 125 et SS.

Pella: Op Cit p 40 et SS, p 113 et SS.

- د . محمد محيي الدين عوض ، دراسات في القانون

الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٧١٠ .

- د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع

السابق ، ص ٩٧ .

الامم المتحدة في اعاقه مهمة مجلس الامن في هذا الخصوص كما أن استعمال حق الرفض أو الاعتراض Veto قد يكون حائلا حول وجود العدوان ولتلافى هذا العيب أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وجاء في صياغة القرار انه في حالة عدم تمكن مجلس الامن من التأكد من وجود العدوان من عدمه يمكن ان تدعى الجمعية العامة للانعقاد خلال اربع وعشرين ساعة لكي يقرر ما يجب على دول العالم اتخاذه من تدابير جماعية بما فيها استخدام القوة المسلحة لحماية السلام.

وفي سنة ١٩٧٤ أصدرت الجمعية العامة قرارا بتعريف العدوان واوصت بضرورة أن يسترشد مجلس الامن بهذا التعريف في تقرير أى عمل من أعمال العدوان .

وقد اعترفت الجمعية العامة للامم المتحدة بتجريم حرب الاعتداء وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في عدة قرارات واعتبرتها جرائم دولية تستحق العقاب ، ففي ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٦^(١) أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها رقم (٩٥) بموافقة جماعية فحواه تأكيد مبادئ القانون الدولي التي اعترفت بها محكمة نورمبرج ، كما يقضى بتوصية لجنة تدوين القانون

Benjamin B Ferencz: Op Cit p 115 et SS.

(١)

الدولى التى انشأتها الجمعية العامة الى دراسة مسألة صياغة هذه المبادئ وادراجها فى تقنين بصددا لجرائم الموجهة ضد السلم والأمن الدولى وما يترتب على اقترافها من عقوبات .

وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧^(١) صدر قرار الجمعية العامة رقم (١٧٧) الذى أوكل للجنة القانون الدولى مهمة صياغة مبادئ القانون الدولى التى اعترف بها كل من ميثاق محكمة نورمبرج والحكم الصادر عنها واعداد مشروع عام عن الجرائم الدولية مستندا على مبادئ نورمبرج ، وقد حددت هذه المبادئ فى سبعة مبادئ شملت اقرار المسؤولية الفردية للفرد عن ارتكاب الجريمة الدولية وسيادة القانون الدولى على القانون الداخلى ومسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية وسيادة الضمير على مقتضيات النظام ، كما اشتملت تلك المبادئ على تحديد اجراءات المحاكمة العادلة والنصر على الجرائم الدولية (التقسيم الثلاثى) الذى أخذت به محكمة نورمبرج ، وعلى الاشتراك فى الجرائم الدولية^(٢) .

وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والذى اعتبر الاعتداء مهما كانت اسلحته يخالف ضمير الشعوب ويتعارض مع عضوية الأمم المتحدة ويمثل جريمة ضد

Ben Jamin B Ferencz: Op cit p 150

(١)

(٢) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،

السلام والامن الدولى وقد قسمت المادة الثانية من مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وامن البشرية تلك الجرائم الى ثلاثة طوائف هي: ^(١)

الطائفة الاولى :

كل عدوان يتضمن استخدام سلطات الدولة قواتها المسلحة ضد دولة أخرى لأغراض غير الدفاع الشرعى الوطنى أو الجماعى أو تنفيذ قرار أو توصية هيئة مختصة من هيئات الامم المتحدة .

الطائفة الثانية :

كل تهديد باللجوء الى العدوان تقدم به سلطات دولة ضد دولة أخرى .

الطائفة الثالثة :

قيام سلطات الدولة بالتحضير لاستخدام قواتها المسلحة ضد دولة أخرى فى غير أغراض الدفاع الشرعى الوطنى أو الجماعى أو تنفيذ القرار أو تطبيقا لتوصية . والتي استثنى فيها ميثاق الامم المتحدة فى مادته (٥١) الحرب من التجريم .

Graven: Op cit p 264 - 267.

(١)

Glaser: Droit (int) conventionnel: Op cit p 231.

Ibid : L, infraction (int): Op cit p 72-73.

Ben Jamin B Fszencz: Op cit p 429.

الفصل الثاني

التعريف بالجريمة الدولية وتحديد طبيعتها

الفصل الثاني

التعريف بالجريمة الدولية وتحديد طبيعتها

تمهيد وتقسيم :

الجريمة سواء أكانت داخلية أو دولية تمثل عدواناً أو اعتداءً على مصلحة يحميها القانون غاية ما في الأمر أنه في مجال الجريمة الداخلية يتولى حماية المصلحة فيه القانون الجنائي الداخلي الذي ينص على أركان الجريمة والعقوبات المقررة لفاعلها ، بينما في مجال الجريمة الدولية يتولى القانون الدولي الجنائي ذلك الفرع الحديث من القانون الدولي حماية المصلحة التي تهتم المجتمع الدولي كما يتكفل ببيان أركان الجريمة والعقوبات المقررة لها .

سونتناول فيما يلي لتعريف الجريمة الدولية وتحديد طبيعتها كل في بحث مستقل على حدة . وذلك على النحو التالي :

البحث الأول : التعريف بالجريمة الدولية .

البحث الثاني : طبيعة الجريمة الدولية .

المبحث الأول التعريف بالجريمة الدولية

لم تضع التشريعات الجنائية المختلفة تعريفا للجريمة سواء
أكانت جريمة داخلية أو جريمة دولية تاركة ذلك للفقهاء ، لذلك
سوف نتعرض لتعريف كل من الجريمة الداخلية والجريمة الدولية
كل في مطلب مستقل على حدة .

المطلب الأول مفهوم الجريمة في النظم القانونية الداخلية

يسود في الفقه اتجاهان بشأن تعريف الجريمة الداخلية ،
هما الاتجاه الشكلي والاتجاه الموضوعي ^(١) :

أولاً : الاتجاه الشكلي :

يذهب أنصار الاتجاه الشكلي الى أن مناط تعريف الجريمة
الداخلية إنما يكمن في العلاقة الشكلية بين الجريمة وقانون
العقوبات ومن ثم فالجريمة عندهم هي الواقعة التي ترتكب بسبب
المخالفة لقواعد ذلك القانون أو هي ارتكاب فعل أو الامتناع عن
فعل يجرمه القانون ويقرر له عقوبة جنائية .

(١) د . مأمون محمد سلامة ، قانون العقوبات ، القسم
العام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٨٤ ،
وما بعدها .

ثانيا : الاتجاه الموضوعي :

اما انصار الاتجاه الموضوعي فيركزون على جوهر الجريمة باعتبارها واقعة ضارة بمصالح المجتمع الانساني التي يقوم عليها امته وكيانه ، فالجريمة وفق هذا الاتجاه هي الواقعة الضارة بكيان المجتمع وأمنه ومن هنا يتضح ان الاتجاه الشكلي في تعريف الجريمة يهتم أساسا بإيضاح التناقض والتعارض الذي قد ينشأ بين السلوك الانساني والقاعدة الجنائية وما يترتب عليه من آثار قانونية تتمثل في احتمال توقيع العقاب على مرتكب الجريمة ، وهذا التعريف لا يعطى لجوهر الجريمة أى قيمة قانونية لكونه يبرز فقط العلاقة الشكلية بين الواقعة المرتكبة وبين النص التجريبي ، بينما الجريمة في حقيقتها تمثل واقعة تنطوي على ضرر أو تهديد يحد بالضرر لمصلحة حماها المشرع الجنائي كما أن الاتجاه الموضوعي وان أبرز جوهر الجريمة كواقعة ضارة بأمن وسلامة المجتمع الا أنه لا يصلح لدراسة الجريمة كنظام قانوني اذ لا يكفي لاعتبار واقعة ما جريمة ان تحتوى على مقومات الأضرار بمصالح لا زمة لأمن المجتمع وانما يلزم ان تكون تلك المصالح قد اخذت بعين الاعتبار من قبل السلطة المختصة بالتشريع ، لذا فالتعريف الموضوعي للجريمة في رأينا يعتبر قاصرا لكونه يتناول الجريمة من جانب واحد وهو جانب السلوك المادى ويهمل عنصرا أساسيا في الجريمة وهو العقاب فليس كل سلوك اجتماعي يعده المشرع جريمة^(١) ، لهذا

(١) د . مأمون محمد سلامه ، المرجع السابق ، ص ٨٥ .

فالتعريف الامثل للجريمة فى اعتقادنا يجب أن يتوافر فيه الاتجاهان الشكلى والموضوعى ومن ثم يمكن تعريف الجريمة بناءً على ذلك بأنها : الواقعة التى ترتكب اضراراً بمصلحة حماها المشرع فى قانون العقوبات^(١) أو هى واقعة^(٢) ايجابية أو سلبية مصدرها خطأ انسان يعدها المشرع خطرة أو ضارة بالمصالح العامة أو العلاقات الاجتماعية ويرتب عليها النظام القانونى عقوبة جنائية أو هى^(٣) سلوك بشرى يعتبره الشعب ممثلاً فى سلطته التشريعية مخلاً بركيزة أساسية لوجود المجتمع أو فى القليل بدعامة معززة لهذه الركيزة .

(١) د . مأمون محمد سلامة ، قانون العقوبات ، القسم العام المرجع السابق ، ص ٨٥ .

(٢) د . يسبر أنور ، شرح الاصول العامة فى قانون العقوبات الجزء الثانى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، (بدون سنة) ، ص ١٢٥ .

(٣) د . رمسيس بهنسام ، الجرائم الدولية ، بحث مقدم للمؤتمر الاول للجمعية المصرية للقانون الجنائى ، القاهرة ،

المطلب الثاني

مفهوم الجريمة في النظام القانوني الدولي

مثلاً لم تضع التشريعات الوطنية تعريفاً للجريمة وتركت ذلك للاجتهادات الفقهية فإن المركز لك بالنسبة للجريمة الدولية فلا توجد ثمة قاعدة دولية تعرف ماهية الجريمة الدولية وترك تحديد ذلك للفقه الدولي فيعرفها جلاس^(١) بأنها الفعل الذي يرتكب أخلاً بقواعد القانون الدولي ويكون ضاراً بالمصالح التي يحميها ذلك القانون مع الاعتراف لهذا الفعل بصفة الجريمة واستحقاق فاعله للعقاب أو هي واقعة إجرامية مخالفة لقواعد القانون الدولي تضر بمصالح الدول التي يحميها هذا القانون. وإن كان يعيب هذا التعريف اغفاله بيان العقوبة

(١) Glaser: L, infraction (int): Op cit p 10

Ibid: droit (int) pénal conventionnel: Op cit p 9

Ibid: Introduction a' L, etude du droit: Op cit p 11.

ويرى جلاس أن مرتكب الجريمة الدولية لا يمكن أن يكون سوى الشخص الطبيعي الذي يأتي لحسابه الخصاص أو باسم الدولة أو لحسابها تلك الجريمة ، لذا فهو يرفض المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، ويرى أنه طالما لا يشترط لوجود العرف أن يحوز رضا جميع الدول فإنه لا يشترط أن تكون القاعدة التي تسند الصفة الإجرامية لبعض مخالفات القانون الدولي معترف بها بصفة جماعية .

ويعرف Saldana الجريمة الدولية بأنها تلك الجريمة التي يترتب على وقوعها الحاق الضرر بأكثر من دولة ويضرب مثلاً لذلك بجريمة تزيف العملة التي قد يعد ويدبر لها في دولة واحدة وتنفذ في دولة أخرى وتوزع العملة في دولة ثالثة^(١).

كما يعرف بـ^(٢) (Pella) الجريمة الدولية بأن الفعل يعد جريمة دولية إذا كانت عقوبته تطبق وتنفذ باسم الجماعة الدولية غير أن هذا التعريف يربط بين تعريف الجريمة وضرورتها وجود محكمة دولية دائمة مختصة بالمحاكمة عن الجرائم الدولية غير أن واقع الحال في المجتمع الدولي أن الاتفاقيات الدولية هي التي تحدد الجرائم الدولية حيث لا توجد محاكم دولية مستديمة لنظر الجرائم الدولية.

Saldana Quinte Liano: La justice Pénal international extrait du recueil des cours de l, Academic de la Haye TX (1920-Vol 10 p 319)

Pella: La Crimin alité Collective des etats et la droit pénal de L, avenir Bucarest, Godde 1926 n 109 p 175.

ينادي بلا بالمسؤولية المزدوجة للفرد والدولة عن الجريمة الدولية ، ويرى تقسيم الجرائم الدولية الى جنايات وجنح .

ويرى (Lombos) ^(١) أن الجريمة الدولية تمثل عدوانا على مصلحة أساسية للمجتمع الدولي تتمتع بحماية النظام القانوني الدولي من خلال قواعد القانون الدولي الجنائي أو هي تصرفات مضادة لقواعد القانون الدولي لانتهاكها المصالح التي تسهم الجماعة الدولية والتي قررت حمايتها بقواعد هذا القانون . بينما يرى (Plawski) ^(٢) أن الجريمة الدولية تمثل تصرفا غير مشروع لافراد معاقب عليه بالقانون الدولي نظرا لضراره بالعلاقات الانسانية في الجماعة الدولية .

ويعرف سبير بولوس الجريمة الدولية بأنها الافعال التي ترتكبها الدولة أو تسمح بها مخالفة بذلك القانون الدولي وتستتبع المسؤولية الدولية ^(٣) . أو هي كل مخالفة للقانون الدولي سواء أكان يحظرها القانون الوطني أو يقرها تقع بفعل أو ترك من فرد يحتفظ بحريته في الاختيار (مسئول أخلاقيا) اضرارا بالأفراد

(١) Lombos: droit pénal (int): Op cit p 35 et SS.

د . محمود نجيب حسنى ، دروس في القانون الجنائي الدولي ، دروس للدكتوراة ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٢٩ ، وما بعدها .

(٢) Plawski: Op cit p 75.

(٣) د . محمد محيى الدين عوض ، الجرائم الدولية ، تقنينها والمحاكمة عنها ، بحث مقدم للمؤتمر الاول للجمعية المصرية للقانون الجنائي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٠ .

أو بالمجتمع الدولى بناءً على طلب الدولة أو تشجيعها أو رضائها
على الغالب ويكون من الممكن مجازاته جنائياً عنها طبقاً لأحكام
ذلك القانون^(١) . أو بمعنى آخر تمثل الجريمة الدولية^(٢) سلوك
شرى عمدى يراه المجتمع الدولى مثلاً فى أغلبية أعضائه مخالفاً
ركيزة أساسية لكيان هذا المجتمع (أى لقيام التعايش السلمى
بين شعوب البشرية) أو بدعامة معززة لهذه الركيزة ، ويكون منافياً
لضمير البشرى العالمى لذلك المجتمع وقابلاً لافلات صاحبه من
المساءلة الجنائية أما لاتخاذها فى مكان غير خاضع لسلطان أية
دولة كالبحر العام والجو العام وأما لصدوره من قوة تتسلط على
أشخاص لا يملكون لها دفعا وأما لعدم احكام العقاب عليه فى مكان
اتخاذها أو فى مكان احتماؤه لصاحبه أو لاجتياز حد ودالدولة
بطريقة غادرة أو لوروده على محل قابل لان ينبثق منه الاذى
اضراراً بعدد مطلق من أشخاص عاجزين عن تفادى هذا الأذى .

(١) د . محمد محيى الدين عوض ، دراسات فى القانون
الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ ، وما بعدها .
(٢) د . رمسيس بهنام ، الجرائم الدولية ، بحث مقدم للمؤتمر
الاول للجمعية المصرية للقانون الجنائى ، المرجع السابق

أوهي^(١) سلوك ارادى غير مشروع يصدر عن فرد باسم الدولة أو تشجيع أو رضا منها ويكون منظوياً على أساس بمصلحة محمية قانوناً . غير ان التعريف المفضل لدينا للجريمة الدولية يتمثل في كونها سلوكاً ارادياً متعمداً في الغالب يصدر من شخص طبيعي أو مجموعة اشخاص لحسابهم الخاص أو لحساب الدولة أو بمساعدة ورضا وتشجيع منها يمثل اعتداءً على مصلحة دولية يوليها القانون الدولي الجنائي عنايته . ويحرص على معاقبة مقترفيها ، فالجريمة الدولية مثلما ترتكب من شخص طبيعي لصالح دولة أو بمساعدة ورضا وتشجيع منها فقد يرتكبها الشخص ابتغاء مصلحة مادية لنفسه مثلما حدث في ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٧^(٢) عند ما اختطف مراهق هولندي من اصل ايطالى يدعى أ د الجيزوسكى من طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية الهولندية كانت في رحلة بين

(١) د . حسن بن عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،

ص ٦ .

- راجع في تعريف الجريمة الدولية :

Graven : Course de droit pénal (int):Op cit p 211.

- د . محمد منصور الصاوى ، المرجع السابق ، ص ٨ .

- د . عبد الغنى محمود ، المطالبة الدولية لاصلاح الضرر في القانون الدولي والشرعية ، دار الفكر

العربي ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٢٢٦ .

(٢) جريدة الاخبار القاهرة ، في ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٧ .

امستردام وميلانو واجبرها على الهبوط في مطار فيومتشينو
الاطالي وهدد بنسف الطائرة بقنبلة يدوية ما لم تدفع له فدية
قدرها مليون دولار على أن تجهز له طائرة لتسهيل هروبه . غير
انه قد استسلم بعد اجراء مفاوضات معه من جانب السلطات
المختصة ون حدث خسائر بين ركاب الطائرة المختطفة .

المبحث الثاني طبيعة الجريمة الدولية

الجريمة الدولية تمثل عدوانا على مصلحة تهم الجماعة الدولية وترتكب اخلافا بقواعد القانون الدولي مما يشكل ضررا بالمجتمع الدولي وأمنه كما يلزم الجرائم الدولية اختصاص عالمي أو حق عالمي للعقاب عليها يتمثل في حق كل دولة تضع يد ها على مرتكب هذه الجرائم في عقابه دون النظر لجنسيته أو مكان ارتكابه لهذه الجرائم^(١) واعطاء الحق لهذه الدولة في محاكمته أمام محاكمها الداخلية يأتي لكون الجرائم الدولية تخضع لمبدأ الاختصاص العالمي أو عالمية حق العقاب باعتباره ملازما للجرائم الدولية^(٢).

ويقوم القانون الدولي الجنائي بمهمة تحديد أركان الجريمة الدولية وكون القانون الاخير يمثل فرعا حديثا من القانون الدولي من ثم وجب أن تكون له نفس خصائصه وأهمها الصفة العرفية لقواعده ، لذا فانه لا وجود لفكرة الجريمة الدولية في نصوص مكتوبة وانما يمكن الاهتداء اليها عن طريق العرف والنصوص الدولية كالمعاهدات الشارعة أو الاتفاقيات الدولية التي يقتصر دورها على كشف وتأكيد العرف الدولي دون أن يكون لها دور في

(١) Glaser: L, infraction (int): Op cit p 31 et SS.

(٢) Ibid: Op cit p 82.

انشاء الجرائم الدولية . وقد أدى الاعتماد على القانون الدولي الجنائي الذى يقوم فى مجمله على العرف فى مجال الجرائم الدولية الى صعوبة التعرف عليها لان ذلك يتطلب دقة البحث فى العرف الدولي ، وهذا أمر يكتنفه صعوبات عديدة ، وهذا قد يوءى الى الاحتكام الى ما يستند اليه العرف الدولي من أفكار تتمثل فى العدالة والاخلاق والصالح العام . كما أن عدم تقنين قواعد القانون الدولي الجنائى الذى نحتكم اليه فى مجال تلك الجرائم الدولية يجعلها غامضة مما يجعل من الصعب مطابقة الفعل المرتكب للنموذج العرفى^(١) . وإذا فرض أن تصادف النص عليها فى اتفاقية دولية فان مثل هذه النصوص يقتصر دورها على الكشف عن الصفة غير المشروعة للفعل دون تحديد لأركانه وعناصره وشروطه . ويترتب على ذلك أن الفعل أو الترك اذا كان مبررا بمقتضى العرف الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية فانه لا يعد جريمة دولية سواء كان لا يعد جريمة أصلا لعدم اعتباره كذلك فى القانون الدولي أو كان يعد جريمة دولية الا ان ظروفه معينة جعلته مبررا أو مباحا طبقا لقواعد هذا القانون كالأفعال التى ترتكب استعفالا لحق المعاملة بالمثل وأفعال المقاومة التى يأتىها الشعب المحتلة أرضه ضد قوات

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،

الاحتلال وتلك التي يأتيها الشعب ضد سلطات الدولة مقاومة
للتمييز العنصرى وحق الدفاع الشرعى والحق المستمد من قانون
الحرب بالنسبة لافعال القتل المرتكبة فى ميدان القتال وضرب
المدن المحصنة بالقنابل واسقاط الطائرات بالقنابل والصواريخ^(١) .
وغالبا ما تكون الجرائم الدولية جنائية Crime و متعمدة^(٢)
ونادرا ما ترتكب نتيجة لخطأ غير عمدى ويرجع ذلك لجسامة الفعل
لانوعية أو مقدار العقوبة ، وهذا ما اكدته اتفاقية مكافحة جريمة
ابادة الجنس فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ حينما بينت انها تواجه
جناية الابادة حتى بالنسبة للاشتراك الذى وضع له عقاب أقل من
عقاب الفاعل الاصلى كما يبرءك ذلك أيضا بعض الجرائم الدولية
كجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية ذلك أن الافعال التى
يهتم القانون الدولى الجنائى بتجريمها ليست أفعالا غير
مشروعة فقط *actes illicits* انما هى افعال اجرامية
fait crimineles لذا فان السلوك البشرى المكون
للجريمة الدولية يلزم فيه ان يكون عمدا وان يكون الحشد
الناشئ عنه عمدا أيضا فالسلوك الماس بمقتضيات الحسن والكمال
فى العلاقات الدولية دون بلوغه فى الجسامة حد ذلك الاخلال

(١) د . محمد محيى الدين عوض ، الجرائم الدولية ،
تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ٧ .
(٢) د . عبد الرحيم صدقى ، القانون الدولى الجنائى
المرجع السابق ، ص ٥١ .

لا يلزم وصفه بالجريمة الدولية كما أن العبرة في تجريم السلوك ووصفه بأنه يشكل جريمة دولية بضمير غالبية الشعوب ممثلاً كل منها في دولته ولو كان البعض منها يعتبر السلوك ذاته مباحاً كالاتجار في المخدرات وترويج الصور المنافية للآداب رغم كونها جرائم دولية إلا أن بعض الدول تبيحها^(١) . وقد أكد سبيروبولسوس^(٢) أن فكرة الجريمة الدولية لا تطبق إلا على أفعال ذات جسامّة خاصة ويكون من شأنها أحداث الاضطراب في الأمن والنظام العام للمجموعة الدولية ، ويرى مسئولية الفرد عن الجريمة الدولية وعدم مسئولية التنظيمات الداخلية للدولة أو الأشخاص المعنوية جنائياً فإذا نسب لدولة^(٣) ما أنها معتدية لشنها عدوان على دولة أخرى فإن مسئولية هذا العدوان تقع على هؤلاء الذين قرروا القيام به من أشخاص طبيعية ممثلة لتلك الدولة ويعتبر العدوان مرتكباً من هؤلاء الذين أشاروا به لا من جنود كانوا ينفذون الأمر الصادر اليهم وقد أكدت^(٤) على مسئولية الفرد وحده عن الجريمة الدولية المبدأ الأول من المبادئ المستقاة من

(١) د . رمسيس بهنسام ، الجرائم الدولية ، المرجع السابق ، ص ٤ .

(٢) د . محمد محيي الدين عوض ، الجرائم الدولية ، تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(٣) د . رمسيس بهنسام ، المرجع السابق ، ص ٥ .

(٤) د . محمد محيي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٦ .

محكمة نورمبرج العسكرية ، كما صاغته لجنة القانون الدولي كما أقرت بذلك التوصية الخامسة للجنة الرابعة للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائي سنة ١٩٨٧ والتي جاء فيها "بمسئولية الشخص الطبيعي وحده جنائيا عن الجرائم الدولية بصفة مباشرة ولا مانع من مساءلة الدولة والاشخاص العنويين بطريق التضامن من الناحية المدنية ولا يعتد في هذا المجال بأمر الرئيس ولا بصفة مرتكب هذه الجرائم لسمو القانون الدولي الجنائي على القانون الوطني طبقا لمبادئ نورمبرج وما استقر عليه العرف الدولي".

واذا كانت الجريمة الداخلية تنقسم الى جنائية أو جنحة أو مخالفة فان الجريمة الدولية في الغالب جنائية وقد تضمنت المادة التاسعة عشرة من مشروع لجنة القانون الدولي في دورتها الثلاثين سنة ١٩٧٨^(١) التمييز بين الجريمة الدولية والجنحة الدولية حيث اوضحت المادة السابعة في فقرتها الثانية ما يعتبر جريمة دولية على سبيل المثال لا الحصر وهي وجود انتهاك خطير لالتزام دولي يتعلق بالمصالح الاساسية للجماعة الدولية بحيث تعترف هذه الجماعة في مجموعها بانه يشكل جريمة دولية فاذا لم يعترف المجتمع الدولي بان هذا الانتهاك يشكل

(١) للمزيد راجع:

د . عبد الغنى محمود ، المطالبة الدولية لاصلاح الضرر في القانون الدولي العام والشرعية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ ، وما بعدها .

جريمة دولية فان هذا الانتهاك لا يمكن وصفه بأنه جريمة دولية بل يكون جنحة دولية وفقا للفقرة الرابعة من المادة (١٩) وقد تركت المادة الأخيرة للمجتمع الدولي مهمة تحديد ما يعد جريمة دولية ولم تحدد العقوبات التي يمكن توقيعها على مقترفها كما لم تبين المسئول عن ارتكاب الجرائم الدولية الفرد الذي أمر أو خطط لارتكاب هذه الجرائم أو الذي ارتكبها بالفعل أم أن المسئولية تتحملها الدولة التي يحمل الأشخاص المتهمون بارتكاب هذه الجرائم جنسيتها كما لم يحدد المشروع الجهة التي يمكنها توجيه الاتهام بارتكاب الجريمة الدولية باسم المجتمع الدولي والجهاز الذي يمكنه التحقيق في هذه الجرائم والفصل فيها وأخيرا فان الجرائم الدولية لا تعرف حدودا فمرتكب الجريمة الدولية قد يقوم بالاعداد والتحضير لها في دولة ثم يقوم بارتكابها في اقليم دولة أخرى وقد ينجح في الهرب الى دولة ثالثة كما قد تتعدد جنسية المرتكبين للفعل أو الضحايا ويرجع ذلك الى أن الجريمة الدولية تتصف بالطابع الدولي وهو الخاصية المميزة لتلك الجرائم. لذا كان السلوك الاجرامي المكون لهذه الجرائم قابلا لافلات صاحبه من المساءلة الجنائية^(١) اذ قد يتخذ في حيز مكاني لا يخضع لسلطان دولة ما مثل البحر العام والجو العام كجرائم القرصنة وخطف الدائرات أو أن يكون السلوك صادرا من

(١) د. رمسيس بهنام ، المرجع السابق ، ص ١٢ ، وما بعدها .

قوة تتسلط على أشخاص لا يملكون لها دفعا كجرائم الحرب مثل استخدام اسلحة محظورة أو جرائم ضد الانسانية كإبادة الجنس البشرى والتفرقة العنصرية والتعذيب والرق والارهاب وأخـذ الرهائن من المدنيين . كما قد يكون السلوك الاجرامى المكون للجرائم الدولية قابلا لان يفلت صاحبه من المساءلة الجنائية كتصدير المخدرات فى دولة لا يعاقب قانونها على زراعة المخدرات . أو عدم اماكن العقاب عليه فى مكان احتماء صاحبه . أو كون الجريمة تقع الافعال المكونة لها عبر حدود أكثر من دولة . ويفوت على احداها ضبط مقترفيها كوضع مادة متفجرة فى خطاب أو طرد يتفجر بمجرد فتحه من جانب المرسل اليه^(١) . أو وضع تلك المواد المتفجرة فى طائرة بهدف ان تنفجر هذه المواد فى الطائرة عند وصولها اراضى الدولة المراد تفجيرها فيه .

(١) د . رمسيس بهنام ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

الفصل الثالث

نظام الجريمة الدولية

الفصل الثالث

نطاق الجريمة الدولية

تمهيد وتقسيم:

تمثل الجريمة الدولية اعتداءات على القيم والمصالح التي تهم المجتمع الدولي والتي يوليها القانون الدولي الجنائي عناية بهدف حمايتها وهي بهذا المعنى تختلف عما يشتهر بها من أمور أخرى كالتصرفات الدولية الغير مشروعة كما في حالة الاتفاقية الاقتصادية التي تبرمها دولتان وتقوم احدهما بالاخـلال بالتزاماتها في تلك الاتفاقية فان هذا التصرف من جانب الدولة ينصرف اثره فقط على العلاقات الاقتصادية بين الدولتين التي وقعت الاتفاقية دون ان تتأثر الجماعة الدولية ككل بهذا التصرف كما تتميز الجرائم الدولية ببعض الخصائص عن كل من الجرائم العالمية والجرائم الداخلية والسياسية . لذا يقتضى الامر ابراز أوجه الاختلاف بين الجرائم الدولية وتلك الجرائم كل في بحث مستقل على حدة وفق التقسيم التالي :

المبحث الأول : الجريمة الدولية والجريمة العالمية .

المبحث الثاني : الجريمة الدولية والجريمة الداخلية .

المبحث الثالث : الجريمة الدولية والجريمة السياسية .

المبحث الأول

الجريمة الدولية والجريمة العالمية

الجريمة العالمية يتولى تنظيمها ما يسمى بقانون العقوبات العالمية *droit pénal universal* وتتمثل في التصرفات المنافية للأخلاق والتي تنطوي على عدوان على القيم البشرية الأساسية في العالم المتمدين كالحق في الحياة وسلامة الجسم وتشترك في النص عليها كافة القوانين الجنائية المعاصرة وتتميز الجريمة العالمية عن الجريمة الداخلية في أن مرتكبها قد يزاوون نشاطهم في عدة دول كما تختلف عن الجريمة الدولية في كون الأخيرة تنطوي على عنصر دولي وتمس النظام العام الدولي ومقتضى الأخذ بمبدأ العالمية *universalité* في نطاق القانون الداخلي أن لكل دولة وجوب السعي نحو توحيد هذه القواعد الداخلية لأن الجرائم العالمية هي مجرد جرائم داخلية نص عليها القانون الداخلي وتتعاون الدول عن طريق الاتفاقيات الدولية لمواجهتها ^(١) . ومن أمثلة الاتفاقيات الدولية ^(٢) المتضمنة

(١) د . د . مسيس بهنسام ، الجرائم الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

د . د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،

صفحة ١٠ .

(٢) راجع في تفاصيل تلك الاتفاقيات

Glaser: droit (int) pénal: Op cit p 133

et SS, 163 et SS.

النص على جرائم عالمية الاتفاقية الخاصة بمكافحة الرقيق الأبيض
في ١٨ مايو سنة ١٩٠٤ ، ٤ مايو سنة ١٩١٠ واتفاقية مكافحة
تداول المطبوعات الشائنة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ والاتفاقية
الخاصة بتزيف النقود في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩ والاتفاقيات
الخاصة بمكافحة المخدرات أعوام ١٩٢٥ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٦ ، وإذا
كان قانون العقوبات العالمى يتولى تحديد أركان الجريمة
العالمية والعقاب عليها فان واقع الحال يؤكّد عدم صلاحية هذا
القانون للتطبيق بين الدول لعدم وجود هيئة أعلى من الدول
يمكنها تطبيق جزاءات على الدول في حالة انتهاكها لراعى قانون
العقوبات العالمى وعلى فرض إمكان توقيع جزاءات على الدول فانها
لا يمكن ان تتسم بالطابع العقابى لتعارض ذلك مع سيادة الدول
La souveraineté des états كما تتحدد الصفة
العالمية لتلك الجرائم على ضوء انتشار هذه الجرائم في عدد كبير
من الدول وتنظيم ارتكابها بواسطة عصابات دولية تعارس نشاطها
في عدد كبير من الدول^(١) ويختلف بذلك قانون العقوبات
العالمى عن القانون الدولى الجنائى الذى يتولى تحديد أركان

(١) د . أحمد فتحى سرور ، أصول قانون العقوبات ، القسم
العام ، النظرية العامة للجريمة ، الجزء الأول ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٢ .

الجرائم الدولية والعقوبة عليها فضلا عن أن القانون الأخير يمثل واقعا قانونيا *realité juridique* أى واقع قانونى ملموس - كما أن موضوع القانون الدولي الجنائي هو حماية النظام العام الدولي *Ordre public international* من أى اعتداء وهو ما يطلق عليه القانون الرومانى اصطلاحا قانون الشعوب *droit des gens* كما يختلف القانون الاخير عن القانون الجنائي الدولي الذى يواجه المشاكل الجنائية التى تواجه دول العالم وتهدد انظمته الداخلية وكون هذه المشاكل الجنائية يكون داخل ضمن عناصرها عنصر دولى أو أجنبى *Un élément d'extranéité* سواء فيما يتعلق بجنسية الجانى أو جنسية الضحية أو مكان الجريمة أو بنتائج ارتكابها ^(١) ومثلما يمثل القانون الأخير فرعا من القانون الداخلى يمثل القانون الدولي الجنائي فرعا حديثا من القانون الدولي . وانه اذا كان من الصعوبة فى وقتنا الحاضر اضافة الصفة الجنائية على القانون الدولي فان هذه الصعوبة تكون أقل فى اضافة الصفة الدولية على القانون الجنائي على

Merle et vitu: Traité de droit Criminel Paris 1967, p 196-197.

راجع : المقصود بالقانون الدولي الجنائي وأوجه الفرق بينه وبين القانون الجنائي الدولي لدى :

- د . محمد محيى الدين عوض ، الجرائم الدولية ، تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ١ ، وما بعدها .

عتبار أن الأخير لا يصطدم بفكرة السيادة الوطنية بنفس القدر
لذي يصطدم به المفهوم الأول بهذه الفكرة ويرجع ذلك لكون القانون
الجنائي الدولي أحد فروع القانون الجنائي الوطني وجزءاً منه
يحدد نطاق تطبيق ذلك القانون من حيث المكان^(١).

Merle et vitu: Op cit p 28.

(١)

المبحث الثاني

الجريمة الدولية والجريمة الداخلية

الجريمة الداخلية ينص عليها ويحدد أركانها والعقوبات عليها القانون الجنائي الداخلي وتنطوي على المعاس والاخلال بالنظام العام الداخلي بينما يتولى النص على الجريمة الدولية وتحديد أركانها والعقوبات عليها القانون الدولي الجنائي. وتمثل ^(١) اخلالا بالنظام العام الدولي .

ومرتكب الجريمة سواء أكانت داخلية أو دولية هو الشخص الطبيعي غاية ما في الأمر أن مرتكب الجريمة الداخلية قد يرتكبها لحسابه أو لحساب الغير بينما في الجريمة الدولية فإنه إذا كان متصورا أن يرتكبها الشخص الطبيعي لحسابه الخاص إلا أنه في الغالب يرتكبها لحساب دولة أو على الأقل بتشجيع أو معاونة أو رضا منها . وعند ثبوت مسئولية مرتكب الجريمة سواء أكانت

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٨ .

وفي نفس المعنى انظر :

- د . محمد محيي الدين عوض ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٩ .
- د . أحمد فتحى سرور ، اصول قانون العقوبات ، المرجع السابق ، ص ١٨١ .

داخلية أو دولية فإن العقاب يوقع على مرتكب الجريمة الداخلية بمعرفة المحاكم الوطنية والتي تطبق في هذه الحالة القانون الداخلي وتستند إليه في أحكامها بينما يوقع العقاب على مرتكب الجريمة الدولية طبقا لما هو منصوص عليه في القانون الدولي الجنائي ونظرا لعدم وجود قضاء دولي جنائي يتولى المحاكمة عن تلك الجرائم جعل الاختصاص بالمحاكمة للمحاكم الداخلية في كل دولة كما أن الحديث عن قانون دولي جنائي كما يقول الأستاذ أن merle et Vitu أمر ما يزال في نطاق الاختلاف الفقهي الذي لم توجد الآن فرص كافية للانتقال منه إلى مرحلة التطبيق العملي الملموس^(١) لكونه قانونا عرفيا غير مكتوب non écrit et codifié وقد يحظى هذا العرف بالتسجيل في معاهدة مكتوبة وقد لا يحظى ويستوى بعد ذلك أن يكون متفقا مع القانون الداخلي أو مختلف عنه وفي هذا يختلف القانون الأخير مع القانون الدولي الجنائي حيث أنه مكتوب في معظم الدول ويمثل نظاما قانونيا متكاملًا ، لذا فلا يقبل من المتهم الدفع بالجمل في القانون الذي يؤثم الفعل الذي أتاه وإن جاز له الدفع بالغلط في الوقائع كما يجوز للمتهم في ظل هذا القانون أن يحتج بسبب من أسباب الإباحة بينما تختلف تلك الأسباب المبيحة للجريمة الدولية عن تلك الأسباب في الجريمة الداخلية ولكنهما يتفقان في استلزامهما ركنا معنويًا

Merle et Vitu: droit pénal: Op cit p 426.

(١)

لا نعتقد مسئولية الجاني وان اختلفت بعض أحكام هذه المسئولية
ففي الجريمة الدولية يقبل الدفع بالجهل بالقانون المسمى
المفصل^(١) . حيث انه بالنظر الى الموضوع غير المباشر لكل من
الجريمة الداخلية والجريمة الدولية فان كلتا الجريمتان تعسـد
جريمة ضد الانسانية وانه بينما يمثل الموضوع المباشر للجريمة
الداخلية عند وانا مائرا على الافراد أو الدولة الوطنية فـسان
الجريمة الدولية وليد تمثل عند وانا مائرا على المجتمع الدولي كـله ،
لذا تسمى الجريمة الدولية بجريمة الاخلال بقائـمـون
النـعـب^(٢) delictum juris gentium لـبـرـنـها تصيب
ركيزة أساسية لتـبـان المجتمع الدولي أي لـجـوب التـعـايش الآمن
بين الشعوب أو لدعامة معززـة بهذه الركيزة وتتفق الجريمة الأخيرة
من الجريمة الداخلية في كـيـفـيـةـها منافية لاعـتـاق الضمير البشري..
في نظر الشعوب المعشاة في دولها . وقد ثار خلاف في الفقه

(١) د . حسين عيسى ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،

ص ٨ .

د . محمد محسن الدين عيسى ، دراسات في القانون

الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) د . رمسيس بـيـسـام ، الجرائم الدولية ، المرجع السابق ،

ص ٦ .

حول أرجحية^(١) كل من القانون الدولى العام والقانون الداخلى على الآخر أو بمعنى آخر أيهما يسمو على الآخر، فذهب اتجاهه فى الفقه الى ترجيح القانون الداخلى على القانون الدولى العام وبالتالى على القانون الدولى الجنائى ذلك الفرع الحديث من القانون الاخير واستندوا فى ذلك الى نظرية السيادة المطلقة للدولة التى تعلو فوق كل قانون وانه اذا كان الفعل مباحا فى ظل القانون الداخلى فهو كذلك ولو نص على تجريم القانون الدولى العام على اعتبار ان الدولة هى السلطة الوحيدة التى تشريع القوانين الجنائية الملزمة لرعاياها ويعرف هذا الاتجاه بنظرية افضلية القانون الداخلى على القانون الدولى العام.

La theorie de la primauté du droit interne sur
Le droit international.

وتنكر هذه النظرية كل صفة ملزمة لقواعد القانون الدولى العام والى القول بعدم وجود هذا القانون بينما ذهب اتجاهه فى

(١) د . محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى العام ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .
د . محمد محيى الدين عوض ، دراسات فى القانون الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٩ .
د . عبدالعزيز سرحان ، موقف التشريع والقضاء فى ليبيا من تطبيق القانون الدولى ، دراسة مقارنة فى القانون الدولى ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاقتصاد والتشريع ، عدد ٣٢٤ ، ١٩٧٥ ، ص ١٠٥ .

الفقد يرى أولوية القانون الدولى العام وبالتالى القانون الدولى الجنائى الذى يمثل أحد فروع على القانون الداخلى وعلى ذلك تعتبر القوانين الداخلية المخالفة للقانون الدولى باطله ويركز ذلك احكام المحاكم العسكرية الدولية فى نورمبرج وطوكيو حيث نصت على أن أوامر الحكومة أو الرئيس اذا كانت تتعارض مع أحكام القانون الدولى فانها لاتعفى منفذها من المسؤولية ، وهذه النتيجة الهامة تجعل الدولة ملزمة بأن تنسق قانونها الوطنى مع أحكام القانون الدولى حتى لا يورث مخالفة تشريعها للقانون الدولى وقصوره فى عدم ضمان تنفيذ الدولة لالتزاماتها الدولية أى المسؤولية الدولية للدولة وهو ما يعرف بمسؤولية الدولة عن أعمالها التشريعية

responsabilité de L, état en raison de la
fonction législative.

ويعرف هذا الاتجاه الاخير بنظرية أولوية القانون الدولى على القانون الداخلى .

Theorie de la primauté du droit international
sur le droit interne.

وخلاصة القول فإن الراجح في الفقه الدولى سمو قواعد القانون الدولى على قواعد القانون الداخلى ونحن نؤيد هذا الاتجاه على اعتبار أن قواعد القانون الداخلى تنظم العلاقات بين الدول فى حين أن قواعد القانون الداخلى تنظم العلاقات بين الافراد . الا أن محكمة النقض المصرية قد أقرت بسمو قواعد القانون الداخلى على قواعد القانون الدولى واعترفت بذاتية قانون العقوبات ازاء سائر أفرع القانون فقالت بشأن صلته بالقانون الدولى : " القانون الجنائى قانون جزائى له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الاخرى ، وله أهدافه الذاتية ، اذ يرمى من وراء العقاب الى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها . وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تتقيد بأرادة الشارع فى هذا القانون الداخلى ، ومراعاة أحكامه التى خاطب بها المشرع القاضى الجنائى ، فهى الاولى فى الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يخاطب الدول الاعضاء فى الجماعة الدولية ^(١) .

وحقيقة الامر انه اذا كان القاضى الوطنى يلتزم بتطبيق قانون دولته فانه يمكن ان يمتد هذا الالتزام لقواعد القانون الدولى العام اذا ما سعت الدولة الى ايجاد توافق قانونى بين قواعد القانونيين وهذا كثيرا ما يتحقق عندما تلتزم الدول الموقعة على معاهدة ما بادخال مبادئ تلك المعاهدة ضمن قواعد قانونها الداخلى . بعد اقرارها من المواءمات الدستورية بها .

(١) نقض ١٣ مايو ، سنة ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٩ ، رقم ١٣٩ ،

الببحث الثالث

الجريمة الدولية والجريمة السياسية

مفهوم الجريمة السياسية :

الجريمة السياسية جريمة داخلية ينص عليها المشرع الوطنى كما ان الدافع الى ارتكابها سياسى يستهدف تغيير نظام الحكم أو النظام السياسى القائم فى مجتمع معين ، كما تختلف الجريمة السياسية عن الجريمة الداخلية فى كونها لا تنطوى على اضرار صارخ للقيم والاخلاق السائدة فى المجتمع كما هو الحال فى الجريمة الاخيرة^(١) ولهذا قيل بعدم جواز تسليم المجرمين السياسيين . ولم تتعرض غالبية المعاهدات والقوانين الخاصة بالتسليم لتعريف الجريمة السياسية بينما حرص مشروع قانون العقوبات المصرى الاخير رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ على تعريف

Lombois: Op cit p 462.

(١)

Glaser: L, infraction (int):Op cit p 70.

د . عبد الرحيم صدقى ، الارهاب السياسى والقانون الجنائى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨ .
د . يسر أنسور ، شرح الاصول العامة فى قانون العقوبات المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

د . عبد المهيم بكسر ، القسم الخاص فى قانون العقوبات الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٨ ، ١٠٦ .

المجريمة السياسية] بأنها تلك التي أقدم عليها الفاعل بدافع سياسي وهي كذلك الجرائم الواقعة على الحقوق السياسية العامة والفردية . [وقد استبعد المشرع من المرسوم بقانون سالف الذكر من الجرائم السياسية الجرائم التي تقع اعتداءً على مصلحة فردية ولو ارتكبت لمباعت سياسي . وقد انقسم الفقه والقضاء حول تعريف الجريمة السياسية الى اتجاهين (١) .

الاتجاه الأول موضوع :

ويستند في تعريفه للجريمة السياسية الى طبيعة الحق محل الاعتداء فهو يعتد بالجانب المادي في الجريمة ، فالجريمة سياسية اذا كان موضوعها الاعتداء على مصلحة أو حق سياسي للفرد أو الدولة في نظامها السياسي وتكون موجهة ضد الدستور ونظام الدولة وسلطاتها الأساسية وتمس استعمال المواطنين لحقوقهم العامة . وقد شايح هذا الاتجاه الموضوعي المؤتمر الدولي لتوحيد قانون العقوبات الذي انعقد في كوبنهاجن سنة ١٩٣٥ . حيث اعتبر الجريمة سياسية اذا كانت موجهة ضد تنظيم الدولة أو ضد مباشرة مهامها أو ضد ما يتصل بذلك من حقوق ويدخل وفق هذا في مدلول الجريمة السياسية في قانون

(١) د . عبد الرحيم صدقي ، الارهاب السياسي ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢) د . يسر أنور ، المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

(١) العقوبات المصرية فى المواد من (٧٧ - ٨٥) عدد من الجرائم تحت عنوان الجنائيات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج كالخيانة والتجسس التى ترتكب بدافع سياسى كما يعد من الجرائم السياسية وفق هذا المبدأ عدد من الجرائم التى نص عليها فى الباب الثانى تحت عنوان الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل ومثالها جنائية محاولة قلب نظام الحكم أو تغيير دستور الدولة أو نظامها بالقوة وهى الجنائية المنصوص عليها فى المادة (٨٧) عقوبات .

الاتجاه الثانى شخصى :

فيعدول على الظروف الخاصة بالمجرم السياسى أى على :
الباعث على الجريمة ، فالجريمة سياسية وفق هذا الاتجاه إذا ارتكبت نتيجة لباعث سياسى أو من أجل تحقيق غاية سياسية بصرف النظر عن موضوع الاعتداء كجريمة الاغتيال السياسى كإغتيال رئيس الدولة بقصد تغيير نظام الحكم تعد جريمة سياسية وفقاً للمذهب الشخصى بينما تعتبر جريمة عادية وفقاً للمذهب الموضوعى كما تعد الجرائم المرتبطة سياسية وفقاً للاتجاه الأخير كما فى سرقة ونهب محل لاستعمالها فى أعمال الثورة أو الهياج الشعبى وقد أقر مؤتمر أكسفورد سنة ١٨٨٠ ثم فى جنيف سنة ١٨٨٢ اعتبار الجرائم المرتبطة من قبيل الجرائم السياسية ما لم تنطوى على أعمال وحشية

(١) د . عبد المهيم بكسر ، القسم الخاص فى قانون العقوبات ، المرجع السابق ، ص ٢١ ، وما بعدها .

أو تخريب عام أو قتل للأسرى مما تحرمه قوانين الحرب ويعد بالتالى جرائم دولية^(١) .

ويذهب الرأى الغالب فى الفقه الى اتباع معيار العنصر الغالب أو الراجح فى الجريمة بحيث اذا تبين ان هذا العنصر هو الخاص بالجريمة العادية فلا تعد الجريمة سياسية واذا تبين العكس فالجريمة سياسية ووفقا للراجح فى الفقه فانه يخرج من نطاق الجرائم السياسية الجرائم الاجتماعية كجرائم الشيوعية الفوضوية كما اخرج المشرع الوضعى جرائم السلب أو التدمير أو النهب من عداد الجرائم السياسية وقد أيد هذا الموقف توصيات معهد القانون الدولى وقصر نطاق الجريمة السياسية فى الحوادث Incident التى تقع بسبب الصراع حول الفـُـوز بالسلطة^(٢) .

-
- (١) د . عبد الرحيم صدقى ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ .
د . يسر أنور ، المرجع السابق ، ص ٢١٦ .
(٢) د . عبد الرحيم صدقى ، الارهاب السياسى ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .
د . يسر أنور ، شرح الاصول العامة فى قانون العقوبات المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

أوجه الاختلاف بين الجريمة السياسية والجريمة الدولية :

درج العرف الدولي على عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية بالرغم من عدم التوصل لتحديد ماهية الجريمة السياسية^(١) بينما نجد على العكس في الجرائم الدولية حيث تخضع للتسليم سواء

(١) نصت على عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية العديد من الاتفاقيات الدولية كالمعاهدة الفرنسية البلجيكية في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ والمعاهدة الأوروبية للتسليم التي تم اعدادها في مجلس أوروبا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وترجع على عدم التسليم في الجرائم السياسية للأسباب التالية :

- انه قد يعتبر الفعل المكون للجريمة السياسية مباحاً أو غير معاقب عليه في قانون الدولة المطلوب اليها التسليم لهذا فان تعقيب المجرم السياسي يعتبر اعتداء على القيم القانونية ومفاهيم العدالة السائدة في الدولة الأخيرة كما قد تنظر الدولة طالب التسليم للجاني على أنه من أخطر المجرمين لذا اشترطت العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتسليم ضرورة أن يكون الفعل المطلوب من أجله التسليم معاقباً عليه في تشريع الدولة والمطالبة والمطلوب اليها التسليم .

- ان المجرمين السياسيين ليسوا دائماً من الاشقياء بل الغالب ان يكونوا من الوطنيين كما ان ارتكاب تلك الجرائم في مواجهة نظام دكتاتوري متسلط لا تعتبر كلها جرائم أو اعتداءات على القانون بل هي في حقيقة الامر من قبيل الدفاع عن النفس بالاضافة الى أنه قد تلجأ سلطات الدولة الطالبة الى المبالغة في عقاب المجرم السياسي خاصة في الجرائم الموجهة ضد السلطة الحاكمة . - ان الاخذ بمبدأ التسليم في الجرائم السياسية يدفع سلطات الدولة المطلوب اليها التسليم الى فحص النظم القانونية القائمة في الدولة الطالبة وفي هذا تدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخيرة لا تشره القوانين والنظم الدولية . للمزيد أنظر :

Glaser: Les infractions internationales les delits politiques et L, extradition, rev, dedroit pénal et de Criminologies, n, 8 juin 1948.

أكانت جرائم ضد السلام أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ولا تستتبع معاملة خاصة وقد ترتبط الجريمة الدولية بجرائم أخرى ذات طبيعة وطنية فإن كلا منهما يعتبر منظومًا على عدد من الجرائم السياسية الداخلية ويعتبر مرتكبوا تلك الجرائم مجرمين عاديين بينما يعتبر الذين أمروا باقتراح تلك الجرائم مساهمون فيها من ناحية . وفي الجرائم السياسية الداخلية من ناحية أخرى^(١) . كما أنه في الإرهاب قد يكون داخليًا أو دوليًا ففي الإرهاب الداخلي الذي يميزه إثارة الفزع أو الرعب *terreur* عن طريق استعمال القوة والعنف مثل تفجير القنابل وتدمير المباني العامة قد يمثل جريمة داخلية وقد يشكل جريمة سياسية وطنية تبعًا للحق المعتدلى عليه والدافع لدى الجاني فإذا كان بفرض الحصول على مغانم شخص ذي طبيعة مادية فإنه يكون جريمة داخلية وإذا كان بفرض فرض اتجاه سياسي معين أو تنظيم معين للدولة فإنه يكون جريمة سياسية وطنية^(٢) . لذا حرص المشرعون في الجريمة السياسية على تجريم الشروع في الجريمة السياسية والنص على العقاب عليه بنفس عقوبة الجريمة التامة ويمثل الإرهاب السياسي^(٣)

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٠١ .
د . عبد العزيز مخيمر ، الإرهاب الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٣٢٨ .

(٢) د . محمد محيى الدين عوض ، الجرائم الدولية ، تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٣) د . عبد الزحيم صدقي ، الإرهاب السياسي ، المرجع السابق ، ص ٨١ ، وما بعدها .

الداخلي أخطر صور الاجرام السياسى ويعد اغتيال أحد الحكام من أخطر الحوادث التى تهدد أمن واستقرار الدولة والتى ترتكب بناء على عاطفة سياسية *Passion politique* قد تكون بدافع من حب السلطة *amour du pouvoir* أو بفعل البدع والخرافات *peur* أو التعصب *fanatism* فجرائم الارهاب تعتمد على القوة أو القسر *force* لذا يحرص المختصون بابرام المعاهدات الدولية على تضيق مفهوم السياسة فى تلك الجرائم حتى يضيقوا من نطاق مبدأ عدم جواز تسليم المجرم السياسى ومثال ذلك اخراج جريمة تزيف النقود والعملات وجرائم الارهاب رغم كونها ذات باعث أو دافع سياسى من دائرة الجرائم السياسية . وقد أقرت بذلك اتفاقية جنيف فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ حيث نصت صراحة على جواز التسليم للأعمال الارهابية المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة من الاتفاقية^(١) . وجريمة الارهاب تكون

(١) Sottile: Le terrorisme international, Paris, 1939, p 10 et SS.

Donne dieu de vabres :: La repression international du terrorism les con ventions de Genive revue de droit international et de legislation comparée, 1938 p 37 et SS.

Levasseur et G Guillaume: terrorisme international pedone, 1976 p 109.

- د . عبد العزيز مخيمر ، الارهاب الدولى ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .
- د . أحمد جلال عز الدين ، الارهاب والغنىف السياسى ، دار الحرية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٥ ،

داخلية اذا وقعت حوادثها داخل اقليم دولة واحدة بحيث يتم
الاعداد للفعل الارهابي وتنفيذه داخل حدود السيادة
الوطنية ولا يختلف الارهاب الدولي عن الارهاب الداخلي ففى
طبيعته فكلاهما يتضمن استخدام وسائل عنيفة لخلق حالة من
الرعب لدى شخص أو مجموعة معينة من الاشخاص أو طائفة من
الناس ولا يختلف الارهاب الدولي عن الارهاب الداخلي الا فى
توافر عنصر دولي يتعلق بجنسية الفاعل أو شركاءه أو جنسية
الضحية أو الضحايا أو المكان الذى لجأ اليه مرتكبوا الافعال
الارهابية وقد ترتكب جريمة الارهاب الدولي بوصفها جريمة دولية
لأهداف سياسية أو اجتماعية أو مذهبية ويخرج من نطاق تلك
الجرائم الاخيرة حوادث الارهاب التى تهدف الى تحقيق أهداف
اجرامية كالخطف واحتجاز الرهائن والاعمال التى ترتكبها الدولة
ضد رعاياها رغم مخالفتها لقواعد القانون الدولي لكونها تشكل
جرائم ضد الانسانية فضلا عن أن تلك الجرائم تعد داخلية
بطبيعتها لافتقارها للعنصر الدولي الذى يمنح الارهاب صفة
الدولية كما يخرج من نطاق الارهاب الدولي اعمال الثبورة
أو التمرد لقلب نظام الحكم طالما انها اقتصر على النطاق
الداخلي لدولة معينة كما يخرج من نطاق الارهاب الدولي أعمال
الارهاب التى ترتكب أثناء ممارسة الاعمال الحربية والتى تخالف
قوانين الحرب نظرا لكون هذه الافعال تعد جرائم حرب.

والارهاب الدولى بوصفه جريمة دولية قد يرتكبه الشخص الطبيعى أو الدولة^(١) *terrorisme d'etat* وارهاب الدولة قد يكون داخليا مثل أعمال القمع التى تمارسها حكومة جنوب افريقيا ضد السكان السود وقد يكون خارجيا موجها ضد دولة أو دول أخرى مثل أعمال الارهاب الذى تمارسه اسرائيل فى جنوب لبنان وضد الاقطار العربية المجاورة لها وقيامها بمهاجمة مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس العاصمة فى اكتوبر سنة ١٩٨٥ وقيام الطائرات الامريكية الحربية باجبار الطائرة المدنية المصرية التى تحمل مختطفى السفينة الايطالية اكيلى لا ورو واجبارها على الهبوط فى جزيرة صقلية^(٢) واختطاف احدى الطائرات المدنية المصرية أثناء رحلتها من مطار اثينا الى مطار القاهرة واجبارها على الهبوط بمطار فاليتا فى ٢٤ / ١١ / ١٩٨٥ وقيام مجموعة من رجال المخابرات الليبية فى ٦ / ١١ / ١٩٨٥ بمحاولة اغتيال عدد من المعارضين للنظام الليبي فى مصر واحباط أجهزة الأمن لتلك المحاولة وقيام مجموعتان ارهابيتان فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٥

(١) G. Levasseur: Le terrorisme (int): Op cit p 66 et SS.

(٢) راجع : د . عبد العزيز مخيسر ، الارهاب الدولى ،

المرجع السابق ، ص ٥١ .

- د . أحمد جلال عز الدين ، المرجع السابق ،

بمهاجمة مطارى روما وفيينا والاعتداء على مكاتب شركة العسسال
الاسرائيلية^(١) واخيرا قيام ايران بتلغيم مياه الخليج .

وخلاصة القول فانه اذا كانت الجريمة السياسية جريمة داخلية
ينص عليها المشرع الوطنى فان ما تمثله من ارهاب يختلف عمن
الارهاب الدولى الذى يعد جريمة دولية واذا كانت طبيعة الجريمة
السياسية تستتبع معاملة خاصة فان الجرائم الدولية بصفة عامة
وجرائم الارهاب بصفة خاصة لا تستتبع هذه المعاملة لمساها
بالنظام العام الدولى والتى قد يرتكبها الفرد أو الدولة^(٢) كما
أكدت ذلك اتفاقية مكافحة الارهاب سنة ١٩٣٧^(٣) والتى اعتبرت
الارهاب جريمة دولية كما حصرت لجنة الفقهاء المنبثقة عن مؤتمر
السلام سنة ١٩١٩ الاعمال الارهابية تحت اسم الارهاب المنظم
كما اضافت قائمة جرائم الحرب التى أعدتها لجنة الحلفاء لجرائم
الحرب سنة ١٩٤٣ فعل القاء القبض بالجملة وبطريقة عشوائية على

(١) راجع فى تفاصيل تلك الاحداث وغيرها :

د . عبد العزيز مخيمر ، المرجع السابق ، ص . ٩ ، وما بعدها
د . أحمد جلال عز الدين ، المرجع السابق ، ص . ٧ ،
وما بعدها .

(٢) د . محمد محيس الدين عوض ، الجرائم الدولية ، تقنينها
والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص . ٣٠ .

(٣) راجع مواد الاتفاقية فى

Ben Jamin B Ferencz: Op cit Vol I, p 358.

الناس بقصد ارهاب الشعب كما جاء في مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية الصادر من لجنة القانون الدولي بالامم المتحدة سنة ١٩٥٤ أفعال الارهاب بين الجرائم التي تشمل [مباشرة سلطات الدولة انواعا من النشاط الارهابي في دولة أخرى أو تشجيعها اياها أو سماحها بنشاط منظم الغرض منه تنفيذ أفعال ارهابية في دولة أخرى]^(١) وقد أجازت التوصية الرابعة للجنة الرابعة للمؤتمر الاول للجمعية المصرية للقانون الجنائي سنة ١٩٨٧ التسليم في الجرائم الدولية سواء بالنسبة للاجانب أو المواطنين وعدم اعتبار هذه الجرائم سياسية . وحقيقة الامر ان الارهاب الدولي بوصفه جريمة دولية يتميز عن الجريمة الداخلية سواء أكانت جريمة عادية أو سياسية في كونه يشكل خطرا عاما يهدد الامن القومي للدول وأصبح عنصرا فعالا في عملية اتخاذ القرار السياسي حيث تستطيع دولة طرف في صراع لا تملك أدنى قدر من القوة بالقياس للدولة الخصم ان تفرض من خلال العمليات الارهابية على الدولة الاخرى ان تتخذ قرارا ما كانت تفكر في اتخاذه لولا الارهاب . وقد رأينا كيف استطاعت منظمة ارهابية مجهولة ان تجبر الولايات المتحدة الامريكية أقوى دولة في العالم على الانسحاب بقواتها من لبنان والعدول عن نقل

(١) د . محمد محيس الدين عزني ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

سفارتها في اسرائيل الى القدس فلم يعد الارهاب الدولي قضية جماعات أو منظمات ارهابية في صراعها مع دولة أو دول أخرى فقد نستطيع دولة صغيرة أن تؤثّر في سير الاحداث في دولة أخرى تبعد عنها آلاف الاميال عن طريق تمويلها أو تدعيمها لمنظمة ارهابية تعمل داخل تلك الدولة^(١) . وقد دفعت العمليات الارهابية في السنوات الاخيرة والسابق الاشارة لبعضها الى اداة المجتمع الدولي لتلك الافعال الارهابية وقد اتخذ ذلك صورة اعلانات منها الاعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، وعلان بون في ١٦ يوليو سنة ١٩٨٧ والذي أعلن فيه سبعة من رؤساء الدول الغربية التحرك المشترك ضد الدول التي تتقاعس عن مقاومة القرصنة الجوية وعلان مونتبلو في ٣ مارس سنة ١٩٨١ وعلان اوتاوا بكندا في ٩ يوليو ١٩٨١ الذي أعلن فيه رؤساء الدول المجتمعة تقوية وتوسيع الاجراءات التي تتخذها الجماعة الدولية لمنع ومعاينة اعمال العنف والارهاب وعلان مؤتمر طوكيو في ٤ مايو سنة ١٩٨١ للدول السبع الصناعية الكبرى حيث أدان الارهاب بكافة صورته كما ندد بالدول التي تساند الارهاب ، وخص بالذكر ليبيا كدولة مساندة للارهاب^(٢) .

(١) د . أحمد جلال عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٥ .

(٢) راجع في تفاصيل تلك الاعلانات :

د . عبد العزيز مخيمر ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ ،

القسم الأول

أركان الجريمة الدولية

القسم الأول أركان الجريمة الدولية

تمهيد وتقسيم :

تحدد الجريمة الداخلية على هدى أركان ثلاثة : ركن شرعى يتمثل فى قاعدة القانون الوطنية التى تجرم هذا الفعل على اختلاف مصادرها ، وركن مادى يتمثل فى الفعل العادى ، وركن معنوى يتمثل فى الذنب أو الخطأ ويعرف بالقصد الجنائى للفاعل^(١) وعلى نفس المنوال تتحدد الجريمة الدولية بهذه الأركان الثلاثة سالف الذكر مضافا إليها ركن رابع هو الركن الدولى تختفى به تلك الجرائم ويمثل خاصية مميزة للجرائم الدولية ، وسنعالج كل ركن من هذه الأركان فى باب مستقل على حدة :

الباب الأول : الركن الشرعى .

الباب الثانى : الركن المادى .

الباب الثالث : الركن المعنوى .

الباب الرابع : الركن الدولى .

الباب الأول

الركن الشرعي

الباب الأول الركن الشرعى

تمهيد وتقسيم :

يفترض الركن الشرعى ^(١) وجود نص شرعى يحرم الفعل وأن يوجد هذا النص قبل ارتكاب الجريمة وبشير الركن الشرعى للجريمة الدولية صعوبة وجد لا فقها لا يثيره هذا الركن فى جريمة القانون الداخلى فقاعدة التجريم فى مدونات العقاب الداخلى تقوم على مبدأ الشرعية وتخلص فكرة هذا المبدأ فى أنه لا جريمة ولا عتوة الا بنص قانونى وضعى يحددها مسبقا وفى ظل القانون الدولى الجنائى فانه نظرا لطبيعته العرفية فانه لا يجزى محاكمة شخص عن فعل لا يعتبره العرف الدولى جريمة فى الوقت الذى ارتكب فيه يستوى فى ذلك أن يكون الفعل مزمعا بواسطة العرف مباشرة أو النص على صفته الآتية فى معاهدة شارة أو اتفاقية

Glaser: Le principe de la legalité des delits ^(١) et des peins et les procès des Criminal de guerre. Revue Pènal Belge 1947 p 230 et SS.

Pella: Le Criminalité: Op cit p 208 et SS.

دولية ولحين تدوين قواعد القانون الدولي الجنائي على نحو
يكفل تجريم هذه الأفعال .

وسنعالج تفصيلا الركن الشرعي للجريمة الدولية في فصلين
سنتناول في الأول سريان القانون الدولي الجنائي من حيث
الزمان وفي الفصل الثاني سريان القانون الدولي الجنائي من
حيث المكان وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول : سريان القانون الجنائي من حيث الزمان .

الفصل الثاني : سريان القانون الجنائي من حيث المكان .

الفصل الأول

سرّيات القانون الدولي الجنائي

من حيث الزمان

الفصل الأول

سريان القانون الدولى الجنائى من حيث الزمان

مفهوم سريان القانون الجنائى من حيث الزمان^(١) :

يفترض التحديد الزمنى للقوانين الجنائية الداخلية انتهاء أو نفاذ القانون لإلغائه أو لتعارضه مع قوانين أخرى ، كما أن بعض القوانين ينتهى نفاذها بانتهاء المدة المحددة لها سلفا كالقوانين المؤقتة فكل قانون بالضرورة بداية من لحظة اكتسابه قوته الإلزامية ونهاية تزول فيها فعاليتها ، وانقضاء القانون قد تكون بالإلغاء صريح أو ضمني ولا يثير الإلغاء الصريح مشكلة أما الإلغاء الضمني فيقصد به تعارض القواعد القانونية الجديدة مع القواعد القانونية القديمة أو أن يصدر تشريع ينظم موضوعا بأكمله كان ينظمه تشريع سابق على أنه يجب أن يكون التشريع اللاحق مماثل للتشريع السابق أو أقوى منه وتعاقب القوانين الجنائية يثير مشكلة تحديد التنظيم القانونى الذى يخضع له فعل معين ارتكب قبل اصدار قاعدة قانونية لاحقة والاساس فى تحديد القانون اللاحق ليس هو تاريخ اصداره أو نشره ولكن هو بدء العمل به وقد حسم المشرع المصرى فى المادة السادسة والستين من الدستور الدائم الصادر سنة ١٩٧١ هذا الامر بأن قضى بأنه :

(١) د . يسر أنور ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(لا عقاب الا على الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون) ، كما أكدت ذلك المادة الخامسة من قانون العقوبات المصرى فى فقرتها الاولى على أنه : (يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها) وفى مجال القانون الدولى الجنائى فانه يجب ان يتبع فى ظله عند تقنينه نفس الامر فلا يعاقب على أية جريمة دولية بعقوبات لم يكن منصوص عليها فى تشريع دولى وقت ارتكابها وان كان المطبق حاليا فى ظل هذا القانون الاخير هو مبدأ لا جريمة الا بناء على قاعدة قانونية وبرجع السبب فى ذلك هو عدم توافر نصوص تحدد العقاب المقابل لتلك الجرائم مما أدى الى عدم تطبيق مبدأ الشرعية فى مجال القانون الدولى الجنائى تطبيقا كاملا^(١) .

المبحث الأول

معنى القانون الدولى الجنائى ونطاقه

سلف القول بأن القانون الدولى الجنائى غير مقنن ويعتمد على العرف الدولى والقانون الدولى الاتفاقى باعتباره فرعاً محدثاً من القانون الدولى العام ونظراً لعدم وجود مشرع دولى يعنى بتعريف القانون الدولى الجنائى فأصبح تعريف القانون الاخير من اختصاص الفقه الدولى فيعرفه جاسر Glaser بأنه مجموعة القواعد القانونية المعترف بها من المجموعة الدولية والتي تهدف الى حماية النظام الاجتماعى الدولى بالعقاب على الافعال التى تخل به أو هى مجموعة القواعد القانونية الموضوعة للعقاب على مخالفة أحكام ومبادئ القانون الدولى العام بينما يعرف جرافسن (٢) Graven بأنه مجموعة القواعد القانونية المعترف بها فى العلاقات الدولية التى يكون الخرض منها حماية النظام الاجتماعى الدولى وذلك بالمعاقبة على الافعال التى تتضمن اعتداءً عليه

Glaser: Introduction a L, etude du droit (١)
(int): Op cit p 3 et p 8.

Ibid: droit (int) Pénal conventionnel Op cit
p 10 et SS.

Graven: Cours de droit pénal (int)؛ Op cit p 5. (٢)

بينما يرى ^(١) Pella أن القانون الدولي الجنائي يمثل نظاماً قانونياً يعين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية وينص على الجزاءات ويحدد شروط مسؤولية الافراد والد وغيرها من الاشخاص القانونية بغية الدفاع عن النظام العام الدولي . وهذا يعنى ان القانون الدولي الجنائي يواجه جريمة تهدد التنظيم الدولي أو النظام الاجتماعي العالمي فقواعد القانون الدولي الجنائي قواعد قانونية مستمدة من ارادة الدول ولكل دولة ارادتها الخاصة المعبر عنها في قانونها الوطني أو معاهدة ، وقد ثار خلاف في الفقه حول تصنيف القانون الدولي الجنائي فاعتبره البعض فرعاً من القانون الدولي العام على اعتبار أن كلا القانونيين غير مقنن ويعتمد على العرف الدولي والقانون الدولي الاتفاقي ^(٢) ، بينما يذهب البعض الاخر من الفقه الى

(١) Pella: La criminalité: Op cit p 12.

- راجع تعريف القانون الدولي الجنائي عند كل من :

Plawski: Op cit, p 10.

Donne dieu de vabres: Introduction à L, etude du droit pénal international paris 1922, p 6.

- د . محمد محيي الدين عوض ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، صفحة ٢ .
- د . محمد محمود خلف ، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٧ .
- د . عبد الرحيم صدقي ، القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٣ .

(٢) Glaser: L, infraction (int): Op cit p 9.

ان القانون الدولى الجنائى يستقى اصله وخواصه من القانون الدولى العام والقانون الجنائى الوطنى على قدم المساواة^(١) ويستندون فى ذلك الى وجود قواعد مشتركة كثيرة بين القانون الجنائى الوطنى والقانون الدولى الجنائى وذلك من حيث جوهرهما وهدفهما العام^(٢) بينما يذهب Romaskine الى اعتبار القانون الدولى الجنائى قانونا متميزا ومستقلا عن كلا من القانونيين الدولى العام والجنائى الوطنى^(٣) . كما يعتبر البعض القانون الدولى الجنائى مرادفا للقانون الجنائى الدولى وبطلق البعض الاخر على القانون الدولى الجنائى اسم القانون الجنائى الدولى^(٤) وهذا خلطا كبيرا حيث يعد القانون الاخير قانونا وطنيا^(٥) ويعنى بتنظيم الجرائم الواردة فى قانون العقوبات الوطنى المتميزة بوجود عنصر اجنبى او دولى وقد يتعلق هذا العنصر بمكان الجريمة او جنسية الجانى او الضحية او بمعنى آخر فهو يمثل مجموعة القواعد التى تحدد قواعد تطبيق قانون العقوبات الوطنى من حيث المكان والاشخاص وذلك بالنظر الى القوانين الجنائية الاجنبية وتبين سلطان الاحكام الاجنبية فى اقليم الدولة بينما تتحدد قواعد القانون الدولى الجنائى

Graven: Op cit P 13

(١)

(٢) د . محمد محمود خليف ، الدفاع الشرعى والقانون الدولى

الجنائى ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

Graven: Op cit p 13.

(٣)

Ibid: Op cit p 5.

(٤)

(٥) انظر : د . محمد مخيس الدين عوض ، الجرائم الدولية

وتقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ٢ .

بموجب اتفاقيات بين الدول accords entriles etats والعرف
الدولسى coutume international ويعنى القانون الاخير
بتنظيم الجرائم الدولية والعقاب عليها وقد أدى اعتماد القانون
الدولى الجنائى على الاتفاقات الدولية والعرف الدولى فضلا
عن كونه قانونا غير مكتوب droit ecrit أو تشريعا مقننا
droit Codéfiه الى انتقاد بعض الفقه له الا ان هذا
الانتقاد لا يصلح أساسا لتقييم القانون الدولى الجنائى فـكون
القانون الاخير يعتمد على العرف الدولى والاتفاقات الدولية وغير
مقنن وذلك يرجع الى حداثة هذا القانون كفرع من القانون الدولى
كما أن هناك قوانين جنائية داخلية تعتمد أيضا على العرف
لا على الكتابة أو التقنين Condification مثل قوانين البلاد
التي تنتهج نظام الكومون لو^(١) Common law كما ان الاتفاقات
الدولية التى تعد مصدرا لهذا القانون تصبح تشريعات وطنية
بمجرد التصديق عليها من الدول الموقعة على تلك الاتفاقيات
وقد دفع ذلك بعض الفقه الى أن يرى فى تقدم الحياة فى المجتمع
الدولى ما سوف يؤدى يوما الى اذابة الفوارق بين القانون
الدولى الجنائى والقانون الجنائى الدولى باعتباره قانونا وطنيا
مقنن^(٢) وهذا التقارب يمكن ان نلاحظه فى نطاق مجرم الحرب
(١) د . عبد الرحيم صدقى ، القانون الدولى الجنائى ،
المرجع السابق ، ص ٤٠

والجرائم ضد الانسانية حيث لوحظ أن بعضهم قد تمت محاكمتهم
بوساطة محاكم دولية tribunaux internationaux والبعض الآخر
بواسطة محاكم داخلية^(١) tribunaux internes ويضاف الى
ذلك بأن وجود القانون لا يتوقف على كون قواعده مكتوبة أو وجود
سلطة تشريعية ذلك أنه يشترط ثلاثة شروط لوجود القانون
(المجتمع - مجموعة قواعد للتصرف الانساني - الرضا المشترك
لتنفيذه عن طريق قوة خارجة عن الشخص أو الأشخاص الخارجة
على هذه القواعد)^(٢) كما أن جذور القانون الدولي الجنائي
تمتد الى القرن التاسع عشر غير أن قواعده لم تتبلور وتتحدد
معالمها الا في المرحلة التالية لاحداث الحرب العالمية الثانية
وعلى وجه التحديد في محاكمات نورمبرج وطوكيو حيث مثل مجرموا
الحرب في ألمانيا النازية واليابان أمام محاكم دولية عسكرية عن
ارتكابهم جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي ارتكبت في
اثناء فترة الحرب^(٣).

(١) د . عبد الرحيم صدقي ، المرجع السابق ، ص ٥ .

(٢) Oppenheim: International law eighth Edition Vol. I.
London 1958, p 7.

(٣) Donne dieu de vabres: Op cit p 15.

Glaser: droit (int):Op cit p 23.

د . محمد محيي الدين عوض ، دراسات في القانون

الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

المبحث الثاني

مبدأ الشرعية والجريمة الدولية

مفهوم المبدأ فى القوانين الداخلية :

يمثل مبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على نص حصر الزاوية فى التشريعات الجنائية الداخلية لمختلف الدول ويعبر عن المبدأ بالعبرة الشهيرة *nulum crim nulla Peona sine lage* وقد أكد هذا المبدأ المادة (٦٦) من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ على انه : (لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون) كما نصت المادة الخاصة من قانون العقوبات على انه (يعاقب على الجرائم بمتقضى القانون المعمول به وقت ارتكابها) ويتضح من النص الدستوري على مبدأ الشرعية الزام المشرع بها حتى لا يصدر من نصوص التشريع ما ينسحب اثره على الماضى كما أن النص عليه فى المدونة العقابية يعنى الزام القاضى باحترامها فى جميع الاحوال أى حتى فى غياب أى نص دستوري على مبدأ القانونية^(١) لذا يعد مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات دعامة لحرية الفرد وذلك بعدم مفاجأة الشخص

(١) د. على راشد ، القانون الجنائى ، المدخل وأصول

النظرية العامة ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية

القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٦٥ .

بالمحاسبة الجنائية من فعل لم يكن محلاً للتجريم في الوقت الذي أتاه فيه أو بانزال عقوبة لا تسمح بها نصوص التشريع^(١) كما يمثل هذا المبدأ دعامة للدفاع عن المجتمع^(٢) بما يحمله من معنى الانذار قبل العقاب بقوة القانون في مكافحة الجريمة يدعمها عقاب ثابت ويقيني وليس عقاباً تحكيمياً ولو كان جسيماً وأمر القانون يجب أن تكون أكيدة حتى تحوز احترام الأفراد وحتى يمكن للتشريع الوطني أن يزاوِل وظيفته في الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة فالمرع الوطني يبين باسم الهيئة الاجتماعية التي يعمل لها الأعمال الايجابية والسلبية غير المشروعة لكونها تخل بالنظام العام طبقاً لقاعدة لا عقوبة الا بنص nulla peine sans text

ومبدأ الشرعية يعتبر من مواليد الثورة الفرنسية وقد اقره قانون العقوبات الفرنسي سنة ١٨١٠ في مادته الرابعة والعشرين والدستور الفرنسي^(٣) في مادته الرابعة والثلاثين كما نص عليه

(١) د . حسن بن عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٢) د . يسر أنور ، شرح الاصول العامة في قانون العقوبات ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .
د . أحمد فتحي سرور ، أصول قانون العقوبات ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٣) Stefani et levasseur: droit penal général paris 1971 p 100.

اعلان حقوق الانسان سنة ١٧٩٨ فى المواد ٨، ٥ كما نص على مبدأ الشرعية فى وثيقة الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨^(١) حيث نص فى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة على أنه :

(لا يدان شخص من جراء فعل أو ترك الا اذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطنى أو الدولى وقت ارتكابها كذلك لا توسع عليه عقوبة أشد من تلك التى كان يجب توقيعها وقت ارتكاب الجرم) كما نجد تقريراً لهذا المبدأ فى الشريعة الإسلامية منها قوله تعالى : ”وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا“^(٢)

كما أكدت المبدأ الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦^(٣) والتى دخلت دور التنفيذ فى ٢٣ مارس سنة ١٩٧٦ .

مفهوم مبدأ الشرعية فى القانون الدولى الجنائى :
الجريمة سواء أكانت داخلية أو دولية تقوم على مبدأ الشرعية وذلك لكون القانون الجنائى عموماً مبنى على الانذار والتحذير

(١) Glaser: L, infraction (int): Op cit p 59.

(٢) سورة الاسراء : آية ١٥ .

(٣) د . محمد محيى الدين عوض، الجرائم الدولية تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ١٩ :

ثم الاستجابة من جانب المخاطب . ونظرا لعدم وجود مشعر
للقانون الدولي الجنائي فان القانون الاخير يستمد الركن الشرعى
فيه وجوده من العرف الدولي والاتفاقات الدولية ف جريمة اباد
الجنس genocide يرجع تجريمها الى العرف الدولي وليس السر
تاريخ ابرام هذه الاتفاقية ويقتصر دور الاتفاقية في هذا الشأن
على بيان العقوبة ^(١) . والقانون الدولي الجنائي باعباره قانونا
عرفيا فان مبدأ الشرعية في هذا القانون الاخير مقتض على ما هو
متعارف فيه مما يتطلب معد من القاضي الدولي لمعرفة الافعال التي
تعد جرائم دولية أن يقرر مدى مطابقة تلك الافعال للعرف الدولي
وان يعاقب على فعل لا يقره العرف مفدا على أنه جريمة دولية ،
وعادة ما تصاغ هذه الاعراف في نصوص اتفاقيات دولية مكتوبة
أو معاهدات شارة وهي التي تكون القانون الدولي الاتفاقى
وتنص هذه المعاهدات الشارة والاتفاقات في نصوص محددة على
الافعال التي تعد جرائم دولية ومن أمثلة ذلك جرائم حرب
الاعتداء وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية المنصوص عليها في
لائحة نورمبرج الملحقة باتفاقية لندن في ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٥
وفي لائحة محكمة طوكيو العسكرية الدولية وفي مشروع تقنين الجرائم
ضد سلم وأمن البشرية وجريمة اباد الجنس المنصوص والجسزء

(١) د . محمد محيى الدين عوض ، الجرائم الدولية تقنينها

والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٢) د . محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

عليها في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ومخالفات القانون الدولي
المعتبرة جرائم جسيمة في معاهدات جنيف^(١) والمعاهدات
الانسانية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ الخاصة بمعاملة وحماية
ضحايا الحرب، كما أن هناك أفعالا تستمد صفتها الاجرامية من
العرف مباشرة مثل جريمة القرصنة وعلى الرغم من تلك المعاهدات
الشارعة والاتفاقات التي تحدد الجرائم الدولية الا انها لم تنص
على الافعال التي تعتبر جرائم دولية ولم تنص على العقوبات
المقابلة لهذه الجرائم بل تركتها لتقدير المحكمة . وكثيرا ما تكشف
تلك المعاهدات عن العرف الدولي المجرم لتلك الافعال
باعتبارها جرائم دولية دون ان تكون منشئة لتلك الجرائم الاخيرة .
وقد اثيرت قضية الشرعية^(٢) بصدور محاكمات نورمبرج حيث
رد الدفاع التهم الموجهة الى مجرمي الحرب بحجة أنه لم يكن
هناك نصوص قانونية وقت ارتكاب هؤلاء المجرمين للجرائم المسندة
اليهم وقد جاء رد المحكمة على حجج الدفاع في حيثيات حكمها
بأنه :

(ا) اذا كانت قاعده لاجريمة ولا عقوبة الا بنص تفترض وجود
نص مسبق على وقوع الفعل فانه لا مجال للتمسك بهذه القاعده
اذا كان الفعل المرتكب واضح المخالفة لكل المواثيق الدولية .

(١) د . محمد محمود خلف ، الدفاع الشرعي في القانون
الجنائي الدولي ، المرجع السابق : ص ٣٤٣ .

(٢) Plawski: Op Cit p 142 .

ويمكن اكتشاف طابعها الضار بمجرد الادراك ، فألمانيا تعلم تماما بأن الحرب العدوانية أمر مخالف للقانون وبالتالي فالألمان حينما حاربوا كانوا على علم وارادة بحقيقة عملهم الضار ، ولذا يجب أن يتحملوا عقاب المجتمع الدولي عليهم) .

كما اعتبر بعض الفقه الجنائي في أحكام محكمة نورمبرج خرقاً جسيماً لمبدأ الشرعية المعترف به دولياً بالنسبة للمحاكمات عن جريمة حرب الاعتداء والجرائم ضد الإنسانية لأنها لم تكن جرائم لا في القوانين الداخلية للدول التي شنتها ولا في البلاد التي وقعت عليها وقد رد على ذلك بأن تلك المحاكمات تمت بناءً على اتفاق لندن سنة ١٩٤٥ والذي انضمت اليه ٢٣ دولة وأن السلطات الأربع التي حاكت مجرمي الحرب العظام كانت نائبة عن المجتمع الدولي في محاكمتهم عن الجرائم الدولية وأن هذه الجرائم الدولية اكتسبت صفتها الجنائية من العرف الدولي على مدى خمسين سنة سابقة على الاتفاق المذكور فهو لم يكن الا كاشفاً عن ذلك العرف الدولي^(١) الذي قد يدون في معاهدات شائعة أو اتفاقات دولية وهذا ما أشارت اليه محكمة نورمبرج حينما استندت في أحكامها الى تصريح باريس واتفاقيات لاهاي المبرمة سنة ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف سنة ١٨٦٤ ، ١٩٢٩ ، وإلى تصريح موسكو^(٢) وان كان يمكن اعتبار أحكام نورمبرج أساساً شرعية للجرائم

(١) د . محمد محيي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٢)

الدولية حيث اقتصر دور تلك الاحكام فى الكشف عن العرف الدولى
المجرم لأفعال الألمان ولم يكن منشأ لتلك الجرائم وهذا يدعونا
الى القول بعدم أحقية من يدعى جهله بقواعد القانون الدولى
الجنائى أو بعدم رجعية القوانين الجنائية الدولية .

وقد ذهب رأى فى الفقه الجنائى ^(١) الى القول بأن أعمال
مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات فى القانون الدولى الجنائى قائم
على فكرة العدالة أى رفع الظلم ومنع التعسف على اعتبار ان العرف
الدولى يستند بدوره على فكرة العدالة وهو ما يستدعى اقرار
روح هذا المبدأ فى القانون الدولى الجنائى ويترتب عنه عدم
جواز العقاب الا على الافعال التى يعتبرها العرف الدولى
أو الاتفاقى جريمة دولية فى وقت ارتكابها ويترتب انصار هذا
الرأى على سريان المبدأ فى القانون الدولى الجنائى نتائج
مختلفة عما هو عليه فى القانون الداخلى ، فنتائج هذا المبدأ
فى القانون الاخير تتمثل فى عدم سريان القوانين الجنائية على
الماضى ^(٢) والالتزام بالتفسير الضيق للنصوص الجنائية وعدم
اللجوء الى القياس عليها وطبقا لهذا الرأى يعد عدم سريان

(١) Glaser: L'infraction (int): Op Cit p 54.

(٢) Pella: Op Cit p 212.

حيث يرى الفقيه الرومانى بلا وجوب تطبيق قاعده عدم
الرجعية بصورة حاسمة كنتيجة لمبدأ الشرعية بعد تسجيله
فى قانون جنائى مكتوب.

د . محمد محيى الدين عثوض ، المرجع السابق ، ص ٣٠

القوانين الجنائية على الماضى مقبولا فى ظل القانون الدولى الجنائى باعتباره مبدأ عادلا يجب الاعتراف به بالنسبة للجرائم الدولية والا لعوقب الشخص عن فعل لم يكن معتبرا جريمة وقت ارتكابه كما يجوز التفسير الواسع والاخذ بالقياس^(١) . وأكدت ذلك المواثيق الدولية مثل اتفاقية لاهاى سنة ١٩٠٧ كما أجازت ذلك صراحة محكمة نورمبرج وطوكيو حيث أشارتا الى الجرائم التى يمكن ان يحاكم عنها المتهمون على سبيل المثال لا الحصر مما يوحى بإمكان القياس عليها عند اتحاد العلة^(٢) غير أن الملاحظ فى قواعد القانون الدولى الجنائى عدم وجود نص فى القانون الاخير على عقوبات جنائية توقع على مرتكب الجريمة الدولية، فلائحة نورمبرج قد نصت فى المادة السابعة والعشرين على جواز الحكم بعقوبة الاعدام أو أى عقوبة أخرى ترى المحكمة أنها عادلة على

Glaser: Op Cit p 52.

(١)

Plawski: Op p 143 et SS.

د . محمد محيى الدين عيسوى، دراسات فى القانون الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

د . محمود نجيب حسنى ، دراسات فى القانون الجنائى الدولى ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٢) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٤ ، وما بعدها .

مرتكبي الجرائم الدولية من الألمان وهذا يعنى أن العقوبة
تقديرية وليست مقدرة سلفا كما يقضى مبدأ شرعية العقوبات كما أن
هذه العقوبات نصت عليها المادة سالفه الذكر من لائحة نورمبرج
بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وهذا يخالف ظاهرياً
مبدأ الشرعية العقابية .

وقد دفع ذلك بعض الفقه الى اعتبار رد الحرب العدوانية
بحرب دفاعية اجراء ضرورى فى حالة عدم وجود منظمة دولية
تتولى وضع عقاب متناسب مع العدوان ^(١) بينما يرى البعض الآخر
من الفقه فى الحرب الدفاعية نوع من الدفاع الشرعى يقاس بقدره
وبحاجته وليس من قبيل الدفاع ^(٢) كما تخلو اتفاقية مكافحة
ابادة الأجناس من النص على عقوبة لمرتكب تلك الجريمة وأمام هذا
القصور يمكن الاستعانة بالتشريعات الوطنية فى هذا الشأن حيث
يوجد بها نصوص توضح العقوبات عن الجرائم الدولية والتي عادة
ما تكون العقوبة هى الحبس أو السجن أو الغرامة لأنه عادة
ما ترفض غالبية الدول عقوبة الاعدام لعدم انسانيته وان كانت
طبقتها محكمة نورمبرج وطوكيو بالنسبة للجرائم الدولية الجسيمة ^(٣)

(١) Kelsen Hans: Theorie du droit international
cours d'l, academie de droit
international 1953 p. 37.

(٢) Plawski: Op Cit p 148-149.

(٣) د. عبد الرحيم صدقى ، القانون الدولى الجنائى ،
المرجع السابق ، ص ٦٣ ، وما بعدها .

والعقوبة فى مجال الجريمة الدولية لا توقع الا على أشخاص طبيعيين وهذا ما أكدته التوصية الخامسة للجنة الرابعة فى المؤتمر الاول للجمعية المصرية للقانون الجنائى سنة ١٩٨٧ حيث أوصت باقرار مسئولية الشخص الطبيعى وحده جنائيا عن الجرائم الدولية بصفة مباشرة وأنه لا مانع من مساءلة الدولة والأشخاص المعنويين بطريق التضامن من الناحية المدنية .

المبحث الثالث

قاعدة عدم رجعية النصوص الجنائية

يترتب على مبدأ الشرعية عدة نتائج قانونية تقيد كلا من
المشرع والقاضى والسلطة التنفيذية ، فهى تلزم المشرع بأن يقوم
بسن نصوص التجريم والعقاب بصورة واضحة ومحددة بعيدة عن
الغموض وعدم التحديد وان تكون من أجل المستقبل فلا يجوز له
تجريم افعال لم تقع وقت العمل بالقانون الذى أصدره ، كما تلزم
القاضى ألا يحكم بعقوبة الا اذا كانت مقررة فى النص الذى يجرم
سلوك المتهم الذى قضى بادانته كما لا يجوز للقاضى ان يطبق
قانون العقوبات فيما يتعلق بالتجريم والعقاب الا على الوقائع
اللاحقة على العمل بهذا القانون فعدم رجعية النصوص الجنائية
مبدأ يتقيد به كل من المشرع والقاضى كما لا يجوز للاخير عند تفسير
نصوص التجريم والعقاب ان يلجأ الى القياس لانه سيؤدى الى خلق
جريمة أو الى الحكم بعقوبة لم يرد بها نص تشريعى . كما يقيّد
هذا المبدأ السلطة التنفيذية فلا يجوز لها ان تنفذ عقوبة على
شخص الا اذا قضى بها حكم قضائى كما لا يجوز لها ان تصدر قرارا
بعقوبة ما ، فالعقوبات لا تتقرر الا بحكم قضائى كما أن عليها
أن تنفذ العقوبات وفقا للشروط والحدود التى ينص عليها القانون
ووفقا لقواعد التنفيذ المطبقة وقت ارتكاب الجريمة^(١) .

(١) د . أحمد فتحى سرور ، أصول قانون العقوبات ، المرجع
السابق ، ص ٥٢ .

وفى نفس المعنى ، د . على راشد ، القانون الجنائى ، المدخل
وأصول النظرية العامة ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

ومن نتائج مبدأ الشرعية كما سلف القول يتضح لنا ان قاعدة عدم الرجعية تعد من أبرز نتائج مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات فهي نتيجة ينصرف الزامها للمشرع والقاضي على حد سواء وتشكل المظهر العملي لهذا المبدأ الى حد يمكن معه اعتبار عدم الرجعية المضمون الفعلي لمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات^(١) . ولأهمية هذه القاعدة فسوف نتناول الحديث عن مفهومها في كل من القانون الداخلي والقانون الدولي الجنائي . كل في مطلب مستقل على حدة . على النحو التالي :

المطلب الأول : مفهوم قاعدة عدم الرجعية في النصوص الجنائية الداخلية .

المطلب الثاني : مفهوم قاعدة عدم الرجعية في النصوص الجنائية الدولية .

(١) د . علي راشد ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

المطلب الأول

مفهوم قاعدة عدم الرجعية

في النصوص الجنائية الداخلية

تفترض قاعدة عدم رجعية النصوص الجنائية أن قانونا عقابيا جديدا قد أُلغى أو عدل أو نسخ قانونا عقابيا آخر وكان القانون الجديد قد أنشأ جريمة أوشدد العقوبة التي نص عليها القانون القديم^(١) فهل يجوز تطبيق القانون الجديد بأثر رجعي على الأفعال التي وقعت في ظل القانون القديم ؟ . ذهب بعض رجال الفقه الحديث إلى أن قانون العقوبات الجديد يجب تطبيقه بأثر فوري لكونه أكثر سموا من القانون القديم ما لم يكن القانون الجديد أكثر شدة فلا يجوز تطبيقه احتراماً لمبدأ الشرعية ويضيف البعض من الفقه إلى ذلك بأن القانون الجديد يجب تطبيقه على الجرائم التي لم يصدر بشأنها حكم نهائي في الدعوى بينما لا يجوز تطبيقه إذا كان أشد من القانون القديم . أو بمعنى آخر أن المركز القانوني للمتهم يتحدد من يوم وقوع الجريمة ومن هذا اليوم ينشأ حق الدولة في العقاب كما أن الحكم الصادر بالعقوبة ليس إلا كاشفاً لحق الدولة في العقاب لا منشئاً له ، لذا فإن القانون الواجب التطبيق معه القانون المطبق أو المعمول به يوم ارتكاب الجريمة فلا يجوز للمشرع أن يسمح بتطبيق قانون جديد أسوأ للمتهم بأثر رجعي لأن ذلك يعني أن يسأل المتهم عن فعل

(١) د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٢) د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

لم يكن محددًا من الشارع يوم ارتكاب الجريمة وفي ذلك مخالفة لمبدأ الشرعية .

ولتطبيق قاعدة عدم الرجعية يتعين التأكد من وقت العمل بالقانون الجديد لأن هذا التاريخ يمثل الفصل في تحديد مجاله الزمني أي الفاصل بين الماضي والمستقبل والتاريخ المعتمد به هو تاريخ نفاذ القانون أي العمل به وهذا ما أكدته المادة ١٦ من الدستور الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمادة الخامسة من قانون العقوبات كما ينبغي التأكد من تاريخ الجريمة أي يوم ارتكابها ماديا أو بمعنى آخر وقت وقوع النتيجة للسلك المكون لركنها المادي . وقد تصدر قوانين لتفسير قوانين سابقة على تاريخ صدوره ابتداءً من تاريخ نفاذ القانون الاصيل ما لم يتضمن القانون التفسيري أحكاما جديدة لا ينطوي عليها القانون الاصيل فانه في هذه الحالة لا يتحد عندئذ مع القانون الاخير ولكنه مستقل بنطاقه الزمني الذي يبدأ من تاريخ نفاذه هو^(١) . وفي الجرائم المستمرة كالاتفاق الجنائي فانه اذا استمر وقوع الجريمة فترة تخللها قانون وجب تطبيق القانون الجديد ولو كان أشد على المتهم طالما ان الجريمة المستمرة وقعت بعد

(١) د . علي راشد ، المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

العمل به وفي الجرائم المتتابعة الافعال يطبق القانون الجديد عليها ولو كان أشد على المتهم طالما أنه يعتد بكل جزء منها على أنه جريمة في حد ذاته الا أنه لا يطبق القانون الجديد على جرائم الاعتياد الا اذا كانت جميع الافعال التي يتوافر فيها عنصر الاعتياد قد وقعت في ظل هذا القانون ^(١) . وقد نص قانون العقوبات المصري في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة على استثناء القوانين المحددة المدة من قاعدة سريان القانون الاصلح للمتهم على الماضي ذلك ان الغرض من هذه القوانين لا يتحقق الا اذا طبقت على الجرائم التي وقعت في ظلها ولو انقضت الفترة المحددة لتطبيقها كما قيد الشارع قاعدة سريان القانون الاصلح للمتهم على الماضي على ضرورة أن يصدر القانون الجديد قبل صدور الحكم البات في الفعل الذي وقع في ظل القانون القديم (م ٢١٥ ع) كما نصت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة عقوبات على انه اذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من اجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي اثاره الجنائية ^(٢) .

-
- (١) د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .
(٢) د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٨٥ .
د . يسر أنور ، المرجع السابق ص ١٠٩ .
د . علي راشد ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

مخلاصة القول أن قاعدة عدم رجعية النصوص الجنائية تنطبق على جميع القوانين التي من شأنها أن تسيء إلى مركز المتهم من ناحية التجريم أو من ناحية العقاب حتى ولو جاء ذلك في صورة الغاء مانع من العقاب كان مقررا من قبل أوتقييد مثل هذا المانع بقيود أو شروط لم تكن قائمة وقاعدة عدم رجعية النصوص الجنائية يشكل قاعدة دستورية مطلقة لا يستطيع المشرع أو القاضي مخالفتها ولو عن طريق الاستثناء ، فقوتها دستورية كمبدأ القانونية ذاته ^(١) .

(١) د . علي راشد ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

المطلب الثاني

قاعدة عدم الرجعية فى القانون الدولى الجنائى

سلف القول عن قاعدة عدم الرجعية فى القوانين الداخلىة ونرى اعمال قاعدة عدم الرجعية فى مجال القانون الدولى الجنائى مثلما هى مطبقة فى القوانين الداخلىة ، فالقاعدة التجريميـــــة الدولىة لا يجوز ان تكون ذات أثر رجعى أيا كان مصدرها سواء أكان العرف الدولى مباشرة أو منصوصا عليها فى معاهدة شائعة أو اتفاقية كاشفة لهذا العرف ، فاذا نص على تجريم فعل معين فى معاهدة أو اتفاقية بعد سبق ارتكابه فانه يكون واجب التطبيق وليس فى ذلك خروجا على قاعدة عدم الرجعية لأن تلك المعاهدة أو الاتفاقية استندت فى تجريمها للفعل الى عرف دولى يجرم هذا الفعل ومن هذا المنطلق استند فى تجريم حرب الاعتداء والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب التى ورد النص عليها فى لائحة محكمة نورمبرج وطوكيو الدوليتان الملحققة اولاهما باتفاق لندن فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، والاخرى باعلان القائد الاعلى لقوات الحلفاء فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٦ حيث اقتصر دور هذه النصوص على الكشف عن العرف الدولى المؤتم لتلك الجرائم^(١) ولا شك ان تطبيق قاعدة عدم الرجعية فى مجال القانون الدولى الجنائى

(١) د . حسنين عيـــــد ، الجريمة الدولىة ، المرجع السابق،

تؤيده قواعد الاخلاق الدولية والضمير الانساني الدولي حيث
يكفل بتطبيق عدم مفاجأة مرتكب الجريمة الدولية بالعقاب عن فعل
لم يجرمه عرف دولي أو اتفاقية دولية أو معاهدة شائعة كاشفـة
لهذا العرف .

الفصل الثانی

سریان القانون الدولی الجنائی

من حیث المكان

الفصل الثاني

سريان القانون الدولى الجنائى من حيث المكان

معناه:

تحديد مجال اختصاص التشريع الجنائى مكانيا^(١) هو تحديد لنطاق الحظر الذى ينطوى عليه ذلك الانذار، فالتشريع الجنائى أحد مظاهر سيادة الدولة لما ينطوى عليه من تنظيم حق العقاب الاجتماعى الذى تتولاه الدولة ويحكم كل ما يقع على اقليم الدولة من جرائم أيا كانت جنسية مرتكبها الا أنه على العكس لا سلطان له على ما يقع من الجرائم فى خارج اقليم الدولة، غير أن لهذه القاعدة استثناءات منها ما هو اتباع لفكرة الاختصاص الشخصى ومنها ما يقوم على الاعتبار العيى أو النوعى أى الذى يرجع إلى نوع الجريمة فتخضع جرائم معينة فى هذه الحالة لاختصاص تشريع الدولة الجنائى على الرغم من وقوعها فى الخارج، وهناك الاعتبار الدولى المتمثل فى رغبة المجتمع الدولى فى معاقبة مرتكبى طائفة من الجرائم يقع ضررها على المجتمع الدولى وهى الجرائم الدولية ولا يقتصر ضررها هذا على دولة واحدة ولهذا يختص التشريع الداخلى لكل دولة بعقاب المجرم متى وجد على اقليمها وذلك لعدم وجود شرع دولى ومحكمة دولية جنائية دائمة تتولى محاكمة مرتكبى تلك الجرائم وانزال العقاب بهم. وسنوالى الحديث عن مبدأ الإقليمية والاستثناءات التى ترد عليه كل فى بحث مستقل.

^(١) د . على راشد، المرجع السابق، ص ١٨٣ .

البحث الأول الاختصاص الاقليمي

اقليمية قانون العقوبات تعنى سريان قانون كل دولة داخل اقليمها ولا يتعداه الى خارج الدولة ، ويرجع هذا المبدأ لاعتبار أساسى يتعلق بسيادة الدولة على اقليمها ، فالقانون الجنائى مظهر من مظاهر سيادة الدولة على اقليمها ، ومن ثم يكون من شئونها أن تحدد الجرائم والعقوبات المناسبة لظروفها^(١) ، فالقليم الدولة هو المكان الوحيد الذى يمارس عليه أفراد المجتمع نشاطهم ولتحديد ما يعد جريمة قد ارتكبت فوق اقليم الدولة يقضى الامر تحديد المقصود باقليم الدولة الذى يضم - فضلا عن أراضيها - كل مكان يخضع لسيادتها بما فى ذلك المياه الاقليمية والفضاء الجوى الذى يعلوها كذالك لبعض الطائرات والسفن التابعة لها اينما وجدت^(٢) ويتضمن مبدأ الاقليمية جانبين : جانبا ايجابيا

(١) د . على راشد ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ ، وما بعدها .
وفى نفس المعنى راجع :

- د . محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ،
القسم العام ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١٧٥ .
- د . محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات ،
دار النهضة العربية ، القاهرة ، (بدون سنة) ، ص ١٢٨ .
- Lombois: Op cit p 249.

(٢) د . حامد سلطان ، القانون الدولى العام ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ص ١٩٦٩ ، ص ١١

وجانباً سلبياً ويتمثل الجانب الايجابى فى ترك معالجة الجرائم
للدولة التى تأثر نظامها الاجتماعى بها حيث تكون لتلك الدولة
مصلحة ظاهرة فى العقاب على تلك الجرائم كما يتوافر لها عمادة
امكانيات العثور على المجرم والشهود وجميع أدلة الجريمة وتحقيقها
بصرف النظر عن صفة مرتكب الجريمة أو جنسيته ، والتشريع الجنائى
المصرى ينطبق على كل جريمة ترتكب فوق اقليم الدولة كاملة من
أشخاص موجودين فوق اقليمها وساهموا فى ارتكاب الجريمة سواء
بصفتهم فاعلين لها أو شركاء فيها سواء ارتكبها مواطنون أو
أجانب^(١) (م ١ ، م ٢ ع ١) .

أما الجانب السلبى يتمثل فى ان التشريع الجنائى للدولة
لا يمتد الى الجرائم التى تقع خارج اقليم الدولة اما كاملة واما
جزئياً فقط دون ان يقع جزؤها الاخر فى مصر ولا عبرة فى هذا
المجال بصفة فاعل الجريمة أو المساهم فيها من الخارج بمعنى ان
التشريع الجنائى للدولة لا ينطبق على تلك الجرائم ولو كان مرتكبها
أو المشارك فيها مواطناً^(٢) . ومن باب أولى لا ينطبق على الاجنبى
ذلك انه ليس لدولة فرص احترام قوانينها على الاجانب الا اذا
كانوا داخل حدودها الاقليمية غير ان معظم الدول تطبق

(١) د . على راشد ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ ، وما بعدها .

وفى نفس المعنى انظر :

Glevasseur: Op cit p 100 .

(٢) د . على راشد ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

قانونها الجنائي على الافعال الاجرامية التي ترتكب في الخارج من أجل التحضير أو المشاركة في جرائم ترتكب أو يشرع في ارتكابها في اقليم الدولة او ضد مصالحها أو مصالح رعاياها ، فبموجب تطبيق قاعدة الاقليمية يتوقف على نوع الاعمال المكونة للجريمة كلها او بعضها فوق اقليم الدولة ^(١) ويستثنى من مبدأ الاقليمية نوعين من الاشخاص وفقا لما جرى عليه العرف الدولي يتمثل في رؤساء الدول الاجنبية وممثليها السياسيين واعضاء المجالس النيابية (م ٩٨ من الدستور) وسفنها الحربية والعامه وقواتها المسلحة أو الحصانة القضائية (م ٣٠٩ ع) فهو لا الأشخاص لا يخضعون للتشريع الجنائي للدولة ولو ارتكبوا على اقليمها افعالا تعد جرائم ^(٢) . كما يجد المبدأ تطبيقا له في الشريعة الاسلامية ، اذ يجمع جمهور الفقهاء على اختصاص التشريع الجنائي الاسلامي بكافة ما يقع في دار الاسلام وان كان الامام ابوحنيفة يستثنى المستأمن الذي دخل دار الاسلام للاقامة بها عرضا من تطبيق التشريع الاسلامي عليه والخاص بالعقوبات المقررة في جرائم الحدود ^(٣) .

-
- (١) د . علي راشد ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .
 د . أحمد فتحى سبرور ، المرجع السابق ، ص ١١١ ، وما بعدها .
 د . يسر أنسور ، المرجع السابق ، ص ١٣١ .
 (٢) د . علي راشد ، المرجع السابق ، ص ١٩١ .
 (٣) د . محمود محمود مصطفى ، المكان والاشخاص في الفقه الاسلامي المقارن ، مجلة القضاء ، العدد الثامن ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٤ .

ولا مجال لاعمال مبدأ الاقليمية بمفهومه - كما سلف القول -
في مجال الجرائم الدولية لكون طبيعتها تتمثل في كونها ترتكب
في اكثر من دولة ولهذا فان المبدأ الذي يحكمها هو مبدأ
العالمية Universalité وليس مبدأ الاقليمية^(١) territorialité
وبعترف القانون الدولي للدول المستقلة بحق ممارسة سيادتها
في الداخل والخارج حيث تتجلى حقوق السيادة الداخلية في
ممارسة كافة الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمارس
الدولة اختصاصها الاقليمي هذا على كل ما يوجد داخل اقليم
الدولة من أشخاص وأشياء وما يقع فيه من حوادث أو جرائم كما
تمارس الدولة اختصاصا آخر هو اختصاص شخصي سنوضحه فيما
بعد تمارسه الدولة على مواطنيها أينما وجدوا سواء في اقليم
الدولة أو خارجها وقد ترتب على عدم وجود سلطة عليا في المجتمع
الدولي أن الدولة هي التي تحدد اختصاصها بنفسها مراعية في
ذلك قواعد القانون الدولي العام^(٢) . كما قد يدخل الفعل في
الاختصاص العالمي أو الشامل للقانون الوطني على أساس
التعاون الدولي ولو لم ترتكب الجريمة كلها أو بعضها على اقليم
الدولة وانما هي مرتكبة في مكان آخر أو في البحر الحر ووقوع

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،
ص ٢٥ .

د . محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .
(٢) د . محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ،
المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

الجاني في يد الدولة رغم ان التطبيق الدقيق لمبدأ الاقليمية يستبعد تطبيق القانون الوطنى فى هذه الحالة وهو ما يعنى ان قاعدة الاقليمية لم تصبح بعد مطلقة بل نسبية لانها تسمح استثناء بامتداد تطبيق القانون الجنائى الوطنى على وقائع حصلت فى ظل قانون اجنبى وسيادته^(١) .

(١) د . محمد محيى الدين عوض ، الجرائم الدولية ، تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

المبحث الثاني في الاختصاص العيني

يعد الاختصاص العيني أو النوعي استثناء من قاعدة الإقليمية في شقها السلبي ويعنى ذلك أن تشريع الدولة يطبق على جرائم معينة رغم ارتكابها في الخارج سواء ارتكبها مواطنون أو أجانب لخطورتها بالنسبة للدولة ، هذا فضلا عن أنه في عدم تطبيق مبدأ الاختصاص العيني من شأنه أن يؤدى الى افلات كثير من مرتكبى تلك الجرائم من العقاب اما لعدم مخالفتهم لقانون العقوبات في مكان ارتكاب الجريمة واما لرفض تسليم المجرم بسبب الطبيعة السياسية للجريمة ويعترف القانون الدولى العام لكل دولة بحق ممارسة الاختصاصات في الجرائم التى يرتكبها الاجانب في الخارج ضد أمن الدولة الخارجى أو ضد سلامة اقليمها او مصالحها الاقتصادية فطبيعة الجريمة تلعب هنا دورا حاسما في تطبيق قانون العقوبات وليس صفة الجاني فأساس مبدأ العينية هو ما للدولة من حق في الدفاع الشرعى عن مصالحها ضد كل الاعتداءات التى تتعرض لها في خارج اقليمها ولا يشترط في الجريمة ان يكون معاقبا عليها في الدولة التى ارتكبت فيها كما انه لا يشترط عودة الجاني للدولة التى اضررت من جريمته بل يجوز محاكمته في الدولة الاخيرة غايبيا عن تلك الجريمة ^(١) . وقد

(١) د . أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ١١٥ ، وما بعدها .

نص قانون العقوبات المصرى على حالات الاختصاص العينى فى المادة الثانية (ثانيا) فى قوله (تسرى أحكام هذا القانون أيضا على كل من ارتكب فى خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

١ - جناية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه فى البابيس الأول والثانى من الكتاب الثانى من هذا القانون .

٢ - جناية تزوير مما نص عليه فى المادة (٢٠٦ ع) من هذا القانون .

٣ - جناية تقليد أو تزوير أو تزيب عملة ورقية أو معدنية مما نص عليه فى المادة (٢٠٢ ع) أو جناية ادخال تلك العملة الورقية أو المعدنية المقلدة أو المزيفة أو المزورة الى مصر أو اخراجها منها أو ترويجها أو حيازتها بقصد الترويج أو التعامل مما نص عليه فى المادة (٢٠٣ ع) بشرط ان تكون العملة متداولة قانونا فى مصر . (

وينضح من تلك الجنايات أنها جرائم خطيرة يصيب أذاها مصر ومن المحتمل أو الغالب الا تحفل تشريعات الدول الاخرى بالنص على العقاب عليها اذا وقعت على أراضيها ^(١) .

(١) د . على راشد ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

انظر فى تفاصيل تلك الجرائم :

د . عبدالمهيمن بكسر ، المرجع السابق ، ص ١٥ ، وما بعدها .

المبحث الثالث الاختصاص الشخصي

يقوم مبدأ الاختصاص الشخصي في ممارسة الدولة مستنداً لمبدأ الشخصية الفعالة ومبدأ الشخصية السلبية ، فالقانون الدولي العام يقر في الأولى حق الدولة في ممارسة اختصاصها بالنسبة لمواطنيها أينما وجدوا وذلك لرغبة من الدولة في تعقب النشاط الإجرامي لبعض الأشخاص في الخارج أما خشية افلاتهم من كل عقاب ان هي لم تفعل واما لانها أولى بعقابهم من غيرهم من الدول الأجنبية التي اتترفت فيها الجرائم نظراً لما يربطهم بها من صلة الولاء وهذا ما يبرر سريان القانون الجنائي وممارسة الاختصاص القضائي الجنائي فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب خارج إقليم الدولة من قبل مواطنيها^(١) . فسيادة الدولة تقتضي اعطاء الحق في التزام مواطنيها بالسلوك القويم المتوافق للقانون الوطني كما ان احتمال معاقبة المواطن على الجرائم المرتكبة في الخارج بمعرفة يقوى من هيئة القانون الوطني والقيم التي يحميها^(٢) . وقد نصت المادة الثالثة من قانون العقوبات المصري على ان : (كل مصري ارتكب وهو خارج

(١) د . علي راشد ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(٢) د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

القطر فعلا يعتبر جنائية أوجنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه (وتكمن الحكمة^(١) من ذلك والى الذى يعد النص عليها استثناء مطلق من قاعدة الاقليمية أن يرتكب مواطن جريمة فى الخارج ثم هرب قبل محاكمته والتجأ الى بلدته فانه يفلت بذلك من طائلة قانون البلد الذى وقعت فيه الجريمة علا بقاعدة الاقليمية كما لا يمكن عقابه فى بلدته عملا بقاعدة الاقليمية ولا سبيل الى تسليمه الى البلد المختص بعقابه لان من موانع التسليم ان يكون الشخص المطلوب تسليمه من مواطنى الدولة المطلوب اليها التسليم ويترتب على ذلك ان يفلت الجانى من العقاب وهذا ما تأباه روح العدالة لذا كان النص على مبدأ الاختصاص الشخصى لكونه السبيل الوحيد لعقاب من يلجأ الى دولته بعد أن ارتكب جريمة فى الخارج وهذا المبدأ مقرر فى كل التشريعات المتحضرة . وطبقا لنص المادة الثالثة من قانون العقوبات المصرى نجد أن العبرة فى اعمال حكم الاختصاص الشخصى فى هذه الحالة بالجنسية المصرية للجانى وقت ارتكابه الجريمة فى الخارج ولو فقدها بعد ذلك وأتى الى مصر أو فى

(١) د . على راشد، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

حالة اكتسابه لها عند حضوره لمصر^(١) كما يقر القانون الدولى العام للدولة الحق فى معاقبة الجانى اذا ارتكب جريمته فى الخارج على أحد مواطنى الدولة الوطنية وأساس هذا المبدأ هو حماية مصالح المواطنين فى الخارج وقد أخذت بمبدأ الشخصية السلبية قليل من التشريعات ولم يأخذ به التشريع المصرى^(٢) فالمجنى عليه فى هذه الحالة الاخيرة وطنى وضحية جريمة ارتكبت فى الخارج . كما قد يكون مرتكب الجريمة فى الخارج من موظفى الدولة أو المكلفين بأداء خدمة فى الخارج سواء أكان ارتكابهم لهذه الجرائم اثناء تأدية عملهم أو بسببها ويستوى أن يكون الموظف أو المكلف فى الخدمة العامة مواطناً للدولة أم اجنبياً كما يستوى أن تكون جريمته معاقبا عليها حيث وقعت أم لا . وهذا ما استحدثه مشروع المدونة العقابية آخذاً بما سار عليه مشروع تعديل قانون العقوبات المصرى الذى تم فيما بين سنة ١٩٤٦ ، سنة ١٩٥٢^(٣) .

-
- (١) د . على راشد ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ .
(٢) د . أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ١٢ .
(٣) د . على راشد ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

وفى الشريعة الاسلامية يأخذ جمهور الفقهاء عدا الامام
أبى حنيفة بمدأ شخصية التشريع الجنائى الاسلامى ، فالمسلم
الذى يرتكب جريمة بدار الحرب وكذلك غير المسلم اذا كان يقيم
بدار الاسلام اقامة دائمة يقام عليه الحد اذا عاد الى دار الاسلام
(١) وثبتت جريمته .

(١) د . هـ. محمود محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

المبحث الرابع

الاختصاص العالمي

سبق القول في أن طبيعة الجرائم الدولية تتمثل في كونها ترتكب في أكثر من دولة ولهذا فإن المبدأ الذي يحكمها هو مبدأ العالمية أو الاختصاص الشامل حيث يعنى المبدأ الأخير أن لكل دولة الحق في أن تخضع لسلطانها الجزائية كل جريمة ينص عليها قانونها العقابي بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة أو شخص مرتكبها أو المجنى عليه ودون النظر والاعتبار لتجريم القانون الاجنبي لها من عدمه أو سبق محاكمة الجاني عنها في الخارج أو تنفيذ عقوبته عنها في الخارج أم لا^(١) . وبمقتضى هذا المبدأ^(٢) يكون من حق الدولة ممارسة الاختصاص القضائي في جرائم معينة ارتكبت خارج اقليمها واعتبرتها الجماعة الدولية مخلة ليس فقط بالنسبة لمصالح بلد معين ولكن بالنسبة لمصالح الجماعة الدولية وتعتبر مثل هذه الجرائم جرائم بمقتضى قانون الشعوب ويعتبر من يرتكبها عدوا للجنس البشرى وبالتالي يحق لكل دولة أن تلقى القبض عليه

(١) د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٢) د . علي راشد ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

levasseur: Op cit p 101-102.

ومعاقبته طبقا لتشريعاتها على الرغم من كون الجريمة قد ارتكبت في الخارج وبصرف النظر عن جنسية المجرم وقد أخذ مبدأ العالمية^(١) يحل بالتدريج محل نظام حماية مصالح الدولة وحدها ويقوم هذا المبدأ على فكرة التعاون والتضامن الدولي في مكافحة الجريمة وقد بدأت القوانين الجنائية الوطنية النص على الجرائم التي تتضمن عنصرا أجنبيا أو ماسا بقيمة انسانية كجرائم قوانين الشعوب (الرق والقرصنة واتفاقية أعالي البحار سنة ١٩٥٨) مطبقة بالنسبة لها العقاب والاختصاص العالمي ومن هذا القبيل جرائم المخدرات وجرائم الاتجار في النساء والاطفال . وتداول المطبوعات الشائنة والاتجار بالرقائق . لذا فالتدخل الدولي وفقا لمبدأ العالمية يهدف الى تجنب افلات المجرمين من العقاب من أجل المصلحة الانسانية .

(١) د . محمد محيس الدين عوض ، الجرائم الدولية ،
تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

الفصل الثالث

أسباب الإلزامية والجريمة الدولية

الفصل الثالث

أسباب الإباحة والجريمة الدولية

تمهيد وتقسيم:

تتحقق المشروعية إذا لم يصطدم السلوك الانساني بأحد نصوص قانون العقوبات وقد تتحقق المشروعية بصفة استثنائية رغم اصطدام السلوك بأحد نصوص قانون العقوبات وذلك إذا خضع هذا السلوك لأحد القواعد المبيحة حيث يسقط بمقتضاها وصف التجريم عن الفعل فلا يترتب عليه العقاب، فالمشروعية استثنائية في هذه الحالة رغم مطابقة الفعل للنموذج القانوني للجريمة إلا أنه رغم هذا التطابق يبيح القانون بصفة استثنائية تطبيقاً لأحد القواعد المبيحة وهي ما تسمى بالإباحة justification وهي تختلف عن المشروعية حيث أن الأخيرة صفة تلحق السلوك الذي لا يصطدم أصلاً بأحد نصوص قانون العقوبات^(٢) بينما الإباحة صفة تلحق السلوك الذي يعتدى على مصلحة محمية متى كان ذلك دفاعاً عن مصلحة أخرى أجدر بالرعاية^(٣)، ويستفيد

(١) Delogue: La loi penal et son application le caire 1956 p 102.

د . أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٢) Merle et Vitu: Op cit p 303

(٣) Delogue: Op cit p 69.

من أسباب الإباحة الفاعل والشريك في الجريمة كما يستفيد
الفاعل سواء أكان عالما بسبب الإباحة أو جاهلا بها . وسيان
أن يكون الجهل بسبب الإباحة راجعا الى غلط في القانون
أو غلط في الوقائع أما الغلط في الإباحة فينبى من اعتقاد
الجانى بتوافر الوقائع أو الظروف التى ينشأ عنها سبب
الإباحة بينما هذا السبب متخلف فى الحقيقة والواقع ، فهذه
تمثل إباحة وهمية أو ظنية لا وجود لها إلا فى نفسية الجانى
ومخيلته وليس فى التشريع العقابى المصرى نص يجيز
للجانى الاستفادة من هذه الحالة وإن كان نص المادة ٢٤٩ ع
تبيح الدفاع الشرعى المبنى على النظر التصورى إذا كان
مبنيا على أسباب معقولة كما تبيح المادة (٦٢ ع) استنفادة
الموظف العام بأسباب الإباحة حتى ولو كان عمله غير قانونى
بشرط أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى
وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب
معقولة . أو بمعنى آخر فإن انتفاء القصد الجنائى والخطأ
غير العمدى يبرر استنفادة الفاعل من الإباحة الظنية أو الغلط
فى أسباب الإباحة كما ذهب البعض الى القول بأن القانون
قد يقرر الإباحة أيضا بناء على انتفاء المصلحة المحمية ويمثلون
لذلك برضاء المجنى عليه^(١) وتمثل أسباب الإباحة ظروف موضوعية

Delogue: Op cit, p 117.

(١)

مستقلة عن نفسية الفاعل من شأنها إزالة رد الفعل الاجتماعي للجريمة وفرض استثناءات خاصة على قواعد التجريم والعقاب وتحول دون قيام الركن الشرعي للجريمة أو تبطله بصورة يعتبر معها ذلك الركن غير قائم قانوناً^(١) أو بمعنى آخر هي أحداث أو ظروف أو مواقف معينة تلابس واقعة يكتمل لها شكل المظهر الخارجي للجريمة فتتمحو عن الواقعة صفة اللامشروعية الجنائية أى تضد و عملاً يبيحه المشرع^(٢) ، فأسباب الإباحة لطبيعتها الموضوعية تركز على أساس حماية مصلحة جديدة بالرعاية كما تركز على عناصر موضوعية بحتة لا علاقة لها بنفسية الجاني عدا حالة الشريك سبب النية أو المجنى عليه كما قد يشترط القانون عنصراً نفسياً في بعض أسباب الإباحة مثل اشتراط حسن النية في استعمال الحق وهي بذلك تختلف عن حالة امتناع المسؤولية فهي من طبيعة شخصية تتعلق بأدراك الجاني وحرية في الاختيار .

ومثالها في القانون المصري الجنون والسكر الاختياري (م ٩١ ع) ، (م ٦٢ ع) بمعنى أن أثرها شخصي يقتصر على مسؤولية الجاني ولا يؤول شرعاً على الصفة الإجرامية للفعل

(١) Merle et Vitue: Op cit p 297.

(٢) د . يسر أنور ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

الذى ارتكبه^(١) . ويشترط فى الاسباب المبيحة للجريمة أن توجد قبل ارتكاب الواقعة أو أن تكون معاصرة لها وليس بعد تمام ارتكابها^(٢) وفى مجال القانون الدولى الجنائى تستند فكرة الاباحة على نفس الركائز التى تستند اليها فى القانون الجنائى الداخلى الا وهو عدم انطواء الفعل المرتكب فى الظروف المرتكب فيها على عدوان على المصلحة التى يكفلها الشارع بالحماية^(٣) . وتتمثل الاسباب المبيحة للجريمة الدولية فى الدفاع الشرعى وحالة الضرورة وأمر الرئيس الاعلى ورضا المجنى عليه والمعاملة بالمثل وسنوالى الحديث تفصيلىا عن تلك الاسباب كل فى مبحث مستقل على حدة .

(١) د . أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(٢) د . على راشيد ، المرجع السابق ، ص ٥٣٥ .

(٣) د . حسنين عبيد ، الجريمة ائدولية ، المرجع السابق ،

المبحث الأول حق الدفاع الشرعى

مفهومه فى القانون الداخلى :

يمثل الدفاع الشرعى حق دفع اعتداء يقع على النفس أو المال بفعل يعد جريمة ويشترط القانون أن يكون الاعتداء منطويا على خطر حال غير مشروع أى فعل يهدد بالاعتداء على حق يحميه القانون بشرط أن يكون ذلك وشيك الوقوع وأن يكون فعل الدفاع لازما ومتناسبا مع فعل الاعتداء ويكون لازما إذا لم يكن هناك وسيلة أخرى أمام المدافع لتفادى الخطر إلا باللجوء الى الجريمة لكونها حماية أقرها القانون للفرد دفاعا عن حقه المعتدى عليه فى وقت يتعذر معه تدخل الدولة لحماية هذا الحق ويكون متناسبا إذا كان يكافئ قدر الاعتداء ولا يجاوزه والاسئل عن هذا القدر الزائد وهناك قيود على استعمال حق الدفاع الشرعى تتعلق بحظر مقاومة مأمورى الضبط القضائى واللجوء للقتل فى حالات معينة^(١) وقد نظم قانون العقوبات المصرى أحكام الدفاع الشرعى فى المواد من ٢٤٥ ع - ٢٥١ ع فنصت المادة ٢٤٥ ع على أنه لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو أصابه بجراح أضر به أثناء استعمال

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،

حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس الغير أو ماله)
وقد بينت هذه المواد الظروف التى ينشأ عنها هذا الحق
والقيود التى يرتبط بها وأوضحت هذه المواد عناصر الدفاع
الشرعى والتى تتمثل فى وقوع خطر اعتداء على النفس أو المال
بفعل يعد جريمة وأن يكون موضوع الاعتداء من الجرائم الواردة
على سبيل الحصر وأن تكون القوة هى الوسيلة الوحيدة
لدفعه وان يكون الخطر حالاً^(١) .

وقد انقسم الفقه الجنائى حول الاساس القانونى
للدفاع الشرعى^(٢) . فذهب البعض من الفقهاء الى أن أساس
الدفاع الشرعى هو الاكراه والارغام فمن يدافع عن نفسه دفاعاً
شرعياً يباشر فعله فى حالة اضطراب نفسى واكراه معنوى، بينما
يرى البعض الآخر أن أساس الدفاع الشرعى أن القانون يضحى
بمصلحة المعتدى فى سبيل المحافظة على مصلحة المعتدى
عليه الاجدر بالعناية . ويذهب اتجاه أخير فى الفقه الى
أن أساس اباحة حق الدفاع الشرعى تكمن فى أن المعتدى عليه

(١) د . يسر أنور، شرح قانون العقوبات ، المرجع
السابق ، ص ٨٥ .

د . على راشيد ، المرجع السابق ، ص ٥٦٥ .

(٢) د . محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات
القسم العام ، المرجع العام ، ص ٢٠٦ .

د . أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

يباشر بدفعه الاعتداء وظيفة عامة بتفويض من الدولة التي يتخذ ر عليها التدخل في اللحظة المناسبة غير انه يؤخذ على هذا الرأي الاخير ان التفويض لا يمكن ان يخول المفوض اليه سلطات من تلك التي يتمتع بها من اصدار التفويض ذلك انه من الثابت ان المعتدى عليه يباشر أفعالا ليست تخولها له أصلا السلطة العامة للدولة لان السلطة المقررة للدولة حماية المواطنين بما لها من سلطة العقاب بينما المباح للفرد ليس حق العقاب بل حق الدفاع . ومن النتائج الهامة لاعتبار الدفاع الشرعى من أسباب الاباحة أن المساهم مع المدافع يستفيد من نشوء الحق سواء أكان فاعلا أم شريكا كما أنه لا يجوز المطالبة بالتعويض عن أضرار نشأت من مباشرة هذا الحق وهو ما أكدته المادة ١١٦ من القانون المدنى المصرى . كما تجيز الشريعة الاسلامية الدفاع الشرعى عن النفس أو المال وهو لا يسقط العقوبة فقط بل يسقط الجريمة وينقل الفعل من حال منع السى حال حل^(١) ومشروعية الدفاع الشرعى فى الشريعة الاسلامية الاصل فيه دفع الصائل^(٢) ويؤكد ذلك قوله تعالى :
﴿مَنْ أَعْدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاَعْدُوا عَلَيْهِ ۖ يُحِلُّ مَا أَعْدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ﴾^(٣)

-
- (١) د . محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى
المرجع السابق ، ص ٥٣٩ .
(٢) د . محمد سلام مدكور ، نظرية الاباحة عند الاصوليين
والفقهاء ، المرجع السابق ، ص ٤٧٩ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ١٩٤ .

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم :
ز ولوا امرء اطلع بغير اذن فحذفته بعصاه ففقت عينه لم يكن
عليك جناح) .

وجمهور الفقهاء يرى أن الدفاع اصبح واجبا لقول
الرسول صلى الله عليه وسلم :
(من مات دون ماله فهو شهيد) .

كما أجمع الفقهاء على وجوب دفعه في حالة الاعتداء
على العرض كما اعتبروا دفع الاعتداء عن النفس واجبا وجائزا
عند المالكية وبعض الشافعية . أما الدفاع عن المال فهو
جائز عند الجمهور مطلقا وواجبه بعضهم فيماله روح^(١) .

(١) د . محمد سـلام مدكور ، المرجع السابق ، ص ٤٩٧ .

مفهوم الدفاع الشرعى فى النظام القانونى الدولى :
من الملائم بفقها وقضاء ان حق الدولة فى الدفاع
عن نفسها Right of self defense حق طبيعى مستمد
من وجودها ويعمل القانون الدولى على تنظيم مباشرته دون
المساس بأصله^(١) ، وهو يختلف عما تدعيه بعض الدول أحيانا
من حق المحافظة على الوجود Right self preservation
الذى يعد مظهرا من مظاهر الغرائز البشرية الفاتحة
الذى يؤدى بحجة المحافظة على وجود الدولة الى تدخل
القوى فى شئون الضعيف وفرض ارادته عليه ، فالدفاع الشرعى
يمثل فى القانون الدولى الجنائى حقا بقرره ذلك القانونون
لدولة أو مجموعة من الدول باستخدام القوة لصد عدوان
مسلح غير مشروع يعد جريمة دولية يشترط فيه أن يكون حال
يرتكب ضد سلامة اقليم الدولة أو استقرارها السياسى ويلزم
أن يكون استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لرد العدوان
ومتناسبا معه ويجوز الدفاع اذا تجاوز المدافع حدود الدفاع
لان الدفاع فى هذه الحالة يكون ضد عدوان غير مشروع ويتوقف
حق الدولة فى استخدام حقها فى الدفاع الشرعى حين يتخذ

(١) د . محمد محيى الدين عوض ، الجرائم الدولية
تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ٨ .

مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين^(١) .
ويتناسب حق الدفاع الشرعى تناسبا عكسيا مع اباحة حقوق
الحرب فحينما يسود اباحة حق الحرب يختفى حق الدفاع
الشرعى ويندثر وحينما تحرم الحرب وتجزم يحظى الدفاع
الشرعى بمكانة مرموقة . ففي العصور القديمة^(٢) اختفى حق
الدفاع الشرعى حيث سادت فى تلك العصور حق الحرب واعتبر
اختصاص تمارسه الدولة لفض المنازعات التى تنشأ بينها وبين
غيرها من الدول فلم يكن هناك منع لاستخدام القوة
أو التهديد بها فالدول تمارسه تحقيقا لسياستها القومية
وفى العصور الوسطى ظهر اتجاه نحو تقييد حق الحرب عن
طريق ما يعرف بالحرب العادلة وهى التى يباح للدولة
المجنى عليها اعلانها بوصفها عقوبة تنزلها بالدولة المعتدية
فهى وسيلة لاستعادة هيبة القانون ونصرة الحق وقمع الظلم
واقرار العدالة حيث اسبغ عليها الفقهاء هذا التكييف
الذى حظى بتأييد فقهاء الكنيسة غير أن هذا التقسيم

(١) د . أحمد موسى ، على هامش من الدفاع الشرعى
واستعمال الاسلحة النووية ، المجلة المصرية للقانون
الدولى ، المجلد الثامن عشر ، ١٩٦٢ ، ص ٢٢١ .

(٢) راجع المبحث الأول من الفصل الأول من الباب التمهيدي :

- د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع
السابق ، ص ٤٦ .

- د . محمد محمود خلف ، الدفاع الشرعى والقانون
الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

للحرب العادلة والحرب الظالمة لم يعد الى وجود تنظيم قانونى فعال ولم تظهر فكرة الدفاع الشرعى فى رحابها بمكانة لائقة لان الحرب العادلة لم تقيد من حق الحرب على نحو واضح فظل اختصاصا تمارسه كل دولة ذات سيادة . وعلى العكس من ذلك جاء تحريم الحرب قاطعا فى الشريعة الاسلامية لكونه صورة من صور الظلم يحرمه الله فى كثير من آياته منها قوله تعالى : ^(١) وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْغَيْبِ الْمَعْتَدِينَ ^(٢) وقوله تعالى : ^(٣) فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدْوَانَ عَلَيْنَا الْغُطِّيَّينَ ^(٤) وقد أجاز الاسلام الحرب الدفاعية فى حالتين ^(٥) حالة

(١) سورة البقرة ، آية ١٩٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٩٣ .

(٣) د . محمد عبد الله راز ، القانون الدولى والاسلام ،

المجلة المصرية للقانون الدولى ، ١٩٤٩ ، ص ٦ .

د . محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى

العام ، المرجع السابق ، ص ٧١٥ .

د . حامد سلطان ، احكام القانون الدولى فى

الشريعة الاسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة

١٩٧٠ ، ص ١٦٣ .

الدفاع عن النفس، وفي حالة الاغاثة الراجية لشعب مسلم أو حليف عاجز عن الدفاع عن نفسه ويشترط في الحالتين أن يكون العدو في حالة تأهب للهجوم. وفي مرحلة عصبة الأمم^(١) لم يحرم العهد اللجوء إلى الحرب بصورة مطلقة بل وضع لها قيوداً على اللجوء إلى الحرب. واعتبر الحرب عملاً غير مشروع ففى حالات محددة نص عليها في المواد من (١٠ - ١٥). وقد أورد ميثاق العهد استثناءً يتعلق بحق الدفاع الشرعى استنتجته الفقه من المادة (١٦ / ١) حيث نصت على أن الدولة التى تلجأ إلى الحرب اخلالاً بالتزاماتها في العهد الخاصة بفض المنازعات بالطرق السلمية تعتبر كأنها قامت بعمل حربى ضد جميع الدول الاعضاء في العصبة، كما نصت المادة (١٦ / ٣) على أن كل عضو في العصبة عليه واجب تقديم المساعدة المتبادلة من قبل عضواته آخر بقصد مقاومة دولة قامت بخرق العهد من طرفها كما تتبع نفس القاعدة اذا حدث النزاع بين دولتين عضو وأخرى غير عضو في العصبة (م ١٧ / ١) وفي المشروعات التي تلت عصبة الأمم فقد اعتبر مشروع المعونة المتبادلة سنة ١٩٢٣ الحرب جريمة دولية كما نص بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ في مادته الثانية على عدم مشروعية اللجوء إلى الحرب الا فى

(١) أنظر الفصل الاول من الباب التمهيدي .

حالة الدفاع الشرعى لمقاومة الافعال العدوانية كما أجازت المادة الثانية من اتفاقية لوكارنو سنة ١٩٢٥ اللجوء الى الحرب فى حالة ممارسة الدفاع الشرعى وفى حالة القيام بعمل مشترك ضد دولة اخلت بالتزاماتها فى العهد (١٦م) . وقد بدأت معالم الدفاع الشرعى فى الظهور عند ما جاء ميثاق بريان كيلوج سنة ١٩٢٨ الذى منع اللجوء الى الحرب بشكل عام واعتبر الاعتداء على هذا المنع جريمة دولية ومع نشوء منظمة الامم المتحدة سنة ١٩٤٥^(١) ظهر المنع العام للجوء للقوة بشكله المطلق فى الفترة الرابعة من المادتين الثانية من الميثاق كما أصبح الدفاع الشرعى فى ظل الميثاق بوصفه استثناء من المنع العام للجوء للقوة متجسدا فى مادة مستقلة هى المادة ٥١^(٢) من الميثاق كما نصت اللوائح الخاصة

(١) راجع الفصل الاول من الباب التمهيدي ،

- د . محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى ،

العام ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

- د . حامد سلطان ، الحرب فى نطاق القانون

الدولى ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

- د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

Delvanis: Op cit p 100

(٢)

Ibid: Procès de droit Criminel Paris
1945, p 80.

Kelsen: The principles of international
law, New York, 1966, p 59.

بالمحاكم العسكرية الدولية (نورمبرج وطوكيو) على المنع العام
للجوء للقوة صراحة وان اغفلت النص صراحة على حق الدفاع
الشرعى وان كان من استقراء أحكام هذه المحاكم والمبادئ
المستقاة منها يؤكد اقرارها لهذا الحق .

ويقتضى تحديد ما اذا كانت الدولة فى حالة دفاع
شرعى من عدمه تحديد ماهية العدوان . حتى يمكن معرفة
الدولة المعتدية أو البادئة بالعدوان والدولة المعتدى عليها
والتي يكون لها حق استخدام الدفاع الشرعى أو الاستعانة
بالمنظمة الدولية .

المطلب الأول في تعريف العدوان

أثار تعريف العدوان جدلا كبيرا بين اتجاهين ، اتجه
يعارض تعريف العدوان وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية
والملكة المتحدة واستندوا في ذلك لحجج قانونية^(١) تتمثل
في أن تعريف العدوان استجابة للنظام اللاتيني الذي
يفرغ القواعد القانونية في نصوص مكتوبة ولا يقيم اعتبارا للنظام
الانجلوسكسوني الذي يعتمد على العرف كمصدر أصيل
للقواعد وهذا شأن القانون الدولي والقانون الدولي الجنائي
فضلا عن أن بعض نصوص ميثاق الأمم المتحدة تعطي بعض
السلطات لأجهزة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن
الدوليين ومن شأن هذه النصوص (المواد ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ ،
١٤) أن تغني عن إيجاد تعريف للعدوان هذا فضلا على

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،

ص ١٥٣ .

د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ ،
وما بعدها .

د . سمعان بطرس فرج البه ، تعريف العدوان ،
المجلة المصرية للقانون الدولي ، ١٩٦٨ ، ص ٢١٠ ، وما
بعدها .

د . حسين عبد الخالق حسونة ، توصل الأمم المتحدة
الى تعريف العدوان ، المجلة المصرية للقانون الدولي ،

١٩٧٦ ، ص ٥١ ، وما بعدها .

عدم وجود سلطة قضائية تتولى الفصل فى المنازعات الدولية وعدم الزامية الاحكام الصادرة من محكمة العدل الدولية وما يعترض مجلس الامن عند اصدار قراراته من عقبة استعمال حق الفيتو من جانب أعضائه^(١) وحجج سياسية^(٢) تتمثل فى أن الوضع الراهن للمجتمع الدولي لا تسمح بتعريف العدوان بدليل أن الدول اختلفت عليه ما يقرب من ربع قرن فضلا عن كونه سيعيق مجلس الامن عن أداء وظيفته باصدار قراراته التى ستكون متأخرة بعد ان يكون المعتدى قد حقق غرضه من الاعتداء ويكون المعتدى عليه قد بالغ فى رد الاعتداء بتدابير غير متكافئة كما ان تعريف العدوان سيكون قاصرا عن استيعاب الكثير من صور العدوان التى تتزايد بتزايد التقدم العلمى فى مجال التسليح كما سيؤدى هذا التعريف للعدوان الى تفنن المعتدى فى الباس عدوانه ثوبا لا يطابق ذاك الذى ورد فى العدوان وحججا عملية^(٣) مؤداها أن العدوان يمثل

(١) Aroneau: La definition de L, Aggression, Paris, 1958, p 142 et SS.

د. محمد محمود خليف، المرجع السابق، ص ٢٦٠.

(٢) د. حسنين عبيد، المرجع السابق، ص ١٥٥.

د. محمد محمود خليف، المرجع السابق، ص ٢٦٠.

(٣) د. حسنين عبيد، المرجع السابق، ص ١٥٦.

وفى نفس المعنى :

Aroneau: Op cit p 140.

في حد ذاته فكرة بدائية ترتبط بطبيعة الانسان الجانحة صوب
الخطيئة مما يجعلها غير قابلة للتعريف ، كما أن تاريخ كل
من عصبة الامم والامم المتحدة لم يتأثر بعدم وجود تعريف
للععدوان^(١) بينما يستند الاتجاه المناصر لتعريف العدوان
الذي يتزعمه الاتحاد السوفيتي الى حجج قانونية^(٢) مؤداها
ان تعريف العدوان سيؤدي الى اضعاف الوضوح على فكرة
الجريمة الدولية مثلما هو الحال في الجريمة الداخلية ، كما
سينير الطريق عند انشاء القضاء الدولي الجنائي نحو ادائه
لعمله على شكل منضبط كما ان النص على الجريمة عن طريق

(١) د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ ،
وما بعدها .

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .
راجع في تقييم هذا الاعتبار الضمني

Aroneau: Op cit p 135 et SS.

د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ ،
وما بعدها .

Aroneau: Op cit p 124 et SS. (٢)

- د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

- د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠ ،
وما بعدها .

تعريف العدوان يعتبر نذيرا بايقاع العقاب عند مخالفته أوامر المشرع الدولي ومن شأن ذلك مايجعل المعتدى يفكر جيدا قبل أن يقدم على الجريمة وحجج سياسية مؤداها ان من شأن تعريف العدوان تحديد شخص المعتدى تمهيدا لاقرار مسؤوليته وتوقيع الجزاء المناسب بالاضافة الى تحديد شخص المجنى عليه وتقديم المساعدة اللازمة له في الوقت الذي يستطيع فيه المجنى عليه التمسك بالدفاع الشرعي أو اللجوء الى المنظمة الدولية^(١) ولم يقف اختلاف الدول حول ملائمة تعريف العدوان أو عدم ملائمتهم اختلفوا حول كيفية صياغة هذا التعريف، وانقسموا الى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول :

يتمثل هذا الاتجاه في ايراد تعريف عام لفكرة العدوان يساعد كلا من المنظمة الدولية والقضاء الدولي على التحقق من توافر العدوان من عدمه وقد تعددت الصيغ التي قيل بها

(١) Aroneau: Op cit p 124.

د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

للا دلاء بمثل هذا التعريف من ذلك تعريف الاستاذ بلا^(١)
Pella للعـدوان بانه (كل لجوء الى القوة من قبل
جماعة دولية فيما عدا حالتى الدفاع الشرعى والمساهمة فى عمل
مشترك تعتبره الامم المتحدة مشروعا) وتعد ، الاستـاذ
الفارو^(٢) Alfaro بانه كل استخدام للقوة أو التهديد بها
من قبل دولة أو مجموعة دول أو حكومة أو عدة حكومات ضد
أقاليم شعوب الدول الاخرى أو الحكومات أيا كانت الصـررة
أو السبب أو الغرض المقصود فيما عدا حالتى الدفاع الشرعى
الفردى أو الجماعى ضد عدوان مرتكب من جانب قوات مسلحة
أو المساهمة فى أحد أعمال القمع التى تقرها الامم المتحدة^(٣) .

(١) Pella: la condification du droit pénal
international revue général du
droit international 1952 p 44.

(٢) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٣) مشار اليه فى :

Graven: Op cit p 519.

Aroneau: Op cit p 322.

ويعرفها د وند يود فاب^(١) donne dieu de vabres
 بأنها : (الحرب التي تقع مخالفة للمعاهدات والضمانات
 والاتفاقيات ذات الصبغة الدولية) كما يعرف العـدوان
 جورج سـل^(٢) G. scelle بأنه : (كل لجوء للقوة مخالف
 لنصوص ميثاق الامم المتحدة ويهدف الى تغيير حالة
 القانون الدولي الوضعى السارى المفعول أو الى احداث
 خلل فى النظام العام) كما عرفت لجنة القانون الدولي سنة
 ١٩٥١ بأنه (كل استخدام للقوة أو التهديد بها من قبل
 دولة أو حكومة ضد دولة أخرى أيا كانت الصورة وأيا كان نوع
 السلاح المستخدم وأيا كان السبب أو الغرض وذلك فى غير
 حالات الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى أو تنفيذ قرار
 أو اعمال توصية صادرة عن أحد الاجهزة المختصة بالأمم المتحدة^(٣))

(١) مشار اليه فى Aroneau: Op cit p 322.

- د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .

(٢) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

(٣) Aroneau: Op Cit p 318

راجع تعريفات اخرى للعدوان عند كل من :

د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .

د . سمعان بطرس فرج الله ، فى تعريف العدوان ،
 المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

د . عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

د . محمد محيس الدين عوض ، دراسات فى القانون
 الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٤٨٧ ، وما بعدها .

غير أنه يؤخذ على هذه التعريفات ورودها بصيغ عامة وغامضة مما يجعل الفائدة من هذه التعريفات ضئيلة ذلك ان بعض العبارات تحتاج بدورها الى تعريفات^(١) مما قد يجعل الممتدئ يستفيد من البطء في الاجراءات الناشئة عن تفسير التعريف الغامض^(٢).

الاتجاه الثاني :

يأخذ في تعريفه للعدوان بالتعريف الحصري حيث يعتمد على مبدأ الشرعية بمعناه الضيق فيورد صوراً عديدة للعدوان من ذلك تعريف Politis للعدوان في تقريره المقدم في مؤتمر نزع سلاح المنعقد سنة ١٩٣٣ م — من ٦١ دولة وقد نصت المادة الاولى من التعريف على اعتبار كل من الافعال الاتية تشكل حرباً عدوانية^(٣) :

١ - اعلان دولة الحرب على دولة أخرى .

(١) Aroneau: Op cit p 211.

(٢) Graven: Op cit p 419.

(٣) Aroneau: Op cit p 281 et SS.

د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

٢ - غزو دولة لاقليم دولة أخرى بقوات مسلحة ولو لم يكسب هناك اعلان بالحرب .

٣ - مهاجمة الدولة بقواتها المسلحة برية كانت أو بحرية أو جوية اقليم دولة أخرى أو قواتها البرية أو الجوية

٤ - حصار الدولة لموانئ أو شواطئ دولة أخرى .

د - مساعدة دولة لعصابات مسلحة مشكلة على اقليمها بتمديد تزويد دولة أخرى أو رفضها الاستجابة لمطالب الدولة والى الأخرى باتخاذ الاجراءات اللازمة لحرمان هذه القوات من المساعدة أو الحماية .

كما نصت المادة الثانية من التعريف على ان أية اعتبارات مهما كان نوعها سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو غيرها لا يمكن أن تشكل عذرا أو مبررا للمعدوان .

كما تقدم ليتفنوف Litvinov^(١) الدندوب السوفيتي في

Aroneau: Op cit p 278 et SS.

(١)

Graven : Op cit p 267.

د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

د . سمعان بطرس فرج اللب ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

د . عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١٨ .

د . حسنين نبين ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

نفس النموء تمر بتعريف للعدوان تتضمن فيه الحالات التى تكون فيها الدولة معتدية وهى :

- ١ - اعلان الحرب ضد دولة أخرى .
- ٢ - غزو اقليم دولة دون اعلان الحرب .
- ٣ - استخدام القنابل من جانب القوات المسلحة برية كانت أو بحرية أو جوية لدولة ضد أخرى أو القيام بهجوم مدبر على سفن دولة أخرى أو على أسطولها الجوى .
- ٤ - انزال دولة لقواتها المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية داخل حدود دولة أخرى دون تصريح من حكومتها أو مع الاخلال بشروط هذا التصريح وخاصة فيما يتعلق بسريان مدة اقامتها أو المساحة التى تقبم عليها .
- ٥ - الحصار البحرى لشواطئ أو موانئ دولة أخرى التى لا يصلح لتبريرها اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية أو مجرد الرغبة فى استغلال مصادر الثروة الطبيعية فى الاقليم المهاجم أو الحصول على منافع أو امتيازات أو الاستيلاء على رؤوس الأموال المستخدمة فيه أو رفض الدولة المعتدى عليها الاعتراف بالحدود الفاصلة بينها وبين الدولة المعتدية .

ثم أُررد أمثلة لتلك الاعتبارات منها ما يتمثل في الحالة الداخلية للدولة مثل الادعاء بفساد الإدارة أو وجود خطر يهدد حياة أو أموال الأجانب فيه أو وجود حركة ثورية ومقاومة لثورة أو حرب أهلية أو اضطرابات أو أى عمل من أعمال الدولة تشريعاً كان أو غيره مثل قطع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو إلغاء الديون أو رفض عبور القوات المسلحة المتجهة نحو إقليم دولة أخرى أو أية تدابير مصطبغة بصبغة دينية أو تلك المنافية للاديان أو حوادث الحدود . ويأخذ هذا الاتجاه الحصرى بالاحترام الكامل لمبدأ الشرعية مع أن مواكبة التطور الهائل في الأسلحة المستخدمة في القتال يستوجب أن يأخذ المبدأ بقدر من التخفيف لذا فهو قاصر على استيعاب ما يستجد من صور العدوان مما يمهد السبيل لافلات المعتدى من المسئولية والعقاب^(١) .

الاتجاه الثالث :

يأخذ بالتعريف الإرشادي للعدوان حيث يقف أنصاره موقفاً وسطاً بين أنصار الاتجاهين السابقين فيوردون صوراً للعدوان

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٦٤ .
د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .
د . عبد الحميد خميس ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

على سبيل المثال دون الحصر حتى يمكن مواجهة ما يمكن أن يستجد من صور للعدوان . وقد حظى هذا الاتجاه بتأييد جانب كبير من الفقه الدولى الجنائى فى مقدمتهم جرافن Graven الاضافة الى عدد من الدول التى تقدمت بمشروعات لتعريف العدوان واستناد اليه . ومن تلك المشروعات مشروع السيد المفتى مندوب سوريا^(١) سنة ١٩٥٧ فى اللجنة السادسة - اللجنة القانونية من لجان الامم المتحدة والتى أنيط بها وضع تعريف للعدوان وقد اقرت الجمعية العامة فى قرارها رقم ٣٣١٤ (٢٩) سنة ١٩٧٤ المشروع الاخير فى جوهره وينطوى هذا القرار على جملة نصوص اهمها^(٢) ما جاء فى المادة الاولى بشأن تعريف العدوان اذ عرفته بأنه يتمثل فى (استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة والسلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسى لدولة اخرى أو بأى شكل آخر يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة) وتنص المادة الثانية على ان (المبادأة

(١) راجع تفاصيل هذا المشروع فى :

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ ، وما بعدها .

د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

(٢) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ ، وما بعدها .

د . عبد الخالق حسونه ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .

بإستخدام القوة المسلحة بواسطة دولة خلافا لما يقضى به الميثاق يشكل دليلا على وقوع العمل العدواني). كما أوردت المادة الثالثة صور للعمل العدواني مثل :

١ - الغزو أو الهجوم بواسطة القوات المسلحة لأحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى أو أى احتلال عسكري ولو كان مؤقتا ينشأ من الغزو أو الهجوم أو أى ضم لإقليم دولة أخرى كليا أو جزئيا عن طريق استخدام القوة .

٢ - الضرب بالقنابل بواسطة القوات المسلحة لأحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى أو استخدام أية أسلحة بواسطة إحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى .

٣ - حصار موانئ أو شواطئ إحدى الدول بواسطة القوات المسلحة لدولة أخرى .

٤ - هجوم القوات المسلحة لأحدى الدول على القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو الأساطيل البحرية أو الجوية لدولة أخرى .

٥ - استخدام القوات المسلحة لأحدى الدول الموجود داخل إقليم دولة أخرى بمقتضى اتفاق مع الأخيرة

خلافًا للشروط الواردة في هذا الاتفاق أو أى امتداد
لوجودها في هذا الاقليم بعد مدة الاتفاق .

٦ - موافقة احدى الدول على استخدام اقليمها الذى
وضعت تحت تصرف دولة أخرى في ارتكاب العمل
العدواني بواسطة الاخير ضد دولة ثالثة .

٧ - ارسال العصابات أو الجماعات أو المرتزقة المسلحين
بواسطة احدى الدول أو لحسابها مع ارتكاب أعمال
القوة المسلحة ضد دولة أخرى متى كانت هذه الافعال
منطوية على قدر من الجسامة يعادل الافعال المشار
اليها من قبل (.

وتنص المادة الرابعة على ان الافعال سالفه الذكر قد
وردت على سبيل المثال لا الحصر وان في استطاعة مجلس
الامن ان يعتبر سواها عدوانا طبقا لاحكام الميثاق

كما تؤكد العادة الخامسة على انه لا يصح تبريرا
للعدوان (أى اعتبار مهما كان سواء أكان سياسيا أو اقتصاديا
أو عسكريا أو غير ذلك . . ولا يترتب عليه الاعتراف بأية مكاسب
اقليمية أو أية مزايا من نوع آخر)^(١)

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

كما جاء في المادة السابعة^(١) بأنه : (لا يوجد فـسـى التعريف أى التزام يمس حق الشعوب الخاضعة للاستعمار أو نظم الحكم العنصرية أو للأشكال الأخرى من السيطرة الأجنبية من الكفاح من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال).

وهذا يعنى حق الشعب المحتل فى مقاومة الاحتلال وحق الشعب المغلوب على أمره من سلطات تقهره وتبيسه وتفرض عليه تمييزا عنصريا L, apartheid والعزل العنصرى بل ان للدول الأخرى ان تمنح مثل هذه الشعوب مساعدتها كما هو الحال بالنسبة للشعب الفلسطينى المحتلة أرضه وشعوب جنوب افريقيا^(٢) .

وحقيقة الأمر وان كان قرار الجمعية العامة الأخير بتعريف العدوان قد حسم الخلاف بشأنه إلا أنه لم يكن تعريفا جامعاً ولا مانعاً رغم كونه تعريفاً مختلطاً عام وصفى^(٣) أخذ

(١) د . محمد محيى الدين عوض ، الجرائم الدولية ، تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ٨ .

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٢) د . محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٨ .

(٣) د . محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

بوجهة النظر الارشادية^(١) فبعد أن عرف العدو أن تعريفنا
عاما في مادته الاولى نص على افعال معينة في المادة الثالثة
على سبيل المثال لا الحصر ثم اعطى لمجلس الامن الحق في
المادة الرابعة في أن يقرر أن افعالا أخرى تعد عدوانا
استنادا للميثاق وحرص في الفقرة الثانية من المادة الخامسة
على اعتبار حرب الاعتداء جريمة ضد السلام الدولي وأن
المسئولية الدولية تترتب على العدو وأن^(٢) كنا نأمل أن
يكتسب قرار الجمعية العامة في هذا الشأن قوة ملزمة باقراره
ضمن نصوص ميثاق الامم المتحدة لتهدى به الدول والمنظمة
وبخاصة مجلس الامن وهي بصدد تحديد وجود عدوان من
عدم^(٣) ولا مانع من ان يضاف لصور العدو ان المنوء عنها
في قرار الجمعية العامة في مادتها الثالثة صور أخرى جديدة
تنبئ عنها الاستخدامات الحديثة في الاسلحة المتطورة وما
يعتبره مجلس الامن من صور جديدة للعدوان .

-
- (١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٧١ .
(٢) د . محمد محيي الدين عوض ، المرجع السابق ،
ص ٢٩ .
(٣) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٧١ .

المطلب الثاني شروط الدفاع الشرعى

تمهيد وتقسيم :

شروط الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى طبقا لنص المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة يرتكز على شرطين هما العدوان والدفاع الذى يجب فيه أن يكون استعمال القوة فيه لازما وضروريا لدفع العدوان فليس هناك طريق آخر يمكن اللجوء اليه وتوجيه قوة الرد الى مصدر العدوان دون سواه بشرط ان تكون متناسبة معه وفى حدود القدر الضرورى لردّه وإيقافه .^(١)

وقد سبق العرف الدولى الذى يعد مصدرا للقانون الدولى الجنائى ميثاق الامم المتحدة فى بيان شروط الدفاع

(١) د . محمد محيى الدين عسوف ، الجرائم الدولية ، تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ٩ .

الشرعى بصد د حادثة الكارولين^(١) Carloin وقد استخلص
الفقد من هذه الحادثة أن شروط الدفاع الشرعى تتمثل فسى
المخالفة الدولية السابقة والضرورة الملجئة والشاملة على النحو
الذى لا يترك حرية فى اختيار الوسيلة أو التدبر فى الامر
وان يكون هناك تناسبا بين خطر الاعتداء والقوة المستخدمة
فى رده . وسنتناول بالحد يث للشروط التى يجب توافرها فى كل
من العد وان والدفاع :

(١) Glaser: L, in fraction (int): Op cit p 65.

وقعت تلك الحادثة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٣٧ عند
قيام قوة كندية صغيرة بعبور الشاطئ الأمريكى من نهر
النياجرا مهاجمة زورقا تجاريا أمريكيا يحمل اسم الكارولين
كان يستخدم فى نقل المؤن والذخيرة الى القسوات
الثائرة فى كندا التى كانت تخضع وقتئذ لبريطانيا وأسفر
الهجوم عن مقتل شخص واحد وفقد اثنى عشر أمريكيا
وند دفعت بريطانيا مسئوليتها بأنها كانت فى حالة
دفاع شرعى غير ان وزير خارجية امريكا ويبستر Webster
بعث برسالة الى السفير البريطانى فوكس Fox فسى
واشنطن قرر فيه أن العمل البريطانى لا يمكن اعتباره
مشروعا الا اذا اثبتت بريطانيا توافر الضرورة الملجئة
والشاملة على النحو الذى لم يتركوا حرية فى اختيار
الوسيلة وفرصة للتدبر فى الامر فضلا عن اثبات أن
السلطات المحلية فى كندا على فرض توافر الضرورة
الملجئة التى اضطرتها الى تخطى الحدود الأمريكية
لم ترتكب عملا مبالغا فيه . .

أولا : شروط العدوان :

يشترط في العدوان أن يكون مسلحا ، وغير مشروع وأن يكون حقيقيا وحالا ومباشرا ، وأن يرد على الحقوق الجهورية المثلة في حق سلامة الاقليم وحق الاستقلال السياسى وحق تقرير المصير . ويتبين من ذلك أن شروط العدوان تنحصر في ثلاثة :

١ - أن يحدث عدوان مسلح غير مشروع :

يشترط في العدوان أن يكون غير مشروع ضبقا لقواعـد التجريم الدولية ، فان انتفت هذه الصفة لم يعد للدفاع فصى مواجهته محل ، وتكون الدولة مرتكبة لعدوان مسلح aggression armée عند ما تقوم دولة أو مجموعة من الدول باستخدام قواتها المسلحة النظامية أو غير النظامية أو العصابات المسلحة (المكونة من أفراد خاصة) تراقب وتوجه بأوامر الدولة داخل اقليم دولة أخرى أو ضد اقليمها أو ضد قواتها الموجودة على هذا الاقليم أو فى أعالى البحار أو ضد قواتها التى تتمركز فى بلد اجنبى ويشترط فى العدوان هنا ضرورة توافر القصد العدوانى لدى الدولة المعتديـة ، وان

يتوافر في الهجوم المسلح صفة الجسامة^(١) . ويتبين ذلك من حجم الاسلحة المستخدمة فيد ، وهذه الشروط لا تتطلبها القوانين الداخلية بل يكتفى فيها ان يكون هنالك خطر حال أو وشيك الوقوع بصرف النظر عن مدى جسامة وعليه لو أطلقت فرقة صغيرة لحرس الحدود النيران على قوة أخرى صغيرة في دولة أخرى فان ذلك لا يعطى للدولة المعتدى عليها حق الدفاع الشرعى^(٢) . بل يمكن اللجوء الى الطررق السلمية لاقتضاء التعويض .

وقد تركت المادة الحادية والخمسون من ميثاق الامم المتحدة للدولة المعتدى عليها سلطة تقديرية في تحديد

(١) Stefani et levasseur: Op cit p 146-149.

- د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .
- د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .
- د . محمود نجيب حسنى ، دروس فى القانون الجنائى المدولى ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .
- د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٦٠ ، وما بعدها .

(٢) Pella: Op cit p 197.

Alchalabi: Op cit p 69 et SS.

Glaser: L, infraction (int): Op cit p 66.

وقوع عدوان مسلح ضدها على أن يخضع هذا التحديد للمراقبة وفحص لاحقين من مجلس الامن وهذا ما يجعل الدولة التي تستعمل حق الدفاع الشرعى بعيدة عن التعسف في استعمال حقها هذا ^(١).

٢ - أن يكرت العدوان المسلح حالا ومباشرا :

ويعنى هذا أن يكون العدوان قد بدأ بالفعل ولكنه لم ينته بعد وفى هذا يختلف القانون الدولى الجنائى عن القانون الداخلى حيث ينشأ حق الدفاع الشرعى فى القانون الاخير سواء أكان الحظر حالا أو وشيك الوقوع أما فى القانون الدولى الجنائى فطبقا للمادة الحادية والخمسين من ميثاق الامم المتحدة لا يثور حق الدفاع الشرعى الا اذا كان الخطر حالا وفى هذه الحالة لا ينشأ حق الدفاع الشرعى الوقائى فى حالة العدوان المسلح الوشيك الوقوع والعدوان المسلح

(١) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٣٨٥ .
فى نفس المعنى :

Glaser: Op cit p 64.

Alchalabi: Op cit p 72 et SS.

فى المستقبل^(١) . ويذهب بعض الفقهاء الى أن حق الدفاع
الشرعى ينشأ حال كون العدوان المسلح وشيك الوقوع^(٢) بينما
يشترط البعض الآخر فى العدوان أن يكون مباشرا^(٣) ويضيف
البعض الى ذلك بأنه يمكن أن ينشأ حق الدفاع الشرعى سواء
أكان العدوان مباشرا أو غير مباشر^(٤) على اعتبار أن نص
المادة الحادية والخمسين قد جاء عاما . غير أن المادة
الآخيرة قد قصرت استخدام حق الدفاع الشرعى على وقوع
العدوان المسلح أى حال قيام الدولة المعتدية بالاعمال
العدوانية فعلا .

Pella: Op cit p 134.

(١)

Glaser: Op cit p 75.

- د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٦٢ .
- د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .
- د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع
السابق ، ص ٦٢ .

(٢) د . محمود نجيب حسنى ، دراسات فى القانون
الجنائى الدولى ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

Kelsen: Op cit p 70.

(٣)

Alchalabi: Op cit p 86-88.

(٤)

٣ - أن يرد العدوان المسلح على الدولة أو أملاكها :

أجاز القانون الجنائي الداخلي^(١) حق الدفاع الشرعي دفاعاً عن النفس أو المال فأباح المشرع المصري اللجوء إلى الدفاع الشرعي في جميع جرائم الاعتداء على النفس ثم اقتصر على إباحة بعض جرائم الاعتداء على المال (٢٤٥٣ ع) ونفس القاعدة نجدها في القانون الدولي الجنائي فيجوز الدفاع عن نفس الدولة كما لو حدث اعتداء على سلامة إقليمها أو على مالها كما لو نال العدوان من أحد منشأتها وتشمل هذه الحقوق سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها وغيرها من الحقوق الجوهرية التي تكون محلاً لعدوان مسلح وتستتبع نشوء حق الدفاع الشرعي لحمايتها . وتتمثل تلك الحقوق في حق سلامة الإقليم وحق الاستقلال السياسي وحق تقرير المصير . وسنتناول الحديث عنها على النحو التالي :

(١) د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .
د . محمود نجيب حسني ، الموجز في شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٣٦ .

أ - حق سلامة الاقليم:

Le droit à l'intégrité territoriale:

اقليم الدولة وفق قواعد القانون الدولي العام يشمل
الاقليم الارضى Leterritoire terrestre والاقليم البحري
L'espace aerien والفضاء الجوي Leterritoire maritime
وتخضع هذه العناصر المكونة للاقليم لسيادة الدولة، لذا كان
المساس به جريمة دولية وقد أكدت ذلك المادة العاشرة من عهد
عصبة الامم المتحدة التي أوجبت على أعضاء العصبة احترام
سلامة الاقليم والاستقلال السياسى لكل أعضاء العصبة
والمحافظة عليها ضد أى عدوان كما نصت الفقرة الرابعة من
المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة على أنه (يمتنع أعضاء
الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال
القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضى أو الاستقلال السياسى
لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة). وقد
كفل الميثاق للدولة الحق فى الدفاع الشرعى لحماية سلامتها
الاقليمية تطبيقا لمبدأ السيادة ويعترف بهذا الحق للدول
سواء أكانت أعضاء فى الامم المتحدة أو غير أعضاء^(١) كما

Pella: Op cit, p 197.

(١)

- د . جسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع

السابق ، ص ٦٦ .

- د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٣٩٢ .

اجمعت عليها كافة التعاريف الخاصة بالعدوان وأكدت محاكم نورمبرج وطوكيو حيث اعتبرت العدوان المسلح على حق سلامة الاقليم يشكل جريمة دولية كما أكدت ذلك لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥٠ حيث أقرت بحق الدولة المعتدى على سلامة اقليمها في ممارسة حق الدفاع الشرعي^(١). وقد اعتبر بلا Pella في مذكرته التي تقدم بها للجنة القانون الدولي في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ والمتعلقة بمشروع تقنين الجرائم ضد السلم وأمن البشرية بأن غزو اقليم دولة أخرى بالقوات المسلحة يعتبر حالة نموذجية للجريمة ضد السلم^(٢). كما اعتبر المشروع الاخير في الفقرة الرابعة من المادة الثانية منه من قبيل الجرائم الدولية (تنظيم سلطات الدولة على اقليمها أو على اقليم آخر أو تشجيعها تنظيم عصابات مسلحة بقصد الاغارة على اقليم دولة أخرى أو السماح بذلك التنظيم على اقليمها) أو قيام سلطات الدولة عن طريق أفعال منافية للقانون الدولي بضم اقليم تابع لدولة أخرى أو اقليم خاضع لنظام دولي^(٣) طبقا للفقرة الثامنة من المادة الثانية .

(١) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٣٩٥ .

(٢) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٣٩٦ .

(٣) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٣٩١ .

د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،

كما استقرت محكمة العدل الدولية^(١) منذ حكمها فى قضية مضيق كورفو فى ١٩ أبريل سنة ١٩٤٩ على أحقية الدول المعتدى على سلامة اقليمها بعدوان مسلح فى استخدام حق الدفاع الشرعى . وتثور الصعوبة فى حالة ما اذا كان الاقليم متنازعا على سيادته كما هو الحال فى النزاع القائم بين الهند وباكستان حول كشمير والنزاع القائم بين بوليفيا وارجواى حول شاكو وبين ليبيا وتشاد حول اقليم اوزو وبين انجلترا والارجنتين حول اقليم فوكلاند وفى هذه الحالة يمكن اللجوء الى حلول وقتية تتخذ صورة اعلان الهدنة أو تعيين مناطق منزوعة السلاح أو مناطق محرمة مع الاعتداد بواقع الحال والاختصاص الفعلى كأساس لتبرير حق الدفاع الشرعى^(٢) ويستوى أخيرا ان يقع العدوان على اقليم الدولة البرى أو البحرى أو الجوى كما يستوى أن يكون كليا أو جزئيا طالما ان هذا العدوان

(١) د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٣٩٦ .

(٢) Delvanis: Op cit P 125 et SS.

- د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ .

- د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع

السابق ، ص ٦٧ .

المسلح من شأنه ان يحرم الدولة من سلطتها الفعلية على جزء من اقليمها حتى ولو كان هذا الحرمان بصفة مؤقتة تمهيدا لاجراء مفاوضات لفصل النزاع أو ذاصفة دائمة . ويشترط فـسـى العدوان المسلح على اقليم الدولة أن يكون على درجة كافية من الجسامة وذلك بأن يعرض وجود الدولة المعتدى عليها للخطر فلا يكفي لنشوء هذا الحق حوادث الاقليم البسيطة .^(١)

ب - حق الاستقلال السياسى :

Droit à l'indépendance politique

يقوم المجتمع الدولى الحديث على أساس الاعتراف بسيادة كل دولة ومن معالم هذه السيادة اختصاص الدولة بتصرف أمورها لداخلية والخارجية على نحو لا يتعارض فيه مع التزاماتها الدولية دون ان يكون لأحد من أعضاء المجتمع الدولى حق الاعتراض عليها أو التدخل فى شئونها الداخلية والخارجية على السواء^(٢) وقد يتخذ الماساس بهذا الاستقلال السياسى للدولة صورة العدوان غير المباشر بواسطة العملاء السريين أو عن طريق ترويج أفكار تناهض ما هو سائد فى

(١) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

(٢) Delvanis: Op cit p 129.

Kelsen: Op cit p 74.

الدولة (عدوان فكري أو مادي) أو بالامداد بالأسلحة أو خلق اضطرابات متتالية بارتكاب نشاط إرهابي أو تخريب أو بممارسة ضغط سياسي وفي مثل هذه الحالات لا يجوز للدولة المعتدى عليها اللجوء للدفاع الشرعي لأن العدوان ليس مسلحا من ناحية ولا مباشرا من ناحية أخرى كما أنها لا تؤثر على السلامة الإقليمية للدولة الضحية^(١) وقد أكدت ذلك المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم والفقرة الرابعة من المادة لثانية من ميثاق الأمم المتحدة وعليه يكون تدخل أمريكا في شئون لبنان سنة ١٩٥٨ بحجة حماية رعاياها ولو كان بناء على طلب من الحكومة الشرعية في لبنان فإنه يعد تدخلا غير مشروع يجيز الدفاع الشرعي ضده لكونه ينطوي على مساس بسلامة الإقليم اللبناني ولا يعتبر مبررا للاستناد إلى الدفاع الشرعي الفردي عن الرعايا الأمريكيين من ناحية أو إلى الدفاع الشرعي الجماعي عن لبنان من ناحية أخرى لأن الدولة الأخيرة ليست عضوا في تنظيم إقليمي مع الولايات المتحدة ولم يكن معرضا لعدوان مسلح خارجي^(٢) أو أي أهم شروط الدفاع الشرعي الجماعي كما سيأتي فيما بعد .

(١) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٤٠٦ .

(٢) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٤٢٢ .

د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،

ج - حق تقرير المصير^(١)

يعتبر حق تقرير المصير من الحقوق الانسانية حيث نص عليها الاعلان العالمى لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ والاتفاقات الدولية مثل الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦ كما تؤكد هذا الحق فى المؤتمر الدولى المنعقد فى طهران سنة ١٩٦٨ حيث دعا الجمعية العامة الى اعداد برنامج محدد بمنح الاستقلال للأقاليم المستعمرة ودعا مجلس الامن الى منح الاستقلال أو تقرير المصير كما نص ميثاق الامم المتحدة فى الفقرة الثانية من المادة الاولى على (انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وان يكون لكل منها حق تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتقرير السلم العام) .

وقد أكد حق الشعوب المكافحة^(٢) فى تقرير مصيرها عن طريق ممارستها حق الدفاع الشرعى ما جاء فى المشروع

(١) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

Lombois: Op cit p 108.

(٢)

السوفيتي المقدم الى اللجنة الخاصة للجمعية العامة سنة ١٩٧٠. حيث أجاز المشروع للشعوب التابعة استخدام القوة المسلحة من أجل الحصول على حقها في تقرير مصيرها طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ / ١٥ كما أكد هذا الحق أيضا المشروع السوفيتي المقدم الى اللجنة الخاصة سنة (١) ١٩٧١ وبنفس العبارات التي وردت في مشروع سنة ١٩٧٠ ومن الامثلة الحديثة على ذلك استخدام الجزائر القوة المسلحة ضد فرنسا استعمالا لحق الدفاع الشرعي سعيا للحصول على استقلالها وقد حصلت على استقلالها السياسي وانفردت بتقرير مصيرها. وأصبحت عضوا في الامم المتحدة. منذ ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢. (٢)

هذه هي الشروط التي يلزم توافرها في العدوان الذي يبرر الدفاع الشرعي وللدولة المعتدى عليها سلطة تقديرية في بحث توافرها على ضوء الظروف الملازمة للعهد وان على أن تخضع في مرحلة لاحقة لرقابة وتقدير مجلس الامن وفي ذلك

(١) د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٤٣٤ .

(٢) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

ما يكفل عدم تعسف الدولة في استخدام حقها في الدفاع الشرعي به وتلتزم بقواعد القانون الدولي .

وقد حدث ان ادعت الولايات المتحدة الامريكية في عدوانها على الجماهيرية الليبية فجر يوم الثلاثاء ١٥ / ٤ / ١٩٨٦ بمشروعية هذا العدوان كأجراء للدفاع عن النفس ضد الأعمال الارهابية التي تمولها وتحرض عليها ليبيا . وفقا لما هو منصوص عليه في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة غير أن العادة الاخيرة اشترطت لاستخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حدث هجوم مسلح حال ومباشر وان يكون استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لصدّه وان يكون حجم استخدام القوة متناسبا مع حجم قوة الهجوم المسلح الذي وقع عليها كما سيجيء ولا تتوافر تلك الشروط في العدوان الأمريكي حيث استندت الولايات المتحدة الى وجود دليل لديها عن تورط الجماهيرية الليبية في انفجار أحد الملاهي الليلية في برلين الغربية في نفس العام ، كما أن الولايات المتحدة لم تكن ضحية لهجوم مسلح من طرف الجماهيرية الليبية ولا يعدد الامر كونه عملا من أعمال الثأر والانتقام التي تتعارض مع نص المادة ٥١ من الميثاق . كما أن في اباحة العدوان الأمريكي على الجماهيرية الليبية معناه ان

تُعترف للولايات المتحدة الأمريكية بان تمارس اختصاصات مجلس
الامن وهذا ملا تجيزه المادة السابعة من ميثاق الامم
المتحدة^(١)

ثانياً : شروط الدفاع :

لا يشترط القانون الجنائي الداخلى فى المدافع أن يكون
صاحب المصلحة المحمية المعتدى عليها بل قد يكون من الغير
ولو لم تكن له علاقة بالمجنى عليه^(٢) كما أجاز القانون الدولى
الجنائى^(٣) الدفاع الشرعى عن الغير فيجوز لدولة أن تدافع
عن دولة أخرى تعرضت لخطر يتوافر فيه كل الشروط التى
يتطلبها حق الدفاع الشرعى وقد أكدت ذلك المادة
السادسة عشرة من عهد عصبة الامم حيث اعتبرت الدولة التى
تلجأ الى الحرب اخلا لا بالتزاماتها فى العهد الخاصة بفض
المنازعات بالطرق السلمية كأنها قامت بعمل حربى ضد الدول
الاعضاء فى العصبة وعلى جميع الاعضاء تقديم المساعدة لدفع

(١) د . عبد العزيز مخيمر ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ، وما بعدها

(٢) د . محمود نجيب حسنى ، دراسات فى القانون الجنائى
الدولى ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

Glaser: Op cit p 76.

(٣)

العدوان كما أكدت نفس المعنى المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة حيث نصت على أنه (ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول ففرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة) والمقصود^(١) بالدفاع عن الغير في القانون الدولي الجنائي الدفاع الشرعي الجماعي ويشترط لتوافر الدفاع شرطان هما اللزوم والتناسب .

١ - اللزوم :

- ويقصد به كيفية الدفاع ويتصل به ثلاثة أمور هي :
- أ - يكون الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لصد العدوان .
 - ب - أن توجه أعمال مقاومة العدوان الى مصدر العدوان أو الخطر .
 - ج - أن يكون للعدوان صفة مؤقتة .
- وسوف نتحدث عن كل منهما على حدة .

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .
د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٤٤٣ .

أ - الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لصد العدوان :

بمعنى الاتوجه وسيلة أخرى غير اللجوء للقوة لصد العدوان فان وجدت وسيلة أخرى يمكن بها الرد على العدوان ولا تستخدم فيها القوة فلا يكون فعل الدفاع مباحا ويعتبر الفعل الذى تأتية الدولة فى هذه الحالة عدوانا^(١) . يبيح الدفاع الشرعى ضدها وعليه اذا تمكنت الدولة المعتدى عليها من الاستعانة فى وقت مناسب بمعونة منظمة دولية وكانت هذه المعونة كافية لحمايتها من العدوان والصلح المرتكب ضدها فلا يكون للدفاع الشرعى محل فى هذه الحالة^(٢) .

ب - توجيه الدفاع الى مصدر العدوان المسلح :

لا يجوز ان يكون مصدر العدوان دولة ما ويوجه الرد الى دولة أخرى والا كان الرد عدوانا وعليه لا يجوز أثناء قيام الحرب ان تلجأ احدى الدول المتحاربة الى الدفاع الشرعى عن نفسها او عن حلفائها عن طريق انتهاك حياد دولة غير

(١) د . محمد محيى الدين عوض، دراسات فى القانون الدولى الجنائى، المرجع السابق، ص ٦٥٦ .

(٢) د . محمود نجيب حسنى، المرجع السابق، ص ٤٩ .
د . حسنين عبيد، الجريمة الدولية، المرجع السابق، ص ٢١٠ .

- د . محمد محمود خلف، المرجع السابق، ص ٤٤٥ .

مشاركة في الحرب اذ يعتبر فعلها في هذه الحالة جريمة دولية ولا يمكن تبريره على أساس حق الدفاع الشرعي لان اعمال الدفاع يجب ان توجه الى مصدر العدوان المسلح أى القوى الدولة المعتدية اما توجيه تلك الاعمال ضد دولة محايدة يعنى تخلف شرط من شروط الدفاع الشرعي^(١) مثل الاعمال الحربية التى تقوم بها ايران ضد بعض دول الخليج الستى ليست طرفا فى الحرب الدائرة بينها وبين العراق .

ج - الصفة المواتية لفعل الدفاع :

وهذا يعنى ان تتوقف أفعال الدفاع المتخذ من قبل الدولة الضحية طبقا للدفاع الشرعي بمجرد تدخل مجلس الأمن المسئول الرئيسى عن حفظ السلم والأمن واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين^(٢) (م ٥ من الميثاق) . وواقع الحال يوضح لنا عدم استطاعة تدخل مجلس الأمن الا بعد انقضاء فترة من الزمن ربما تكون طويلة بعد تدابير

(١) د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٤٤٥ .

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٢) د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٤٤٦ .

الدفاع الشرعى المتخذة من قبل الدولة المعتدى عليها والسبب يعود الى ما يعانى به مجلس الامن من صعوبات فى اتخاذ قراراته واستخدام حق الاعتراض (Vito) هذا بالاضافة الى أن عليه ان يقرر طبقا للمادة التاسعة والثلاثين من الميثاق عما اذا كان قد وقع عمل عدوانى من عدوه من ثم يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقا لاحكام المادتين (٤١ ، ٤٢) من الميثاق لحفظ السلم والامن الدولى بيننا الامر على العكس فى نطاق القانون الداخلى حيث تتدخل السلطات المسئولة بعد تدبير الدفاع الشرعى مباشرة تقريبا . او بمعنى آخر بعد أن يقوم المعتدى عليه بمباشرة حقه فى الدفاع الشرعى بفترة وجيزة أو أثناء قيامه بمباشرة حقه فى الدفاع الشرعى .

٢ - التناسب :

يقصد بالتناسب أن يكون استخدام القوة فى فعل الدفاع متناسبا مع العدوان بمعنى أنه يجب أن تكون الوسيلة المستخدمة فى الدفاع متناسبة من حيث جسامتها مع وسيلة العدوان ومعيار التناسب هنا معيار موضوعى قوامه سلوك الشخص المعتاد اذا وضع فى نفس الظروف المحيطة بالمدافع وما اذا كان ما يلجأ اليه من عنف فى سبيل التخلص من الخطر فاذا ثبت أن المعتدى عليه لم يستعمل غير هذا المقدار أو استعمل قدرا أقل كان التناسب متحققا وفى غير هذه الحالة

يعد التناسب منتفيا . ويطبق هذا المعيار فى القانون الدولى الجنائى بنفس تطبيقه فى المجال الداخلى ، وهذا الشرط لا يعنى التماثل بين فعل العدوان وفعل الدفاع ، فاختلاف وسيلة الدفاع عن وسيلة الاعتداء لا يعنى بالضرورة عدم توافر هذا الشرط^(١) ويؤثر فى بعض الاحيان الخطر الظنى^(٢) على مبدأ التناسب كما لو تعرضت احدى الدول لهجوم محدود فى ظروف لا تفصح عن جوهره عما اذا كان نتيجة خطأ من ضابط صغير أو أمر صادر من القيادة العليا للقوات المسلحة أو أنه نذير بعدوان مسلح واسع النطاق ، وفى هذه الحالة يكون رد الفعل بالنسبة لهذا الخطر الظنى معادلا له حتى ولو تجاوز حجم الهجوم الموجه فعلا وذلك تطبيقا لنظرية الغلط فى الاباحة . ويزداد الامر صعوبة فى حالة استخدام الدولة المعتدى عليها الاسلحة الذرية^(٣) ردا على استعمال الاسلحة التقليدية من جانب الدولة المعتدية . ويرجع ذلك الى ما ينطوى عليه استخدام الاسلحة الذرية من خطورة فادحة لقدرتها التدميرية الهائلة التى لا يمكن بحال

(١) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢) Glaser: L, infraction (int): Op cit p 64.

(٣) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

مقارنتها بالقدرة التدميرية للأسلحة التقليدية . وفي هذا الصدد يفرق الفقه بين حالتين^(١) تتعلق أولاهما بالهجوم بأسلحة تقليدية وهنا يتجه الرأي الغالب في الفقه الى عدم جواز الدفاع بأسلحة ذرية ولان معيار التناسب في هذه الحالة يكون منتفيا وان كان يرى " هنرى كيسنجر " جواز الدفاع بالاسلحة الذرية في حالة ما اذا تحقق من الهجوم بالاسلحة التقليدية تدمير هائل للدولة المعتدى عليها غير أن الاخذ بهذا الرأي يخل بشرط التناسب ، هذا فضلا عما سببه استخدام الاسلحة الذرية من تدمير قد لا يقنصر على الدول المتصارعة بل قد يمتد الى كثير من دول العالم ويستثنى من هذا الخطر لاستخدام الاسلحة الذرية بأنه يجوز للدولة المعتدى عليها اذا ما تعرضت للهزيمة ان تستخدم الاسلحة المحرمة كوسيلة أخيرة لتلافي الهزيمة وتتصل الثانية بجواز الدفاع بالاسلحة الذرية لرد هجوم ذرى تحقيقا لشرط التناسب واستنادا الى مبدأ المعاملة بالمثل غير أن استخدام الاسلحة الذرية في حد ذاته أمر في غاية الخطورة اذ قد يؤدي الى تدمير العالم كله .

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

ولاسبيل لتلافى ذلك الا فى ان تخلص النوايا نحو تقييد الحد من استعمال الاسلحة الذرية ذلك أنه حتى الآن فان الالتجاء الى الاسلحة الذرية فى حالة الدفاع^(١) عن النفس الفردى أو الجماعى لا يعتبر فى حد ذاته عملاً غير مشروع. illegitime أو غير قانونى illegal طالما انه لم يحدث اتفاق بين الدول على وصفه بهذا الوصف بصورة صريحة لا تقبل الشك وأياً كانت الاسباب التى تستند اليها الدولة التى تلجأ الى استعمال هذا السلاح لأول مرة فهذه الاسباب لا تعد وأن تكون مجرد مبررات تقدم للرأى العام العالمى ، وقد سبق للجمعية العامة^(٢) للأمم المتحدة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ ان وافقت على قرار اعلنت فيه أن استعمال الاسلحة النووية مخالف لروح ونص وأهداف الأمم المتحدة كما هو مخالف لقواعد القانون الدولى وقوانين الانسانية ويمثل خرقاً للميثاق وجريمة ضد الجنس البشرى ومدنيته كما تضمن هذا القرار دعوة الدول الى الاتفاق على تحريم استخدام الاسلحة الذرية غير أن هذا القرار لا يعد وكونه فى حكم التوصية لا متناع غالبية

(١) د . أحمد موسى ، على هامش حق الدفاع عن النفس واستعمال الاسلحة النووية ، المرجع السابق ، ص ١١ .
(٢) د . أحمد موسى ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

الدول الكبرى عن التصويت وان كان ينم عن اتجاه للرأى العام العالمى . كما أثير الموضوع فى مؤتمر جمعية القانون الدولى فى اغسطس سنة ١٩٦٢ ببروكسل (بلجيكا) أمام لجنة الدفاع عن النفس . وتقدم البعض بمشروع قرار يجيز فيه استخدام السلاح النووى للاخذ بالثأر فى حالتين ، حالة خرق التزام دولى بعدم اللجوء الى القوة *jus ad bellum* ، وحالة خرق احدى قواعد قانون الحرب غير ان هذا المشروع لم يلقى موافقة من أعضاء المؤتمر حيث انتهى المؤتمر الى توصية بدعوة الدول بالامتناع عن صنع واستغلال وتجربة واستعمال الاسلحة المحرمة وعدم اللجوء اليها لحل المنازعات الدولية والتفاهم على اقامة نظام سلم دولى ^(١) .

هذان هما الشرطان اللذان يلزم توافرها فى فعل الدفاع ونعتقد أنه أصبح من اليسير الان بحث كل حالة بدقة بعد تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة للعدوان بقرارها رقم ٣٣١٤ (م ٢٢٤) لسنة ١٩٧٤ .

(١) د . أحمد موسى ، المرجع السابق ، ص ١١ .

الدفاع الشرعي الجماعي :

نصت المادة الحادية والخمسون من ميثاق الامم المتحدة على حق الدفاع الشرعي الفردي الجماعي
Le gitime defense individuelle ou Collective
ويفترض الدفاع الشرعي الجماعي وجود تنظيم واتفاق اقليمى يخول
لاعضائه تقديم المساعدة المتبادلة فيما بينهم اذا ما تعرض
أحدهم لعدوان مسلح فهو لا ينشأ دون معاهدة دولية
سابقة على ممارسته تصد ر عن تنظيم اقليمى معين يعطى
الحق فى انشاء أحلاف دفاعية ومعاهدات دولية تبرر
استخدامه^(١) وبعد مبدأ مونرو Monroe سنة ١٨٢٣
مثالا نموذجيا لذلك فقد اعتبر أى تدخل أوروبى فى شئون
الولايات المتحدة الأمريكية مبررا للدفاع الشرعي من جانب
بقية الولايات^(٢) كما ورد النص على حق استخدام الدفاع

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٤٧٤ .

(٢) Glaser: L, infraction (int): Op cit p 76.

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٤٧٧ .

الشرع الجماعى فى ميثاق عهد عصبة الامم (م ١٦) والمواثيق الدولية الصادرة فى أثناء قيامها والمادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة وان لم تعرفه وان كان أصبح المستقر فى الفقه انه يستلزم قيام تنظيم اقليمى بين مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا واجتماعيا^(١) مثل جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ومنظمة الدول الامريكية سنة ١٩٤٨ واتحاد أوروبا الغربية سنة ١٩٤٩ ومنظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٣ وحلف شمبال الاطلنطى الذى يضم دول أوروبا الغربية سنة ١٩٤٩ وحلف وارسو الذى يضم دول أوروبا الشرقية سنة ١٩٥٥^(٢) . وغنى عن البيان أنه يشترط فى الدفاع الشرعى الجماعى نفس الشروط التى سلف التحدث عنها بشأن الدفاع الشرعى الفردى غاية ما فى الامر انه اذا كانت الدولة المعتدى عليها فى الدفاع الشرعى الفردى هى التى تقرر شروط العدوان فان هذا الامر يكون من اختصاص الدول الاعضاء فى التنظيم الاقليمى أو الحلف العسكرى فى الدفاع الشرعى الجماعى كما أن هذه الدول عند ما تقوم بمعاونة حليفاتها من الدول المعتدى عليها يجب أن تلتزم بشرطى اللزوم والتناسب اللازمين لفعل الدفاع . . كما سلف القول .

(١) د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٤٨٢ .

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٢) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

تجاوز حق الدفاع الشرعي :

يقصد به الاخلال بشرط التناسب أى استخدام وسائل أكثر جسامة من تلك التى استخدمت فى العدوان^(١) ويتحقق هذا التجاوز فى القانون الدولى الجنائى حال توافر جميع أركان الدفاع الشرعى. اللازمة لنشوء الحق ثم استعملت القوة المادية لدفع الاعتداء بما يتجاوز القدر اللازم لدفعه أو بمعنى آخر أن ينتفى التناسب بين جسامة فعل الدفاع المتخذ من قبل الدولة المدافعة والخطر الذى ينجم عن العدوان المرتكب من قبل الدولة المعتدية وذلك على الرغم من توافر شروط الدفاع الشرعى الواجب توافرها فى مثل العدوان من جهة وفى لزوم الدفاع من جهة أخرى^(٢) وإذا فرض تحقق التناسب فى الدفاع وانتفى أى شرط آخر سواء من الشروط الواجب توافرها فى العدوان وفى لزوم الدفاع اعتبر الفعل جريمة سواء أكانت جريمة داخلية أو جريمة دولية . وفى القانون الجنائى الداخلى إذا توافرت جميع أركان الدفاع الشرعى اللازمة لنشوء الحق فيه وانتفى التناسب فإننا نكون بصدد تجاوز حق الدفاع الشرعى^(٣) ويسأل المتجاوز بوصف العمدة

(١) Pella: Op cit p 200.

(٢) د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٤٥٦ .

(٣) د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٤٥٧ .

إذا كان سيئ النية ويخفف عليه العقاب إذا كان حسن النية وينتقل المدافع بالتالي من نطاق الإباحة إلى نطاق العقاب لكنه قد يستفيد من عذر قانوني إذا كان الفعل جنائية طبقا للمادة (٢٥١) من قانون العقوبات المصري التي تنص على أنه (لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله إياه دون أن يكون قاصدا أحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ويجوز للقاضي إذا كان الفعل جنائية أن يعده معزورا إذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العنوبة المقررة في القانون) فالقانون هنا يفرق بين تجاوز حدود الدفاع الشرعي بسوء نية أي كان مقترنا بالعمد فالقانون يترك حكمه للقواعد العامة والتي تقرر أن يسأل المدافع عن جريمته عمدا^(١) أما إذا كان التجاوز بحسن نية فتحكمه المادة (٢٥١ع) والتي تتطلب لكي يكون هذا التجاوز عذرا قانونيا أن تتوافر كافة شروط الدفاع الشرعي وأن ينتفى شرط التناسب وأن يكون التجاوز بحسن نية . وفي القانون الدولي الجنائي فإن تجاوز حدود الدفاع الشرعي بسوء نية من جانب الدولة بمعنى أن يتوافر لديها القصد العدواني فإن مثل هذا التجاوز يعد

Stefani et Glevasseur: Op cit p 147.

(١)

جريمة دولية اما اذا كان التجاوز نتيجة اساءة تقدير من جانب الدولة المعتدى عليها اى بحسن نية فانها تسأل عنه مسئولية غير عمدية^(١) .

وأخيرا ومن استعراضنا - كما سلف القول - لمفهوم الدفاع الشرعى فى كل من القوانين الجنائية الداخلية والقانون الدولى الجنائى . نجد أن هناك نقاط تشابه ونقاط اختلاف عند اعدال هذا الحق فى ظل القانونيين . تتمثل فى الاتى :

أولا : أوجه التشابه^(٢) بين حق الدفاع الشرعى فى القانون الداخلى والقانون الدولى الجنائى :

١ - طبيعة الدفاع الشرعى موحدة فى كل من القانونيين اذ يمثل فى القانون الدولى الجنائى حقا عاما يخول للدولة وفى القانون الداخلى حقا للفرد ويعتبر هذا الحق استثناء من المنع العام للجوء للقوة كما أن أساس هذا الحق فى القانونيين واحد وهو المصلحة الاجدر بالرعاية ففى القانون الدولى الجنائى يرجح مصلحة الدولة المعتدى عليها على مصلحة الدولة المعتدية كما يفضل القانون الجنائى الداخلى مصلحة الفرد المعتدى عليه على مصلحة الفرد المعتدى .

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٢) د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ٤٧٩ ، وما بعدها .

٢ - يخضع شروط حق الدفاع الشرعى لرقابة لاحقة من مجلس الامن فى القانون الدولى الجنائى والذى يعد فعل الدولة مباحا فى ظله ،بينما يخضع شروط حق الدفاع الشرعى فى القانون الداخلى لرقابة السلطة القضائية ويترتب على توافرها تبرئة الفرد ويستفيد من هذه الاباحة كل المساهمين فى فعل الدفاع .

٣ - شروط الدفاع الشرعى - كما سلف القول - تتمثل فى: العداوان والدفاع وينصب التشابه فقط فى شروط فعل الدفاع فى القانون الداخلى والقانون الدولى الجنائى والتى تتمثل فى اللزوم والتناسب . حيث يشترط فى اللزوم - كما سلف القول - أن يكون فعل الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لصد الخطر وأن يوجه الدفاع لمصدر الخطر وأن يتوقف حال تدخل سلطات الدولة المسئولة فى القانون الداخلى أو حال تدخل مجلس الامن فى القانون الدولى الجنائى . كما يشترط فى التناسب أن يكون هناك تناسب بين فعل الدفاع وجسامته الخطر .

ثانيا : أوجه الخلاف^(١) :

- ١ - ان المدافع هو الدولة والمعتدى قد تكون الدولة أو الفرد فى القانون الدولى الجنائى بينما فى القانون الداخلى هو الفرد دائما .
- ٢ - شروط العدوان فى القانون الدولى الجنائى تتمثل فى أن يكون غير مشروع ومسلحا وحالا ومباشرا وعلى درجة كافية من الجسامة فالتهديد بالعدوان والعدوان الوشيك الوقوع لا ينشئ الحق فى الدفاع الشرعى فى ظل هذا القانون ويرد العدوان على الدولة أو أملاكها . نجد فى القانون الجنائى الداخلى يرد الاعتداء على الفرد أو أمواله .
- ٣ - الحقوق الجوهرية التى يحميها القانون الدولى الجنائى تتمثل - كما سلف القول - فى حق سلامة الاقليم وحق الاستقلال السياسى وحق تقرير المصير أما فى القانون الجنائى الداخلى فقد أباح الالتجاء

(١) د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٤٦٢ ، وما بعدها .

الى حق الدفاع الشرعى ضد جميع جرائم الاعتداء على النفس
وبعض جرائم الاعتداء على المال . كما يجوز فى كل مــــن
القانونين الدفاع عن هذه الحقوق الجوهرية من قبل الضحية
أو الغير وهذا مايسمى فى القانون الدولى الجنائى بحقوق
الدفاع الشرعى الجماعى .

المبحث الثاني حالة الضرورة

(١) تتمثل حالة الضرورة فى القوانين الجنائية الداخلية فى خطر حال أو وشيك الحلول على النفس أو المال فى بعض التشريعات يهدد مصلحتين أو أكثر مشروعيتين بحيث لا يمكن صيانة احدهما الا باهدار الاخرى وفى هذا يختلف موقف المضطر من موقف المدافع فى الدفاع الشرعى - كما سلف القول - لان هذا الاخير يقف تجاه فعل غير مشروع بينما فى حالة الضرورة فانه يقف ضد القانون ، ومن ثم كان فعل المدافع موجها ضد معتد على عكس فعل المضطر الذى يكون موجها ضد برئ . وأساس حالة الضرورة تكمن فى أن القانون لا يتطلب من الشخص ان يضحى بمصلحته فى سبيل اقرار مصلحة الغير واعتراف القانون بمبدأ تدرج الحماية القانونية لهذه المصالح بحيث يستسيغ اهدار بعضها فى سبيل صيانة الاخرى اذا كانت هذه الاخيرة تمثل قيمة اجتماعية ويشترط فى الخطر المبيح لحالة الضرورة أن يكون حالا أو وشيك الوقوع وجسيما ومهددا للنفس أو المال فى بعض التشريعات أما فعل الضرورة فيشترط فيه أن يكون لازما لدرء هذا الخطر ومتناسبا مع قدره .

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٨٢ ، وما بعدها .

وحالة الضرورة لا يختلف جوهرها في ظل القانون الدولي الجنائي عن نظيره في القانون الداخلي إلا أن تطبيقها من الضالة بمكان لعدم صلاحية الأساس الذي يستند إليها في القانون الداخلي للتطبيق في مجال القانون الدولي الجنائي فمبدأ حق البقاء من الصعوبة تطبيقه على الدولة لكونها شخصاً معنوي مجرد من الغرائز البشرية كما أنه من الصعوبة أيضاً تطبيق مبدأ المصلحة الأرجح في العلاقات الدولية لأنه ليس من وظيفة القانون الدولي تقييم المصالح الخاصة بالدول كما هو الحال في القانون الداخلي وإنما تنحصر تلك الوظيفة في كفالة التعايش السلمي بين أشخاصه^(١) وحالة الضرورة في مجال القانون الدولي الجنائي تمثل حالة ما تكسره الدولة مهددة بمقتضى تفديرها الموضوعي للامور بخطر حال أو وشيك الوقوع جسدي يهدد وجودها أو نظامها الاجتماعي الأساسي الأساسي أو شخصيتها أو استقلالها بحيث لا تستطيع تفاديه

Pella: La guerre crime et les crimineles (١)
de guerre paris 1946, p 101.

Glaser: L, infraction (int): Op cit p 85.

الا باهدار مصالح أجنبية مشروعة بمقتضى أحكام القانون
الدولى^(١) .

ويجمع الفقه الدولى الحديث على رفض الاعتراف بحالة
الضرورة سواء كانت كسبب اباحة أو مانع من موانع المسؤولية
خشية ان تتخذ ذريعة لتبرير أو دفع المسؤولية الناشئة عن
الجريمة الدولية^(٢) كما رفضت محكمة نورمبرج^(٣) حالة الضرورة
كمانع مسؤولية بصفة عامة فى دفع المتهمين من كبار مجرمي
الحرب الخاصة بحالة الضرورة ترى فيها ما يبرر جرائمهم
أو حتى ما يحول دون تحريك مسؤوليتهم عنها وقد استندت
المحكمة فى رفضها الاخذ بضرورات الحرب وحالة الضرورة
بصفة عامة الى أن قبول الدفع بالضرورة التى يقدرها كل
محارب بنفسه يعنى ان تضرب عرض الحائط بكل قوانين
وغادات الحروب لانه لا يوجد لدى المجتمع الدولى سلطة
مختصة بالتحقيق^(٤) . كما أكدت رفض الاخذ بحالة الضرورة

(١) Glaser: L, infract. n (int): Op cit p 82.

(٢) Ibid: Op cit p 88.

Lombois: Op cit p 108.

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٣) د . محمد محيى الدين عوض ، الجرائم الدولية

تقنينها والمحاكم عنها ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٤) د . محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

كسبب من أسباب إباحة الجريمة الدولية؛ لللائحة الملحقة
بالاتفاقية الرابعة من اتفاقيات لاهاي سنة ١٩٠٧ من تحريم
استعمال الأسلحة النووية أو الغازات السامة وعدم إباحة
أفعال القسوة والوسائل الوحشية . ونصت في المادة الثانية
والعشرون من اللائحة على أنه (ليس للمحاربين حق مطلق
غير محدود في اختيار وسائل الإضرار بالعدو) كما حظرت
المادة الثالثة والعشرون من اللائحة من تدمير ممتلكات
العدو أو الاستيلاء عليها إلا في الأحوال التي يكون فيها
هذا التدمير أو الاستيلاء قد أمّلته ضرورات الحرب . كما نصت
المادة الرابعة والخمسين من اللائحة على أنه لا يجوز
تخريب الكابلات البرية التي تعمل بين الإقليم المحتل وإقليم
محاييد والاستيلاء عليها إلا في حالة الضرورة الملحة^(١)
ومما سبق يتبين لنا أن الفقه الدولي والسوابق القضائية
تعترف بحالة الضرورة إذا كانت بين فردين أو أكثر متمتعين
بالشخصية الدولية أو كانت ذات صفة حربية بشرط أن تكون في
إطار ما تضمنته قوانين الحرب وعاداتها^(٢) .

(١) د . محمد محيي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

د . حسن عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،
ص ٨٧ ، وما بعدها .

وفي نفس المعنى أنظر :

Glaser: 1, infraction (int): Op cit p 88.

Lombos: Op cit p 108.

(٢) د . حسن عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

المبحث الثالث أمر الرئيس الأعلى

منهجه في القانون الداخلي :

نصت المادة الثالثة والستون من قانون العقوبات
العصرى على أنه :

(لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أميرى في الاحوال التالية :
أولا : اذا ارتكب الفعل تنفيذا لامر صادر اليه من رئيس
وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه .

ثانيا : اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت
القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه .

وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه
لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحري ، وأنه كان
يعتقد مشروعيته ، وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب
معقولة .

ولا يخرج الاثر القانوني لأمر الرئيس الأعلى في انقانون
الداخلي عن فرضين :^(١)

المرضى الأول :

يعتبر فيه أمر الرئيس سببا من أسباب الإباحة يزيل عن
الفعل وصف الجريمة وهي حالة أن يصدر الأمر من الرئيس
مشوبا بجهل أو غلط في القانون ويكون منذ البداية متضمنا
تكليف المرءوس باتيان فعل مخالف للقانون فيأتيه الاخير
بحسن نية معتقدا مشروعيته ومؤسسا هذا الاعتقاد على أسباب
معقولة حتى يكون بمنجاة من المسؤولية العمدية والغير عمدية معا^(٢)

Pella: La Crimenalité: Op cit p 200 et SS. (١)

Glaser: L, infraction (int): Op cit p 92 et SS.

Lombois: Op cit p 109 et 110.

د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،
ص ٨٨ ، وما بعدها .

وفي نفس المعنى أنظر :

د . أحمد فتحي سبرور ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ ، وما
بعدها .

د . علي راشد ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ ، وما بعدها .

د . يسر أنور ، شرح الاصول العامة في قانون العقوبات
الجزء الثاني ، المرجع السابق ، ص ٧٧ ، وما بعدها .

(٢) د . محمد محيي الدين عوض ، دراسات في القانون
الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢ ، وما بعدها .

الفرض الثاني :

وفيه يكون أمر الرئيس مانعا من موانع المسؤولية الجنائية مع ابقائه على الصفة الآثمة للفعل وذلك اذا ما كان أمر الرئيس مقترنا باكره معنوى واقع على المرءوس لعدم لديه حرية الاختيار كالأمر الصادر للجندى فى ميدان القتال المقتصر بتهديده باطلاق الرصاص عليه ان لم ينفذه . وقد يكون أمر الرئيس مانعا من موانع العقاب ويكون ذلك اذا ما توافرت شروط الضرورة^(١) - كما سلف القول - وان كان ذلك نادرا فى التشريع المقارن .

مفهومه فى القانون الدولى الجنائى :

الجهود الدولية^(٢) والمبادئ المستقاة من محاكمات نورمبرج اسفرت على عدم اعتبار أمر الرئيس الا على مزيلا لعدم المشروعية للفعل خلافا لما هو مقرر فى القانون الداخلى . وقد أخذت بذلك التوصية الخامسة للجنة الرابعة للمؤتمر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائى سنة ١٩٨٧ ، فقد

(١) Glaser: Op cit, p 92.

(٢) د . محمد محيى الدين عوض ، الجرائم الدولية تقنينها والمحاكم عنها ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

جاء في المبدأ الثاني من مبادئ نورمبرج أن عدم معاقبة القانون الداخلي على الفعل واعتباره سبباً لإباحة أو ناهي أسناد لا يعفى مقترفه من المسؤولية في القانون الدولي عما ارتكب وذلك لسمو القانون الدولي الجنائي على القانون الوطني فالواجبات الدولية المفروضة على الأفراد مقدمة على واجب الطاعة نحو الدولة التي يتبعونها كما أكد المبدأ الرابع من مبادئ نورمبرج على عدم إعفاء مقترف الجريمة الدولية بناءً على أمر صادر له من حكومته بارتكابها أو من رئيسه الأعلى ما دام مقترف الجريمة الدولية يحتفظ بحريته في الاختيار كما اقرت المبدأ الثالث من مبادئ نورمبرج المؤسس على المادة السابعة من لائحة لندن سنة ١٩٤٥ بمسؤولية رئيس الدولة أو الحكومة عما اقترفه من جرائم دولية وليس له أن يحتج بتفويضه من جانب الدولة لأن الدولة ان فعلت ذلك تكون قد تجاوزت حدود سلطاتها المعترف لها بها من القانون الدولي والعبرة في عدم مشروعية الفعل - كما سبق القول - بما ورد في القانون الدولي العرفي أو الاتفاقية .

ويذهب اتجاه في الفقه^(١) إلى اعتبار أمر الرئيس سبباً من أسباب الإباحة مستنداً إلى واجب الطاعة الذي يجنب

(١) Aisharateb: L, individu et le droit international public these le caire 1959 p 111 et SS.

أن يلتزم به المرءوس وخاصة في الشؤون العسكرية حيث يكون الأخير في حالة اكراه أدبي مما يبرر عقاب هذا الرئيس فقط . وقد جاء في تقرير القاضي الأمريكي جاكسون المقدم لمؤتمر لندن سنة ١٩٤٥ والذي تضمن اتفاقيتها الشهيرة الخاصة بمحاكمات كبار مجرمي الحرب من دول المحور من وجوب اعطاء المحكمة سلطة تقدير قبول أمر الرئيس الأعلى دفعا لمسئولية المتهم حتى لا يفد وذا قوة مطلقة في اباحة فعله أو درء مسئوليته عنه^(١) وقد أقرت محكمة نورمبرج فسي تعليقها على المادة الثامنة من لائحة لندن أن الأمر الصادر للجندى بالقتل والتدمير خلافا لما تقضى به القوانين الدولية للحرب لا يمكن أن يبيح ما يصدر من هذا الأخير من جرائم .^(٢) كما اعتبرت اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ الرئيس مسئولا بوصفه فاعلا أصليا إذا كان قد أصدر أمره بارتكاب إحدى الجرائم الجسيمة خلافا لما تقضى به القواعد العامة التي تقضى باعتبار الرئيس شريكا في الجريمة التي يأتيها مرءوسيه^(٣) .

(١) Glaser: L, infraction (int): Op cit p 94.

- د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٢) Ibid : Op cit p 95.

- د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٣) Ibid : Op cit p 95.

وبناءً عما سلف قوله نرى انه لا يجوز للدولة ان تحاكم
أحد مواطنيها لا متناعه عن الاشتراك في جريمة ضد السلام
أو جريمة حرب أو جريمة ضد الانسانية لمخالفة ذلك للعرف
الدولي والاتفاقات الدولية التي قد تكون الدولة طرفاً
فيها وتكون ملزمة لها أو لمخالفته لميثاق الأمم المتحدة
والذي غالباً ما تكون الدولة عضواً فيه. ذلك ان اشتراك الفرد
في تلك الجرائم تنفيذاً لرغبة دولته لا يمنع من عقابه كشريك
في تلك الجرائم وقد سبق لمحكمة نورمبرج أن أصدرت أحكاماً
بالإعدام على مواطنين عاديين من الألمان بسبب كونهم
لم يمتنعوا عن اطاعة أوامر حكومتهم واعتبروا بذلك شركاء في
جرائم ضد السلام وضد الانسانية^(١) وقد دعا ذلك الأمريكي
دافيد ميتشل سنة ١٩٦٧ الى رفض الاشتراك في الجيش
الأمريكي في فيتنام واستند في دفاعه أمام المحكمة أثناء
محاكمته الى ان الولايات المتحدة الأمريكية قد اقترفت جرائم
ضد السلام وضد الانسانية بالمفهوم المحدد الذي جاء في
محاكمات نورمبرج سنة ١٩٤٥ واستشهد باتفاقيات جنيف
واتفاقية جنيف سنة ١٩٥٤ ومعاهدة بريان كيلوج واتفاقية

(١) برتراند راسل، جرائم الحرب في فيتنام، ترجمة :
د . يحيى عويس ، دار النشر والتوزيع ، القاهرة ،

لندن بشأن نورمبرج وميثاق الأمم المتحدة التي وقّع عليها رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية والتي صدّق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي والتي أصبحت ملزمة لجميع المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للدستور الأمريكي وملزمة أيضاً لمواطنيها - كما أضاف في دفاعه إلى أن ما ارتكبته القوات الأمريكية في فيتنام من جرائم حرب مثل تلك التي أعدم بسببها عدد من الألمان فقد استخدمت الغازات السامة والكيماويات السامة والنابات السامة والقنابل المنتشرة الشظايا والغازات المتلفة للجهاز العصبي وقصف القنابل على المستشفيات والمدارس .

كما نهت الشريعة الإسلامية الغراء^(١) عن تنفيذ الأمر غير المشروع الصادر من رئيس إلى مرءوسه إذا تضمن هذا الأمر مخالفة لأوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيـه ، ويستدل على ذلك من قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا** (٢) .

(١) د . عمر الفاروق الحسيني ، التعذيب جريمة دولية وجريمة وطنية ، بحث مقدم للمؤتمر الأول للجمعية البصرية للقانون الجنائي ، ١٩٨٧ ، ص ٢١ ، وما بعد ها .
(٢) سورة النساء : آية ٥٩ .

وقول الرسول الكريم (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) .
وفى قول آخر للرسول (من أمركم من الولاية بغير طاعة الله
فلا تطيعوه) . فأمر الحاكم في الشريعة الإسلامية لا يعفى
المأمور من المسؤولية فإذا أمر الرئيس مرءوسه بعمل مخالف
للشريعة فأتاه وهو عالم بأنه غير مباح له كان على المرءوس عقوبة
الفعل الذي أتاه لأن أمر الرئيس في هذه الحالة أمر غير
ملزم ولا تجب طاعته .

المبحث الرابع رضاء المجنى عليه

لا تقر غالبية التشريعات الجنائية الداخلية الاعتراف برضاء المجنى عليه كسبب من أسباب الإباحة خاصة إذا كانت الجريمة تمثل اعتداءً على مصلحة موضع اهتمام المجتمع كالخسوف في الحياة وسلامة الجسم وينهج التشريع المصري نفس المنهج إذ لا يمكن لمن يحدث بغيره جروحاً أو يترأ لبعض أعضائه أو يقتل مريضاً مثلاً بناءً على طلبه أو رغبته والحاحه أن يدعى حقاً من شأنه أن يجعل الفعل مشروعاً تطبيقاً للمبدأ الذي تضمنته المادة ٦٠ من قانون العقوبات كما لا يعفى شركائهم من العقاب على فرض توافر سائر شروط الاشتراك المعاقب عليه فلا إباحة لفعل المتهم كأثر لرضاء المجنى عليه وهناك ^(١) من الجرائم ما يتطلب القانون لوقوعه انتفاء الرضا من جانب المجنى عليه بمعنى أنه إذا رضى الأخير بوقوعها عليه كانت الجريمة غير قائمة لانعدام أحد أركانها وليس لتوافر أحد أسباب الإباحة كما في جريمة اغتصاب الإناث (م ٢٦٧ ع) أو هتك

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٩١ ، وما بعدها .

د . على راشد ، المرجع السابق ، ص ٥٠٧ ، وما بعدها .

وفي نفس المعنى أنظر :

د . أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ .

د . يسر أنور ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

العرض (م ٢٦٨) أو خطف انشى تبلغ سننها أكثر من ست عشرة سنة (م ٢٩٠ ع) أو حبس شخص بدون وجه حق (م ٢٨٠ ع) وإذا كانت أسباب الإباحة تقوم أصلاً على فكرة الصراع بين المصالح الذى ينتهى بتفوق المصلحة الأجدر بالرعاية فى نظر المجتمع على غيرها من المصالح - كما سلف القول - فإن القانون لا يرى فى رضا المجنى عليه ما يقلل من أهمية هذه المصالح لان قيمتها لا تتوقف على علقها بالفرد بقدر ما يتوقف على تعلقها بالمجتمع^(١) . ومن نفس الوضع فى القانون الجنائى الداخلى اتجه القانون الدولى الجنائى فى عدم الاعتراف برضاء المجنى عليه كسبب للإباحة ذلك أن العبرة فى عدم مشروعية الفعل بما يتضمنه القانون الدولى الجنائى من أحكام سواء وردت فى العرف الدولى أو فى معاهدات شارعة واتفاقات دولية ولسمى القانون الأخير على القانون الداخلى فإن الفعل يعد جريمة دولية ولو لم تكن له هذه الصفة فى القانون الداخلى ويقرر القانون الدولى الجنائى هذا الحكم سواء كانت الجريمة واقعة على الدولة كما فى روض احدى الدول لأجرائات ضارة بمصالحها تحت تأثيرات صادرة من دولة ذات نفوذ - وسطوة كما قد تقع الجريمة على شخص

(١) د . أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ .

متتبع بالشخصية الدولية كما لو وقع أسيرا لديها وفي الحالات
يكون الرضاء غير صحيح لصدوره من ارادة معيبة . أما
اذا كان انعدام الرضاركننا في الجريمة الدولية فان توافره
يحول دون قيامها ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة
الثانية والخمسون من الاتفاقية الثالثة من اتفاقية جنيف
الخاصة بمعاملة اسرى الحرب من حظر تشغيل أسرى الحرب
في الاعمال الضارة بالصحة ما لم يكن ذلك برضاء ، كما تضمنت
هذه الاتفاقيات جملة نصوص تجعل من تنازل اسرى الحرب
أو جرحاها عن حقوقهم غير ذي أثر^(١) .

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

المبحث الخامس

المعاملة بالمثل 'repesailles'

يقصد بها الرد على أعمال غير وديّة أو غير عادلة قامت بها دولة ما تجاه دولة أخرى عن طريق قيام هذه الأخيرة بالرد على ذلك بأعمال من نفس النوع^(١) كما تعرف المعاملة بالمثل كأجراء عام بأنها اجراءات قسرية مخالفة للقواعد العاديه للقانون الدولي تتخذها دولة في أعقاب أعمال مخالفة للقانون ترتكبها دولة أخرى اضراراً بها وتهدف إلى اجبار هذه الدولة على احترام القانون^(٢) أو هي رد مثل الاذى على فاعله^(٣) فهي تمثل نوعاً من الانتقام الفردي الذي يلجأ اليها المعتدي عليه لرد عدوان سابق لحق به وذلك في مجال القانون الدولي وتتوقف أعمال المعاملة بالمثل بمجرد تحقيق الهدف منها وهو اجبار الدولة المخالفة على

(١) L, Oppenheim: Op cit p 134.

(٢) د . محمد بهاء الدين باشا ، المعاملة بالمثل في

القانون الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٣) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ،

ص ٢٧ .

تعديل تصرفها المشكوك منه والذي سبب النزاع . ومن الملاحظ ان تأكد بعض الدول من قيام بعضها باتخاذ هذا الاجراء قد يكون عاملا ايجابيا نحو تردد ها في اتخاذ الاعمال التي تبرر اعمال المعاملة بالمثل واستنادا الى ان الطبيعة البشرية لا يوقف اتجاهها نحو الشر الا توقعها معاملتها بالمثل^(١) . والمعاملة بالمثل تمثل اجراء قسريا يتخذ من جانب الدولة المعتدى عليها ضد اجراء قسري غير مشروع من جانب الدولة المعتدية والقسر يعنى التهديد باستخدام القوة المادية أو استخدامها بالفعل أو غير المادية من أجل حث بعض الاشخاص أو الجماعات على اتخاذ موقف أو أداء عمل قد لا يرغبون في القيام به بدون هذا الفعل أو هو مجموعة الاجراءات والاساليب التي تتبعها الدول فرادى أو جماعات في علاقاتها مع بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها القومية أو تسوية ما يثور بينها من منازعات لم تفلح الوسائل السلمية في حلها . والمعاملة بالمثل تفهم فـسـى

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٢) د . محمد بهاء الدين باشات ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

الفقه التقليدي على انها خروج دولة على حق دولة ثانية ردا على خروج مماثل من جانب الدولة الاخيرة دون ان تظهر منها بصفة عامة شمة اشارة لقاعدة القانون بينما يرى الفقه الدولى الحديث فى المعاملة بالمثل فى كل خروج دولة على قاعدة القانون العادية اضرارا بدولة ثانية ردا على خروج مماثل من جانب تلك الاخيرة^(١) وقد تبنى معهد القانون الدولى هذا المفهوم وأدلى بتعريف للمعاملة بالمثل فى قرار أصدره فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ يقرر فيه انها تمثل " تدابير قهرية تنطوى على مخالفة للقواعد العادية لقانون الشعوب تتخذها دولة فى أعقاب وقوع عدوان عليها يصيبها بالضرر من جانب دولة أخرى مستهدفة بذلك اجبار الدولة المعتدية على الكف عن عدوانها والتزام محارم القانون"^(٢) وتختلف المعاملة بالمثل عن رد الفعل العكسى Retorsion^(٣) فى أن الاخير

(١) د . محمد بهاء الدين باشيات، المرجع السابق ،

ص ٢١٠ .

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٢) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٣) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

راجع فى نفس المعنى :

Glaser: Op cit P 99-105.

لا ينطوى على تدابير مخالفة للقانون اذ يفترض تعارضا بين مصالح دولتين فتتخذ احدهما تجاه الاخرى تدابير غير ودية وغير منافية للقانون فى ذات الوقت فتزد عليها الدولة الاخرى باجراءات من نفس الطبيعة كما لو قامت دولة برفع تعريفاتها الجمركية على بضائع دولة ردا على سلوك مماثل وسابق من جانب تلك الاخيرة . دون أن ينطوى الامر على اخلال بمعاهدة دولية بينهما . ويتفق الدفاع الشرعى مع المعاملة بالمثل^(١) فى أن كليهما ينطوى على مخالفة دولية ردا على مخالفة سابقة لكنهما يختلفان فى ان غرض الدفاع الشرعى يتمثل فى دفع عدوان مسلح حال وغير مشروع فهو بذلك ذو صفة وقائية بينما يتحصل غرض المعاملة بالمثل فى إيقاف الدولة المعتدية من الاسترسال فى عدوانها واقتضاء التعويض فهو بذلك يحمل معنى الجزاء كما أن الدفاع الشرعى

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .
د . محمد محيى الدين عوض ، دراسات فى القانون
الدولى الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ .
وفى نفس المعنى :

Glaser: L, infraction (int): Op cit p 96-97.

يتمثل في الرد الحال على عدوان حال ولا محل له بعد زواله
فان المعاملة بالمثل تكون بعد تمام العدوان . وأخيرا فان
الدفاع الشرعى يمثل سببا من أسباب الاباحة طبقا لنص
المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة التى تعتبره استثناء
من الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق التى تحرم
اللجوء للقوة أما المعاملة بالمثل فقد فقدت قيمتها الشرعية
بمقتضى المادة (٢ / ٤) سالفه الذكر كما أصبحت محل هجوم
الفقه خاصة فى وقت السلم . وللمعاملة بالمثل جذور تاريخية
بعيدة ^(١) فقد عرفها البابليون ونص عليها تشريع حمورابى
(مواد ١٩٦ - ٢٠٠) كما عرفه كل من الاغريق والقبائل
العربية أما الرومان فلم يأخذوا بها وكانت تتضمن حجز
الممتلكات أو الاشخاص كوسيلة انتقامية ردا على خطأ ارتكب من
قبل دولة ضد الدولة المستخدمة ضدها وكان يحق للدولة
ان تفوض أحد رعاياها فى الانتقام بنفسه اذا أعتدى عليه فى
دولة أجنبية وهى تترد الى مايسمى قانون طالين أو قانون
العدالة الخارجية La-loi du talion كما ذهب Vattel

(١) أنظر :

د . محمد بهاء الدين باشا ، المرجع السابق ،
ص ٢١١ ، وما بعدها .

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

فهذا القانون هو تلك الشريعة التي تنبع من الطبيعة
الانسانية فهي الشريعة الموسوية La loi de moise المسجلة
في الصحف الاولى وفي القرآن الكريم من بعدها ، فالقانون
المشار اليه يمثل العدالة المطلقة عن طرفين القصاص ممن
المذنب دون تقص عن المدافع . . أو الاسباب التي حملته
الى اتيان ما فعل وذلك على عكس المعاملة بالمثل التي
تمس البرئ فهي تأخذ البرئ بخطيئة الآثم وقد شهدت
المعاملة بالمثل على ضوء ما سبق مرحلتين من مراحل التطور
الاولى كانت قاصرة على الافراد ثم انتقلت في ثانيهما الى
مجال الدول .

المطلب الأول شروط المعاملة بالمثل

يشترط لاستعمال المعاملة بالمثل بصفة عامة توافر الشروط الآتية^(١) :

- ١ - أن تكون ردا على فعل غير مشروع أى على فعل يعسد جريمة دولية أو فعلا يعد مخالفا لقواعد الاخلاق الدولية .
- ٢ - أن يكون هناك تناسب بين الاجراءات أو التدابير المتخذة من جانب الدولة المعتدى عليها وبين العدوان الذى لحق بها .
- ٣ - أن تكون هذه التدابير لازمة لتعويضها عما أصابها من ضرر بمعنى أن يكون اقتضاؤها لمثل هذا التعويض مستحيلا عن طريق التحكيم أو المفاوضات الدبلوماسية وقد أيدت ذلك محكمة التحكيم فى عهد عصبة الامم فى حكم اصد رته فى ٢١ يوليو سنة ١٩٢٨ بصد د دعوى

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

د . محمد بهاء الدين باشا ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

رفعته البرتغال ضد المانيا نتيجة لغزو الجيوش الالمانية
لأنجولا البرتغالية وقد دفعت المانيا مسئوليتها بأن هذا
الغزو كان مشروعاً استناداً الى فكرة المعاملة بالمثل^(١). وهنا
حددت المحكمة شروط المعاملة بالمثل في نفس الشروط
السالف ذكرها وإذا استخدمت المعاملة بالمثل في زمن
الحرب فانه يثبت توافر الشروط الآتية^(٢) :

أولاً : الا تتضمن التدابير المستعملة على أساس المعاملة
بالمثل أعمالاً وحشية أو غير انسانية بحيث تعد من
الجرائم المنصوص عليها في القوانين العامة
للحرب مثل النهب وقتل الأبرياء والتخريب المنظم
واستعمال السم والأسلحة الغير مشروعة .

(١) Glaser: L, infraction (int): Op cit p 79

(٢) Ibid: Op cit p 100 et SS.

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .
د . محمد محيس الدين عسوف ، دراسات في القانون
الدولي الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .
د . محمد بهاء الدين باشات المرجع السابق ، ص ٢١٥ .
د . محمد محمود خلف ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

ثانيا : ان يَكُن تنفيذ الأمر صادر من قائد الجيش أو قائد
أحد فرقة أو ضابط عظيم على الأقل .

ثالثا : ألا تكون مستندة الى دوافع قديمة مترسبة من
حرب سابقة بمعنى أن تكون هناك ثمة علاقة سببية
بينها وبين ظروف الزمان والمكان وكافة الملابسات
الدولية القائمة عند وقوعها .

رابعا : الا يعهد بأمر استعمالها الى أفراد الشعب
بمعنى أن يقوم بها رجال الجيش أو الأمن
لأن الحرب علاقة بين دولتين وليست بين أفراد
كليهما .

المطلب الثاني صور المعاملة بالمثل

تتخذ المعاملة بالمثل احدى صورتين تقع احدهما فى وقت الحرب ، وتحدث الثانية فى وقت السلم . وسنوالى ايضا ح كل صورة منهما تباعا .

أولا - فى وقت الحرب :

تتخذ المعاملة بالمثل فى زمن الحرب اجراءات فردية تخالف القواعد العادية للقانون الدولى وتجرى أثناء العمليات الحربية بهدف حمل الخصم على وقف مخالفته لقواعد القانون الدولى والعودة الى احترامها والمعاملة بالمثل بحسب التصريف المتقدم تشكل خروجاً عمدياً على قاعدة القانون الدولى العسادية وتشكل فى ذات الوقت فعلاً مباحاً طبقاً للقاعدة المشار اليها وحكمة اباحة المعاملة بالمثل تكمن فى حمل المتحاربين على احترام قواعد الحرب عن طريق احساسهم الدائم بأن مخالفتها يعرضهم للمعاملة بالمثل فيمتنعون عن ارتكاب هذه المخالفة^(١) وان كان قيام نظام دولى يحميه سلطان

(١) د . محمد بهاء الدين باشا ، المرجع السابق ،

القانون والقوة معا ويقدر على الالتزام باحترام قواعد القانون سوف يذهب بالحكمة المشار اليها فلا يعود لها مكان على مسرح المعاملة بالمثل زمن الحرب ، لهذا قيل بحق بأن القاعدة القانونية الوحيدة التي لا يجوز الخروج عليها باسم المعاملة بالمثل ستكون هي القاعدة التي تحرم المعاملة بالمثل ذاتها فبدون ان يعرف القانون الدولي هذه القاعدة ستبقى للمعاملة بالمثل وقت الحرب حكمتها وتظل لممارستها شرعيتها ^(١) . وقد نصت المادة الثانية والعشرون من النظام الملحق باتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ بشأن حقوق وواجبات القوى المتحاربة والمحايدة وقت الحرب البرية على انه ليس للمتحاربين حقوق مطلق في اختيار الوسائل اللازمة للاضرار بالعدو . وقد اعتبر هذا النص تقنيا لعرف سائد بين الدول المتمدينة بشأن السلوك الواجب الاتباع أثناء سير العمليات العسكرية ويضع مبدأ الالتزام بقواعد معينة أثناءها كما تجرى فسي ضوئه التفرقة بين معاملة بالمثل مباحة وأخرى محرمة قانونا أثناء

(١) د . محمد بهاء الدين باشا ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(٢) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .
د . محمد محيي الدين عوض ، الجرائم الدولية
تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ٧ ، وما
بعدها .

العمليات العسكرية وتتعلق بالمعاملة بالمثل المباحة أثناء العمليات العسكرية ثلاثة نماذج : الاولى تتعلق بأسرى الحرب وأحوال تشغيلهم وتختص بالنص عليها المواد ٥ ، ٦ ، ٧ من نظام اتفاقية لاهاى المشار اليها وتتضمن قواعد فى هذا الشأن التبادل فى الالتزام بها بحيث ان اخلال أحد الاطراف بها يجيز اخلال الطرف الاخر بها . ويتعلق النموذج الثانى للمعاملة بالمثل المباحة أثناء العمليات العسكرية بالأطباء والمرضى العاملين ضمن القوات المتحاربة وبالأسرى المدنيين ، فخلافا لحكام اتفاقية جنيف يجوز أسر الأطباء والمرضى المشار اليهم حتى يتم التخلي عن اجراء مماثل من جانب الخصم ، كما يجوز تأخير تسليم الأسرى المدنيين حتى يتم التخلي عن اجراء مماثل أو مشابه من جانب الخصم ، والنموذج الثالث خاص بقصف المدن غير المحصنة والمراكز السكانية التى يختلط بها المدنيون والعسكريون ، فخلافا للمواد (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧) من نظام اتفاقية لاهاى المشار اليه يجوز قصف الأماكن المتقدمة ذكرها باسم المعاملة بالمثل . وفى هذه الصور الثلاثة يعد السلوك مباحا فى نظر القانون الدولى ، غير أن هذه الاباحة القانونية لم تؤخذ على اطلاقها ، فقد انقسم الفقه بشأنها الى فريقين :

فذهب رأى فى الفقه الدولى^(١) الى ضرورة اعذار الخصم
المخالف قبل الرد عليه باسم المعاملة بالمثل ، وفريق آخر يرى
عدم اشتراط اعذار الخصم قبل معاملته بالمثل كما حدث خلاف
فى الفقه الدولى حول المعيار الذى تحرم فيه المعاملة بالمثل
اثناء العمليات الحربية ، فذهب اتجاه فى الفقه الى أن المعيار
يكن فى مبادئ الاخلاق فكل معاملة بالمثل تستهجنها هذه
المبادئ تعد محرمة قانونا ، بينما يرى اتجاه آخر فى الفقه
ان المعاملة بالمثل تكون محرمة اثناء العمليات العسكرية
اذا كانت تخالف قاعدة القانون الوضعى الا أن هذا الرأى
الأخير يخلط بين مصدر القاعدة وأساسها ، فمصدر القاعدة
القانونية شئ وأساسها شئ آخر فمبادئ الاخلاق أساس
القاعدة القانونية الدولية والعرف والمعاهدات والمبادئ العامة
لللقانون مصدرها . فاذا كانت قاعدة القانون الدولى
باختلاف مصادرها هى مصدر اباحة بعض نماذج المعاملة
بالمثل وقت الحرب فان هذه القاعدة ينبغى أن تكون وحدها
مصدر التحريم للبعض الآخر من النماذج ، وقد تضمنت اتفاقيات

(١) د . محمد بهاء الدين باشا ، المرجع السابق ،

ص ٢١٦ .

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

جنيف سنة ١٩٢٩ ، سنة ١٩٤٩^(١) بعض صور المعاملة بالمثل المحرمة أثناء العمليات العسكرية من ذلك ما نصت عليه الاتفاقية الرابعة من الاتفاقيات الاخيرة من عدم جواز استخدام المعاملة بالمثل ضد الافراد وعدم أخذهم كرهائن وكذلك بالنسبة لأسرى الحرب والأسرى المدنيين والجرحى والمرضى والغرقى ومراكز القوات المسلحة والسفن الحربية المتنقلة والقوات المسلحة الموجودة في عرض البحر.

ثانيا : في وقت السلم :

للمعاملة بالمثل في زمن السلم حالتان^(٢) ، الاولى على لا تنطوى على استخدام للقوة المسلحة ، والاخرى تنطوى على استخدام لهذه القوة ، وتأخذ الحالة الاولى شكل اجراءات

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .
د . محمد محيي الدين عوض ، الجرائم الدولية ،
المرجع السابق ، ص ٨ .
د . محمد بهاء الدين باشا ، المرجع السابق ،
ص ٢١٨ .

(٢) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .
د . محمد بهاء الدين باشا ، المرجع السابق ،
ص ٢٢١ .

سلمية مخالفة لقاعدة القانون الدولي كما في حالة وضع أموال الدولة الاولي الموجود في اقليم الدولة الثانية تحت الحراسة أو وضع أموال رعاية الدولة الاولي الموجود في اقليم الدولة الثانية تحت الحراسة أو قطع العلاقات التجارية والبريدية والبرقية بين الدولتين أو طرد أو استبعاد رعاية الدولة الاولي من اقليم الدولة الثانية مثلما حدث في ٢١ / ١٠ / ١٩٨٦ حيث قررت الولايات المتحدة الامريكية طرد خمسة وخمسون دبلوماسيا سوفيتيا من اراضيها رد اعلى قرار موسكو يوم ١٩ / ١٠ / ١٩٨٦ بطرد خمسة دبلوماسيين امريكيين من الاراضي السوفيتية^(١) فهي اجراءات قسرية لا تستخدم فيها القوة المسلحة فهذه الحالة تقترب من المعاملة بالمثل من زاوية مخالفة القانون الدولي ونبتعد عنها من زاوية طبيعة الاجراء ونوع القاعدة التي يجري مخالفتها ذلك أن المعاملة بالمثل الحربية تنطوي على اجراءات حربية تمس السلام وتحدد بالتالي خروجاً على قاعدة القانون المنظمة لاستخدام القوة المسلحة بينما الصورة الثانية تنطوي على اجراءات سلمية لا تمس السلام وتعد - رغم ذلك - خروجاً على قاعدة القانون الدولي التي لا تنظم استخدام القوة المسلحة ولا تنطوي على مخالفة لقاعدة دولية جنائية وانما لقاعدة دولية مدنية توجب التعويض^(٢)، أما

(١) جريدة الاخبار، ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٦ .

(٢) د . محمد بهاء الدين باشات، المرجع السابق، ص ٢٢١ .

د . حسنين عبيد، المرجع السابق، ص ٣٧ .

الصورة الثانية^(١) للمعاملة بالمثل المسلحة في زمن السلم . وهذه الحالة تنطوي على استخدام القوة المسلحة في زمن السلم . وتقرب الى حد كبير من الحرب وقد تؤدي اليها . ولذلك قيل ان المعاملة بالمثل المسلحة وقت السلم تقترب من الحرب الى حد كبير وتأخذ في الواقع طبيعة أعمال برية أو بحرية أو جوية مثل احتجاز سفن دولة أخرى أثناء مرورها بالمياه الإقليمية والاستيلاء على مافيها من شحنات كما قد تقوم بما يسمى بالحصار البحري السلمي الذي يتخذ صورة محاصرة القوة البحرية للدولة موافقاً لدولة أخرى للحيلولة بينها وبين الاتصال بالعالم الخارجي وادغامها بالتالي على تقديم ترضية مطلوبة^(٢) .

تقديرها :

سلف القول بأن اللجوء الى المعاملة بالمثل يكون ضرورياً بعد التثبت من حدوث انتهاك لقواعد القانون الدولي وبعد فشل المحاولات السلمية للحصول على التعويض اللازم عن الأضرار الحقيقية التي حدثت للدولة ، وعلى أن تقدم الدولة

(١) د . محمد بهاء الدين باشا ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) د . حسنين عبيد المرجع السابق ، ص ٣٧ .
د . محمد بهاء الدين باشا ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

طلبا بالتعويض اللازم لها قبل اللجوء الى استعمال المعاملة
بالمثل أو بمعنى آخر يكون اللجوء للمعاملة بالمثل عند ما يكون
اللجوء للقانون مستحيلا أو شبه مستحيل لاقتضاء الحق حينئذ
تعتبر الوسيلة الوحيدة لأجبار الخصم على احترام القانون
الدولى ويشترط فى استخدام المعاملة بالمثل من الدولة
المعتدى عليها ان يكون بهدف التخفيف من غلواء المعتدى
وعدم استرساله فى أفعاله العدوانية وأن يكون هناك تناسبا
بين ممارسة المعاملة بالمثل مع درجة الضرر الذى حدث
وان يتوقف بمجرد قيام الدولة المخطئة بتقديم التعويضات
اللازمة عن أعمالها المخالفة لقواعد القانون الدولى . وأيا كانت
الصورة التى تتخذها المعاملة بالمثل فقد أصبحت محل
اعتراض الفقه الدولى الذى يرى فى ممارسة صورتها الثانية
ما قد يؤدى الى الحرب وفى ذلك مخالفة لميثاق الأمم
المتحدة وبخاصة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق
الذى تحرم استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات
الدولية ونحن نؤيد هذا الاتجاه المحمود من الفقه فى رفضه
استخدام القوة لنيل الحقوق حرصا على سيادة القانون من
ناحية وحدا من أعمال الأثر المتبادلة والمتلاحقة من ناحيته
أخرى وحتى لا يتخذ استعمال المعاملة بالمثل من جانب بعض
الدول ذريعة لقيامها بإعتداءات متكررة على الدول الأخرى
مثلما تفعل حكومة جنوب افريقيا التى أعطت لنفسها

الحق فيما يسمى المطاردة الحارة أو الساخنة فأجتاحت اقاليم زامبيا وانجولا وموزمبيق لملاحقة الثوار الافريقيين الذين يهددون أمنها كما رفعت اسرائيل هذا الاجراء الشاذ الى مرتبة السياسة القومية لها فاعتدت على الدول العربية المجاورة لها مستهدفة مطاردة الشعب الفلسطيني . وغنى عن البيان ما تقوم به ايران والعراق في حربهما من ضرب المدن الأهلية بالسكان واستخدام الاسلحة المحرمة تحت مسمى المعاملة بالمثل . فالمعاملة بالمثل يوءدى استعمالها الى أن يقع الضرر بالبرئ - مثلما يصيب المذنب وقد دفع ذلك الفقه الحد يثبت نحو عدم الاعتراف بالمعاملة بالمثل ولو في زمن الحرب لمنافاته لفكرة العدالة والاخلاق واذا كانت هناك سبب تستند اليه فكرة المعاملة بالمثل الا وهى عدم وجود سلطة عليا فى المجتمع الدولى يمكنها ان تقتص من المعتدى للمعتدى عليه أو أن تجبره على تعويض الاضرار الناجمة عن اعتدائه الا أن ما يستند اليه فكرة المعاملة بالمثل ستنهار اذا خلصت النوايا فى المجتمع الدولى نحو تقنين الجرائم الدولية والذي يجب أن يكون متزامنا مع انشاء قضاء دولى جنائليه صفة الديمومة ليكون القصاص بمقتضى القانون وقوته بدلا من ترك الامر لتقدير الدولة المعتدى عليها . وقد أخذت بوجهة النظر هذه التوصية

السادسة للجنة الرابعة للمؤتمر الاول للجمعية المصرية
للقانون الجنائي سنة ١٩٨٧ . كما ذهب مجلس الامن الى عدم
مشروعيتها في قضية مضيق كورفو^(١) Corfou سنة ١٩٤٦
على الرغم من سبق اعتراف محكمتي نورمبرج وطوكيو أثناء
محاكمات الحرب العالمية الثانية بها حيث اعترفت في أحكامها
بشرعية المعاملة بالمثل كما اعترفت لجنة القانون الدولي
بالمعاملة بالمثل في تقريرها عن مشروع تقنين الجرائم ضد
سلام وأمن البشرية^(٢) .

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .
(٢) د . محمد محيي الدين عوض ، الجرائم الدولية ،
المرجع السابق ، ص ٨ .

الباب الثانی

الركن من المادی

الباب الثاني الركن المادى

لمهيد وتقسيم :

الجريمة بصفة عامة تتمثل فى مظهر مادى ملموس فى العالم الخارجى وبغير هذا المظهر لا ينال المجتمع اضطراب ولا يصيب الحقوق الجديرة بالحماية عدوان ، وهذا يعنى أمرين : الاول ان القانون الجنائى الداخلى والقانون الدولى الجنائى لا يحفل بالارادة وحدها اذا لم تفضى الى سلوك خارجى ملموس يعتبر انعكاسا لها فى الواقع وبعبارة اخرى نفسية الجانى والامر الثانى انه لا يتصور ان يرتكب الجريمة سوى الانسان لانها لا تعد وان تكون سلوكا انسانيا اراديا يعتد به القانون^(١)

ويراد بالركن المادى أو الواقعى ذلك النشاط الخارجى الذى ينص القانون على تجريمه عملا بمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات ، فالنشاط المادى هو صلب الجريمة كفكرة قانونية والمحرك الاول لفكرة المسئولية الجنائية ذلك ان التجريم لا يلحق الا المظاهر المادية الخارجية ويترتب على

Pella: La criminalité : Op cit p 176 et SS(١)

Glaser: L, infraction (int): Op cit p 11
et SS.

Plawski: Op cit p 150.

ذلك انه لا جريمة ولا عقوبة كقاعدة عامة على مجرد الافكار أو المعتقدات التي تظل في اذهان أصحابها وحتى لو بلغت مبلغ العزم على تنفيذها أو الافصاح عنها ما دام لم يتجاوز النشاط هذا القدر الى أعمال أو مظاهر خارجية لا يرضاها القانون ، كما أنه لا يلزم من ناحية أخرى أن يترك العمل المادى آثارا مادية محسوسة فقد يكون قولاً كما قد يكون العمل ايجابيا أو سلبيا ، فالجانب المادى أحد الدعائم التي يركز عليها نظرية الجريمة الداخلية^(١) وأيضا الجريمة الدولية بمعنى ان تخلفه كليا أو جزئيا يشكل مانعا ماديا من وجود الجريمة وقيام المسؤولية من بداية الامر .

والجريمة الدولية شأنها شأن الجريمة الداخلية تفترض وجود سلوك أو نشاط انساني ارادى له مظهر خارجى محسوس يطلق عليه الركن المادى ويتمثل هذا الركن في سلوك ايجابى أو سلبى يقضى الى نتيجة يؤتمها القانون الدولى الجنائى ويتطلب عدد كبير من الجرائم الدولية سلوكا ايجابيا كجريمة شن حرب عدوانية أو إبادة الجنس

(١) د . على راشد ، القانون الجنائى وأصول النظرية العامة ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ ، وما بعدها .

البشرى أو اتيان الافعال الارهابية بصورها المختلفة أوجرائم الحرب وغيرها^(١) وقد أظهرت الاحكام التى قررتها محكمة نورمبرج واتفاقية مكافحة اباداة الجنس البشرى ان مفهوم الركن المادى فى الجريمة الدولية أوسع من مفهومه فى القانون الداخلى اذ لا يتضمن الشرع فحسب باعتباره جريمة موقوفة او خائبة وانما يمتد ليشمل الاعمال التحضيرية بالنسبة لجريمة دولية معينة متى كان ذا خطورة بالنسبة للأمن الجماعى داخل المجتمع الدولى كما تعاقب المادة السادسة من لائحة نورمبرج على التحضير والاعداد للحرب والاقدام عليها ولو لم يتم الاشتباك . كما نصت الفقرة الاخيرة من المادة السابعة على المساهمة الجنائية أصلية كانت أو تبعية عند تعدد الجناة كما أكدت على ضرورة انزال العقاب على المساهمين فى الجريمة الدولية المادة الثالثة من اتفاقية^(٢) مكافحة اباداة الجنس البشرى سنة ١٩٤٨ كما اعتبرت لائحة نورمبرج فى مبدئها السابع الاشتراك فى الجريمة ضد الاسلام وفى جرائم الحرب وفى الجرائم ضد الانسانية جرائم دولية . كما أن النشاط

(١) Glaser: Op cit p 11 et SS.

Plawski: Op cit p 150.

(٢) د . محمد محيى الدين عوض ، الجرائم الدولية تقنينها والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

المادى المرتكب من الشخص الطبيعى يجب أن يكون واردا كجريمة محددة فى القانون الدولى العرف أو الاتفاقى وعليه فلا عقاب على الفكر والعزم والتصميم دون أن يكون مقترنا^(١) بنشاط خارجى ولو فى صورة تحريض أو تأمر أو تهديد^(٢) ويتحقق الركن المادى فى جريمة اختطاف الطائرات المدنية بوصفها^(٢) جريمة دولية من القبض أو ممارسة الرقابة على طائرة أو الشروع فى ارتكاب هذه الافعال بطريقة غير مشروعة أو استخدا^(٢)م الاكراه أو التهديد بالاكراه وأن يكون ذلك على طائرة فى وضع فى الجو أو يكون شريكا للشخص الذى يرتكب أو اتفق على أن يرتكب أحد من هذه الافعال وذلك وفقا لما أوردته المادة الاولى من اتفاقية لاهى فى ١٩ / ٢ سنة ١٩٢٠

(١) د . محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ١٤٠

(٢) د . عبد الرحمن حسين علام ، الافعال غير المشروعة ضد الطائرات المدنية ، بحث مقدم للمؤتمـر الأول للجمعية المصرية للقانون الجنائى ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٠

Glaser: Droit (int): Op cit p 72.

د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢١٢٠

د . سمعان بطرس فرج الله ، تغيير مسار الطائرات بالقوة ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، عدد ١٩٦٨ ، ص ١٦٨٠

حيث عرفت المادة السابعة القبض غير المشروع على الطائرات المدنية بأنها " يعتبر مرتكب لجريمة جنائية كل شخص يكون على ظهر طائرة في الجو وبطريقة غير مشروعة بالقوة أو تحت تهديد الاكراه واستولى على هذه الطائرة أو مارس الرقابة أو شرع فسي ارتكاب احد هذه الافعال أو يكون شريكا للشخص الذي يرتكب أو اتفق على أن يرتكب أحد هذه الافعال ". وفي اتفاقية مونتريال في ٢٣ / ٩ / ١٩٧١ نصت في الفقرة الاولى من المادة الاولى على أن الركن المادي لجريمة خطف الطائرات المدنية يتحقق بارتكاب عمل بالقوة ضد شخص على ظهر طائرة في الجو أو واقعة هدم طائرة في الخدمة أو تسبب الضرر لها أو واقعة نقل معلومات خاطئة . .^(١)

وسوف نتحدث عن مفهوم الركن المادي المكون للجريمة

الدولية وفق التقسيم التالي :

الفصل الأول : الكيان المادي للجريمة الدولية .

الفصل الثاني : صور الركن المادي .

(١) د . عبد الرحمن حسين علام ، المرجع السابق ، ص ٢١ ، وما بعدها .

الفصل الأول

الكيان المادى للجمعية الدولية

الفصل الأول

الكيان المادى للجريمة الدولية

تمهيد وتقسيم :

سلف القول أن النشاط الاجرامى قد يكون ايجابيا أو سلبيا ويتحقق السلوك الاجرامى الايجابى بحركة عضوية ارادية من الجانى فان لم تحدث هذه الحركة أو حدثت نتيجة لقوة ضاغطة على جسم الجانى دفعته مثلا الى الاصطدام بغيره فان الجريمة لا تعد قائمة لانعدام المقومات الرئيسية لركانها العادى^(١) كما قد يكون السلوك سلبيا والسلوك سواء أكان ايجابيا أم سلبيا فتدوم على عمل واحد أو على عدة أعمال^(٢) وكذلك الحال فى الجريمة الدولية فقد ترتكب بسلوكا ايجابيا كما قد ترتكب بسلوكا سلبيا كما فى بعض حالات ارتكاب جريمة اباداة الجماعات أو الجنس كما لو تركت بعض أفراد هذه الجماعة بلاغذاء حتى يقضى عليها أو ترك الافراد داخل غرفة غاز وهو ما يعنى امكانية وقوع قتل الجماعات بطريق سلبى Peromession كما قد تتحقق هذه الجريمة بسلوك ايجابى كما فى الاجهاز التام أو الاباداة القاسية أو الافناء Aneatessement والمذابح الجماعية أو الحروب الشاملة^(٣) Massacres massifs أو الحروب الشاملة La guerre totale ويشترط فى هذا السلوك أن يؤدى اتيانا

(١) د . أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٢) د . أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

(٣) د . عبد الرحيم صدقى ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

الى النتيجة الاجرامية التى يجرمها القانون سواء أكان قانونا
داخليا أو قانونا دوليا جنائيا وأن يكون هناك رابطة سببية
بين السلوك والنتيجة الاجرامية وسوف نعالج هذه الأمور كل
فى بحث مستقل كما سيجبى :

- البحث الأول : السلوك الاجرامى .
- البحث الثانى : النتيجة الاجرامية .
- البحث الثالث : علاقة السببية .

المبحث الأول السلوك الاجرامى

الجريمة سواء كانت داخلية أو دولية فهي تقع نتيجة
لممارسة نشاط بشرى ارادى سواء فى صورة ايجابية أو سلبية
كما سيبنى

المطلب الأول : السلوك الايجابى

يتمثل فى حركات عضوية من جسم الانسان بأن استخدمت
بعض أعضاء فى اتيانه وتتطلب غالبية جرائم القانون الداخلى
هذا النوع من السلوك ولا يختلف الوضع فى القانون الدولى
الجنائى^(١) عنه فى القانون الداخلى اذ يتطلب عدد من
الجرائم الدولية سلوكا ايجابيا لاتيائها كما فى حالة قيام
الدولة باستخدام القوة لتحقيق نتيجة يحظر القانون حدوها
وتعد جريمة حرب الاعتداء اوضح الامثلة فى هذا الشأن وكما فى
استخدام القوة المسلحة لدولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامة
اراضيها أو استقلالها السياسى وهذا النشاط الايجابى يكون

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

د . محمد محمود خليف ، المرجع السابق ، ص ٣٤٧ ،

وما بعدها .

جريمة ضد السلام طبقا لتعريف العدوان. الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وقد نص تقرير مجموعة العمل المقدم الى اللجنة الخاصة بتعريف العدوان على عدة صور للعدوان اخذت بها الجمعية العامة عند تعريفها للعدوان سنة ١٩٧٤ ومن هذه الصور^(١) :

- ١ - الغزو أو الهجوم بالقوات المسلحة التابعة لدولة معينة على دولة أخرى أى احتلال عسكري ولو كان مؤقتا ناجما عن هذا الغزو أو الهجوم أو أى ضم لاقليم دولة أخرى بالقوة سواء كان كليا أو جزئيا .
- ٢ - استخدام القوات المسلحة فى قصف دولة أخرى أو استخدام أية أسلحة فى هذا الشأن .
- ٣ - أى هجوم بالقوات المسلحة التابعة لدولة معينة ضد القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية لدولة أخرى .

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

والسلوك الايجابى ^(١) قد يكون بسيطا كما فى السرقة
أو النهب أو الاغتصاب وقد يكون مركبا كسوء معاملة أسرى الحرب
كما يمكن أن يكون السلوك الايجابى ممثلا فى مجرد المعاملة
أو الاتفاق بقصد ارتكاب جريمة دولية وقد عبرت محكمة نورمبرج
فى حكمها عن وجود مؤامرة Complicité كما نصت المادة
الثالثة من اتفاقية مكافحة إبادة الجنس على أن مجرد التحريض
المباشر أو العام فى حكم ارتكاب الفعل التام ولهذا يعانق
المأمرون مثل عقاب المنفذين بشرط ألا يتجاوز المنفذون
حدود نخطيط المأمرين وهذا يبين أن مسؤولية المأمريين
العقابية لا تنفى مسؤولية المنفذين للجريمة . كما أن هناك
جرائم دولية ايجابية مرتكبة بطريق سلبى ^(١) مثلما هو الحال

(١) د . عبد الرحيم مدنى ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٢) Stefani et levasseur: Op cit p 163.

د . محمود نجيب حسنى ، الموجز فى شرح قانون

العقوبات ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

د . أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٣٣٠ .

د . على راشد ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

فى الجرائم الداخلىة ويسمىها البعض الجرائم السلبىة ذات
النتىجة ويفترض الركن المادى للجرائم المادية ذات النتىجة
امتناعا افضى الى نتىجة اجرامية وتتمىز الجريمة السلبىة
ذات النتىجة بالنتىجة الاىجابىة المرتكبة بطرىق سلبى وتتحقق
النتىجة الاجرامية عموما من تصرف اىجابى الا أنه من الممكن
تحقيقها عن طرىق ترك سلبى . ومعيار التفرقة بين الجرائم
السلبىة والجرائم الاىجابىة ذات النتىجة هو توافر النتىجة
الاجرامية بين عناصر الركن المادى أو انتفاؤها ، فالجرائم
السلبىة البسىطة يقوم ركنها المادى بامتناع مجرد دون ما حاجة
الى ان تعقبه نتىجة اجرامية من نوع معين .

ومن أمثلة الجريمة الدولية التى يتخذ ركنها المادى
صورة السلوك الاىجابى بطرىق سلبى أو بالامتناع جريمة القتل
عن طرىق الحرمان من تقديم الطعام للاسىر أو عدم تقديم
الادوية أو المعونة الطبىة لاهباء الاقليم المحتل مثلما فعل
الالمان فى الحرب العالمىة الثانية^(١) . ومثلما تفعل السلطات

(١) د . حسن بن عبىد ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ .
د . محمد محىى الدين عوض ، الجرائم الدولية تقنىة
والمحاكمة عنها ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

الاسرائيلية لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية في الاراضى
المحتلة من منع دخول الاطعمة التى يحتاجها الفلسطينيون
فى المخيمات . وان كان القانون المصرى لا يجيز فى مبادئه
الاساسية التحريم بطريق الامتناع بينما يجيزه القانونون
الانجلوامريكى بصفة عامة .

المطلب الثاني السلوك السلبي

الاصل فى القواعد العقابية أنها تفرض التزاما بامتناع عن عمل على عاتق المخاطبين بها فى بعض الاحيان . وقد تفرض التزامات بعمل ويعاقب القانون على الامتناع عن تنفيذ هذه الالتزامات . وهذا النوع الاخير من الالتزامات يهدف القانون الى حماية مصلحة معينة ويمثل الامتناع عن تنفيذها اعتداء على هذه الحماية^(١) .

وهناك نوع من الجرائم يقوم ركنها المادى على نشاط ايجابى وسلبى معا فى وقت واحد كما فى جريمة القتل أو الاصابة الخطأ اذا اقترن بامتناع الجانى وقت الحادث عن مساعدة المجنى عليه أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك^(٢) (م ٢٣٨ ، ٢٤٤ عقوبات مصرى) .

ويتميز الامتناع الذى تقع به الجريمة السلبية عن الامتناع الذى تقع به الجريمة الايجابية - كما سلف القول - فى بعض

(١) د . أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣ .

(٢) د . أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .

الاحوال فى صورة النتيجة فالجريمة السلبية لها نتيجة قانونية
هى العساس بالمصلحة المحمية وليست لها نتيجة مادية
بينما الجريمة الايجابية التى تقع بطريق الامتناع لها نتيجة
مادية تتمثل فى الاثر المحسوس فى العالم الخارجى فضلا عن
النتيجة القانونية وهى العساس بالمصلحة المحمية ، كما أن
الامتناع الذى تقع به الجريمة السلبية يتحدد بالنسبة التى
واجب قانونى مصدره قانون العقوبات بينما الامتناع الذى
تقع به الجريمة الايجابية فانه يتحدد بالنسبة لواجب قانونى
ينص عليه قانون غير قانون العقوبات وقد لا يكون مصدره
المباشر هو القانون ^(١) وهذا يعنى ان نص التجريم يكتفى
بتحقق الامتناع ويقرر العقاب من أجله ويعتبر الجريمة تامة به
ويعتبر حد وثا النتيجة وعدمها واقعة خارجة عن كيان الركن
المادى ^(٢) . كما فى حالة امتناع الحارس عمدا وبنية القتل عن
تقديم الغذاء للسجين طبقا للقانون فيموت نتيجة لذلك .

(١) د . أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .
(٢) د . محمود نجيب حسنى ، الموجز فى شرح قانون
العقوبات ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

وفى القانون الدولى الجنائى فانه ليس شرطاً أن يكون
الفاعل الى النتيجة المحظورة دولياً بنشاط ايجابى وانما
يصل اليها سلوك سلبى مناف للقانون أى يعتبر ~~اخـ~~ لا
بواجب يقرره القانون الدولى الجنائى الاتفاقى أو العرف
الدولى كما فى حالة امتناع الرئيس الاعلى فى الجيش عن منع
مروءوسيه من الضباط والجنود عن ارتكاب أفعال عدوانية مع
علمه باعتزامهم ارتكابها ^(١) كما يعد مثال للجريمة الدولية
السلبية البحتة ^(٢) ما تنص عليه الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات
جنيف سنة ١٩٤٩ الخاصة بحماية الاشخاص المدنيين .
اذ يعد من بين الجرائم الجسيمة المذكورة فى المادة (١٤٧)
حالة انكار العدالة *denide justice* وهى تتمثل فى كل
نقص يشوب تنظيم أو مباشرة وظيفة القضاء ينطوى على تقصير
من جانب الدولة فى اداء واجبها الدولى بالحماية القانونية
بالنسبة للمقيمين على أرضها وخاصة الاجانب ^(٣) . وتأخذ ثلاث

(١) Graven: Op cit. p 278.- 279.

(٢) د . محمد محيى الدين عوض ، المرجع السابق ،
ص ١٥ .

صورتتمثل الاولى في ضمان الاجنبى من اللجوء الى القضاء الوطنى والثانية في قيام العديد من العراقيل التى لا يستطيع فيها الاجنبى اقتضاء حقه من القضاء الوطنى وتتمثل الثالثة في صدورحكم منطو على مجافاة صريحة وجسيمة للعدالة ، كما تنص المادة الثالثة والعشرون من الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات لاهى سنة ١٩٠٧ على التزام المحتل بالسماح لمواطنى العدو باللجوء الى القضاء كما انه من المتصور أن تقع الجريمة الدولية بسلوك اسلبي^(١) من جانب الدولة كما في حالة امتناعها عن تحقيق الاتساق بين قانونها الوطنى وبين معاهدة أو اتفاقية دولية التزمت بها وذلك تطبيقاً لمبدأ سمو القانون الدولى على القانون الوطنى وقد اكدت ذلك المادة التاسعة والعشرون من اتفاقية الصليب الاحمر المعقودة في جنيف سنة ١٩٢١ حيث نصت على التزام الدول الموقعة عليها بأن تتضمن تشريعاتها الداخلية النصوص الجنائية اللازمة للعقاب على الاخلال بما ورد فيها من أحكام . وما نصت عليه اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ من حكم مماثل يقضى بالزام اطرافها بوضع أى تشريع يلزم بفرض عقوبات فعالة على الاشخاص الذين يقتربون احدى المخالفات

(١) د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ ، وما

المبحث الثاني النتيجة الاجرامية

مفهوم النتيجة الاجرامية فى القانون الداخلى ينصرف الى كل تغيير يحدث فى العالم الخارجى كأثر لارتكاب السلوك الاجرامى وهذا التغيير يمثل النتيجة بمفهومها المادى ويلزم توافر النتيجة كعنصر من عناصر الركن المادى سواء فى الجريمة الداخلية أو الجريمة الدولية كأثر لسلوك الجانى . وتشكل الجريمة جزءاً لا يتجزأ من هذا السلوك^(١) ذلك أن الاوضاع الخارجية كانت على نحو معين قبل ارتكاب الفعل ثم تغيرت هذه الاوضاع وصارت على نحو آخر بعد ارتكابه . وهذا التغيير من وضع الى آخر هو النتيجة باعتبارها احدى عناصر الركن المادى^(٢) كما ان هذا التغيير المتقدم فى الاوضاع الخارجية قد يحدث دون ان ينطوى على جريمة كما لو كان استعمالاً لسبب من أسباب الاباحة . وهنا تتحقق النتيجة

(١) Glaser: L, infreccion (int): Op cit p 12. د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع

السابق ، ص ١٠٤ .

د . أحمد فتحى سر

بمفهومها المادى دون مفهومها القانونى وقد تنفصل النتيجة عن السلوك الذى أفضى اليها وهو شأن الجريمة المادية *delit material* كما هو الحال فى الوفاة فهى منفصلة عن السلوك الذى أفضى الى تحققها بمعنى اننا نجد انفصلا لا بين النتيجة والفعل ^(١) وقد تكون متجسدة فى هذا السلوك وغير منفصلة عنه كما فى الجرائم الشكلية *delit formel* وهى التى تتسم بعدم وجود نتيجة لها متميزة عن السلوك بل تندمج النتيجة والسلوك معا كما هو الحال فى الحريق حيث يجرم الشارع مجرد وضع النار دون أن يحصل بما يعقبه من تخريب أو اتلاف ^(٢) كما قد يحدث أن تتراخى النتيجة فتحدث فى زمان أو مكان مختلفين عن زمان ومكان السلوك ويطلق على هذه الصورة الجريمة المتراخية *delit a distance* كجريمة النصب ومثالها حصول الوسائل الاحتيالية فى جريمة النصب فى بلد وقيام المجنى عليه بتسليم المال فى بلد آخر وحصول الوفاة متراخية عن

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(

الضرب أو الجرح الذي افضى اليها^(١) وقد احتدم الخلاف في
الفقه والقضاء في الصورة الاخيرة ، فالبعض يرى الاعتداد
بالقانون الساري في مكان أو زمان السلوك بينما يرى البعض
الاخر الاعتداد بالقانون الساري في مكان أو زمان النتيجة
بينما يرى البعض الاخر الاخذ بالقانون الساري في مكان أو زمان
كل من السلوك والنتيجة^(٢) . غير ان هذا الجدل بشأن
الجريمة المتراخية لا مجال له في فقد القانون الدولي الجنائي
لكونه ذو صفة عالمية شأنه شأن القانون الدولي المتفرع عنه كما
أن فكرة الجريمة الدولية رغم قدما لا تجد قضاء دوليا
جنائيا يتكفل بالمعاقبة عنها لذا فهي تخضع لنظام
الاختصاص العالمي كما سلف القول الذي يقضى بمحاكمة
ومعاقبة فاعليها في أي اقليم بغض النظر عن اقليم الدولة التي

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

Glaser: Op cit p 27 et SS.

(٢) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٠

وقعت الجريمة فيها ^(١) . وفيما عدا ذلك لا يختلف مفهوم النتيجة الاجرامية في مجال القانون الدولى الجنائى عن مفهومها فى القوانين الوطنية فمن أمثلة الجريمة الدولية المادية جريمة العدوان وجريمة استعمال الطوربيد فى غير الاحوال المسموح باستعماله فيها .

وتتشمل الجريمة الدولية الشكلية كما فى حالة قيام دولة ببيث الغام مائية تنفجر تلقائيا بمجرد التلامس ^(٢) كما فعلت ايران فى مياه الخليج كما أن فكرة الجريمة الدولية المتراخية نجد لها امثلة فى القانون الدولى الجنائى كما فى حالة قيام دولة باطلاق صواريخ من دولة أو من قارة الى أخرى تتحقق فيها النتيجة الاجرامية من قتل وتخريب واتلاف ^(٣) .

(١) د . محمود نجيب حسنى ، دراسات فى القانون الجنائى الدولى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .
د . حسنين عبيد ، الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(٢)

- د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

وأخيرا فانه اذا كانت الجريمة الدولية قد ترتكب بسلوك
ايجابى أو سلبى - كما سلف القول - الا أنه يشترط فى هذا
السلوك ان يكون متعللا واعيا اراديا يرتكب من شخص طبيعى
أهل لتحمل المسؤولية الجنائية كما أنه يشترط فى هذا السلوك
أن يحقق النتيجة الضارة المحظورة فى الجريمة الدولية
واذا تحققت هذه النتيجة الضارة فانه يشترط فى هذه الحالة
أن تكون هناك علاقة سببية بين النشاط وهذه النتيجة^(١)
وهذا ما سوف نتعرض له فيما بعد .

(١) د . محمد محيى الدين عوض، الجرائم الدولية ،
المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

المبحث الثالث

علاقة السببية

تمثل علاقة السببية عنصرا من عناصر الركن المادى فى الجريمة سواء أكانت جريمة داخلية أو جريمة دولية فهى تعبر عن الصلة التى تربط بين السلوك والنتيجة فهى تسند النتيجة الى الفعل لذلك فهى تقتصر فقط على الجرائم المادية أى ذات النتيجة دون الجرائم الشكلية^(١) . فعلاقة السببية تمثل الصلة التى تربط بين الفعل والنتيجة تؤكد ان الفعل هو المتسبب فى احداث النتيجة ، لذا فان القول باسناد هذه النتيجة الى شخص معين هو بمثابة تأكيد لرابطة السببية بين هذه الجريمة وبين فاعلها^(٢) .

وقد ثار خلاف فى الفقه حول تحديد معيار علاقة السببية تبلور فى ثلاثة مذاهب : المذهب الأول : مذهب موضوعى اعتمد على معيار مادية بحث يربط بين نشاط الجانى والنتيجة وقد نجم عن هذا المذهب نظ

نظرية تعادل الأسباب *equi volancé de causes* ووفق هذه النظرية الأخيرة تعتبر كافة العوامل التي تساهم في احداث النتيجة الاجرامية متعادلة ومتساوية^(١) ويسأل الجانى مسئولية كاملة عن هذا النشاط الاجرامى مهما توسط من عوامل بينه وبين النتيجة الاجرامية ما لم تكن النتيجة محتومة الحصول بمعنى النظر عن فعل الجانى فلا يسأل الاخير عنها^(٢) . على أنه أخذ على هذه النظرية نظرتها الى النتيجة الاجرامية باعتبارها مجرد ظاهرة مادية وتقرر ان صورتها شعرة مجسومة من القوانين الطبيعية التي لا تنتج اثراً ما لم تتضافر على ذلك مجموعة عديدة من العوامل. وبينما ذهب المذهب الثالث الى أن السببية تكون متوافرة اذا كان فعل الجانى هو السبب الرئيسى فى حدوث النتيجة أو بمعنى آخر ان تحدث النتيجة بفعل الجانى دون غيره *La cause directe ou officiente* أما المذهب الثالث فتعد نظرية السببية الكافية *La cause edequate* أهم نظريات حيث تميز هذه

النظرية الأخيرة بين عوامل النتيجة الإجرامية وتعتد ببعضها دون البعض الآخر على ضوء العوامل السابقة أو المعاصرة أو اللاحقة على النشاط إذا كان في إمكان الشخص المعتاد الخاضع لمثل ظروف الجاني العلم بها بمعنى أن تقدير هذه العوامل يتم وفقاً للسير العادي للأمر^(١) . وبناءً على ذلك يعتبر فعل الجاني سبباً مناسباً أو ملائماً للنتيجة التي حدثت إن كان كافياً بذاته لحصولها ما دامت ظروف الحال تنبئ بأنه قد توقعها وبصرف النظر عن العوامل الأجنبية التي تكون قد توسطت بين فعله والنتيجة النهائية سواءً أكانت سابقة لفعله أو معاصرة أم لاحقة له^(٢) .

وفي مجال القانون الدولي الجنائي فإن علاقة السببية بين الفعل والنتيجة لا تختلف عما هو عليه في القوانين الوطنية إذ يشترط أن يكون الفعل أو السلوك الإجرامي قد أدى إلى

النتيجة الاجرامية أو بالأقل أن يكون سببا كافيا يفضى لهذه
النتيجة كما ذهبت النظرية الاخيرة ويصدق هذا على
الجرائم الدولية سواء أكانت جرائم ضد السلام أو جرائم حرب
أو جرائم ضد الانسانية^(١) .

(١) د . حسنين عبيد ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

الفصل الثانی

صور الرکنے المادی

الفصل الثالث صور الركن المادى

تمهيد وتقسيم :

سلف الحديث عن عناصر الركن المادى بصفة عامة والتي تتمثل فى صورة سلوك مخالف للقانون سواء أكان ايجابيا أم سلبيا وضرورة أن يفضى هذا السلوك الى احداث نتيجة يجرمها القانون ، ومع ذلك فقد يحدث ان تتخلف النتيجة كما فى أحوال الشروع فى الجريمة وقد لا تتخلف ويساهم فى ارتكابها أكثر من شخص اما بصفة فاعلا أو شريكا فيها ، وسوف نتحدث عن هاتين الصورتين للركن المادى كل فى بحث مستقل على النحو التالى :

المبحث الأول الشروع في الجريمة

الشروع في الجريمة يمثل مرحلة من مراحل ارتكابها تالية للتحضير لها وسابقة على تمامها ، فالمشروع الجنائي لا يعاقب على النوايا ما لم تفصح عن سلوك مادي كما لا يعاقب على مرحلة التحضير والاعداد كعمالة مكان الجريمة وتحضير أدوات ارتكابها ما لم يجد المشرع في تلك الاعمال خطرا ذاتيا فيسبغ عليها حينئذ صفة الجريمة بينما يعاقب المشرع الجنائي على مرحلة البدء في التنفيذ أي الشروع ، وفيه يبدأ الفاعل في تنفيذ مشروعه الاجرامي ، ولكن النتيجة لا تتحقق لسبب لا دخل ل

سلوكه الاجرامى وعدم تحقق النتيجة رغم ذلك (الجريمة الخائبة) وقد يستحيل تحقق النتيجة لسبب يرجع الى قصور فى الوسيلة المستخدمة فى احداثها أو يكون موضوعها غير صالح لتحقيقها وهى صورة الجريمة المستحيلة *délit impossible* وقد ثار بشأنها مناقشات فقهية وقضائية عديدة . ويتجسسه رأى الراجح فى الفقه الى تصور الشروع فيها ^(١) . وتختلف بذلك الجريمة المستحيلة عن الجريمة الظنية أو الوهمية التى لا وجود لها الا فى ذهن الجانى ومخيلته كمن يسرق ماله معتقداً

وذلك لتنافي طبيعته مع تحقق الضرر كما لا يعد الشروع جريمة قائمة بذاتها بل هو تابع لجريمة أخرى هي التي يقع الشروع فيها لذلك يأخذ الشروع طابع تلك الجريمة من حيث التجريم والعقاب كما أن نوع جريمة الشروع يتحدد من حيث كونها جنائية أو جنحة تبعا لنوع الجريمة الأصلية التي قصد الجاني ارتكابها . طالما أن الجريمة الأصلية يعاقب على الشروع فيها كما يتوقف تحديد العقوبة في أحوال الشروع دائما على مقدار العقوبة المقررة في الجريمة الأصلية . ففي بعض التشريعات يعاقب مرتكب الشروع بنفس عقوبة مرتكب

جرائم لا يتصور وقف تنفيذها أو خيبة أثرها حيث تتكون من فعل فوري واحد فتتم بمجرد تمام هذا الفعل مثل جريمة الرشوة^(١) (م ٨٠٨ ع) والتي تتم بمجرد ان يطلب الموظف لنفسه أو يقبل من صاحب المصلحة هدية أو عطية للقيام بعمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه .

كما أن هناك بعض الجرائم مستبعدة^(٢) من نطاق الشرع وهى الجرائم قليلة الخط

فان مرحلة التحضير والاعداد تكون محلا للتجريم فى الجريمة الدولية اذا كانت ذات جسامه خاصه مثل جريمة حرب الاعتداء التى تكون مسبوقه بالعديد من الأعمال التى تفصح عن نية الدولة المعتديه^(١) التى تقوم باعداد الاسلحة والعتاد بصورة تفوق ضرورات الدفاع . وقد اكدت ذلك المادة السادسة منسب لائحة نورمبرج والم

السلح اللازم لشن حرب عدوانية ضد دولة اخرى لا يمكن اعتباره جريمة دولية^(١) ويرى ضرورة العقاب على الاعمال التحضيرية لامكان الحيلولة دون وقوع الجريمة . وقد أكدت ذلك المادة الثامنة من اتفاقية مكافحة اباداة الجنس سنة ١٩٤٨ ولجنة القانون الدولي سنة ١٩٥١ والتي اعتبرت مجرد التهديد بالعدوان جريمة دولية^{(٢}

المبحث الثاني المساهمة الجنائية

تمهيد وتقسيم

الصورة البسيطة للجريمة تقع بفعل فاعل واحد لا يشاركه فيها احد وهناك

على ضوء مدى مساهمتهم التي تكشف عن عدل جماعي تتضافر فيه جهود أكثر من شخص للوصول الى نتيجة معينة توجهها ارادة جماعية أثمة والتي تشكل في مجموعها جريمة جماعية infraction collective الى نوعين الفاعل الأصلي والشريك فيقوم الأول بالفعل الأصلي في الجريمة الجم

التحريض أو الاتفاق على ارتكاب الجريمة ويؤدي الشكل المادى للمساهمة الجنائية الى احداث النتائج بصورة مادية تتوافر بها علاقة السببية كما يساهم الشكل المعنوى للمساه

الأهلية في ارتكاب الجريمة فيعتبر الأخير غير مسئول عنها
 لانعدام عنصر الخطأ لديه ويسأل عنها من حرضه أو سخره
 من أجل اتيانها كما ان عقوبة الجريمة توقع على كل من ات

أولا - المساهمة الأصلية

المساهمة بصفة أصلية^(١) تعنى تعدد الفاعلين فى ذات الجريمة

انه يقتضى وجوده على مسرح الجريمة للقيام به عنى قسـد م المساواة مع الآخرين ولو لم يكن من قبيل الشروع وهى صورة مستخلصة من قضاء مست

الفاعل فهو اجرام تبعى لذا فان الركن المادى لهذا الاجرام يتألف من واقعتين احدهما جريمة الف

العقاب لسبب خاص بشخصه ويتفرع من ذلك أنه إذا بلغ الفاعل مرحلة الشروع في الجريمة

المطلب الثاني

بقصد ارتكابها والاشتراك فيها

الباب الثالث

الركن الممنوع

